

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب

قسم الجغرافيا

شبه جزيرة سيناء

(دراسة في الجغرافيا السياسية)

The Sinai peninsula

(A study of political geography)

إعداد الطالب:

كرم ناصر إسماعيل أحمد

إشراف:

د/ كامل سالم أبو ضاهر

قُدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم الجغرافيا

كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

1434هـ - 2013م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سِينِينَ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ لَقَدْ
خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ إِلَّا
الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ
بِالدِّينِ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ)

"سورة التين"

الإهداء

إلى وطني الحبيب أدام الله عزته، ونصره على كل من يعاديه..... فلسطين

إلى كل من لي في الوجود بعد الله ورسوله..... أمي الحنونة وأبي الحبيب

إلى القلوب الطاهرة البرينة وسندي وعوني وفقهم الله

إبراهيم ومحمد وإسماعيل أخوتي

إلى كل من كان وما زال..... غالياً في قلبي

إلى روح الشهيد المجاهد..... صديقي سلمان فؤاد الحلبي.

"الشكر والتقدير"

هنا لا يسعني إلا و أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي الفاضل **الدكتور: كامل سالم أبو ضاهر** على حسن توجيهه وأفكاره المتجددة، فجزاه الله عني كل الخير وأنفع الله بعلمه أمة محمد (صلى الله عليه وسلم).

كما أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ **الدكتور: نعيم سلمان بارود** على توجيهاته وإرشاداته القيمة، كما ويشرفني أن يكون أحد أعضاء لجنة المناقشة فكل الشكر والامتنان لتفضله بقراءة الرسالة ووضع توجيهاته عليها.

وأشكر الأستاذ **الدكتور: أحمد سعيد دحان** الذي شرفني بقبوله مناقشة هذه الرسالة، سائل المولي عزوجل أن تكون إرشاداته وتوجيهاته خير معين وسند لي في حياتي العلمية والعملية.

وأتوجه أيضاً بخالص الشكر والامتنان العميق **الدكتور: أشرف حسن شقفة** على ما قدمه من دعم فني ومعنوي لإنجاز هذه الرسالة.

كما أتوجه بفائق الشكر والعرفان إلى أساتذتي الكرام، الأستاذ **الدكتور العالم الجليل: أحمد القاضي** والأستاذ **الدكتور: صبري حمدان** و**الدكتور: فوزي الجديبه** و**الدكتور: رائد صالحة**.

وأتوجه بخالص الشكر والمحبة لزميلي الأستاذ: **يحي محمود أبو حصيرة** أدام الله وده، وزملائي عزالدين عكيلا وعبد الهادي شلايل وشحته فنانة وبلال عبد الدايم.

وأتوجه بالشكر للأستاذ: **حازم أحمد** والذي قام مشكوراً بالمراجعة والتدقيق اللغوي.

وختاماً فإنني أشكر كل من مد لي يد العون مادياً أو معنوياً لإتمام هذه الرسالة، وفي مقدمتهم الجامعة الإسلامية نسأل الله عزوجل أن يديم عزها ويحفظها.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة أحد أهم الركائز والمواقع الجيوستراتيجية في الوطن العربي، والتمحور حول شبه جزيرة سيناء التي هي النقطة الفاصلة ما بين قارتي آسيا وأفريقيا، ومحور لالتقاء دول ذات وزن سياسي على خارطة العالم السياسية، ونقطة التقاء المصالح الاستعمارية والاقتصادية والعسكرية.

هدفت الدراسة إلى فهم الواقع الجيوستراتيجي لشبه جزيرة سيناء، وإظهار مدى القوة التي تتميز بها سيناء سواء كانت مقومات القوة الطبيعية والبشرية أو مقومات القوة الاقتصادية، وما للحدود السياسية من أهمية إستراتيجية في تأمين أراضي الدولة المصرية، وما مستوي القلق والخطر الذي يأتي من تلك الحدود السياسية؟ وما لشبه جزيرة سيناء من محاور حركة ومراكز إستراتيجية وطرق تجارية عالمية متمثلة في قناة السويس والتي هي من أهم محاور الحركة التجارية والعسكرية في شبه جزيرة سيناء، وخطوط دفاعية في مقدمة الأهداف العسكرية التي تأمن الخطوط الأولى لجمهورية مصر العربية، والتنبؤ بمستقبل القوة الجيوستراتيجية لسيناء، وخاصة بعد لتغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وقد اعتمدت الدراسة على العديد من مناهج البحث العلمي: المنهج الوصفي الإيضاحي، إلى جانب منهج تحليل القوة المستخدم في الدراسات السياسية.

وأوصت الدراسة إلى الإسراع في تحقيق التنمية المستدامة لأرض سيناء، ووضع الخطط الدفاعية والديمقراطية والعمرانية واستثمار الثروات الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوحيد الطاقات لترقى سيناء بالتنمية الشاملة والتي تهدف إلى تأمين الخطوط الأولى لجمهورية مصر العربية.

توصلت الدراسة إلى أن شبه جزيرة سيناء تتميز بموقع جيوستراتيجي هام، ونقطة ارتكاز حاكمة على خريطة العالم السياسية، وأن كافة مقوماتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية تصب في صالح القوة الجيوستراتيجية لشبه جزيرة سيناء، رغم أن هناك مواطن ضعف وبعض الثغرات والتي من الممكن السيطرة عليها.

Abstract

This study examines one of the most important pillars and geostrategic locations in the Arab world; it is mainly about the Sinai Peninsula, which is the separation point between the Asian and African continents and the convergence for States with a political weight on the world political and strategic map. It is a location of political and religion conflict and the assembly point of colonial, economic, military and strategic interests.

This study aims at understanding the geostrategic realities of the Sinai Peninsula and showing the power extent that distinguishes Sinai in terms of physical, human or economic powers.

The strategic importance of political borders in securing the Egyptian State is highlighted and so is the level of concern and threat that come from those political boundaries .

The study focuses on Sinai axes of movement, strategy Centre and international trade routes through the Suez Canal, which is one of the most important commercial and military traffic hubs in the Sinai Peninsula, and the defensive lines in front of military objectives that promote first lines to protect the Arabic Republic of Egypt. The study also discusses how to predict the future of geostrategic power of Sinai especially after the political changes in the Middle East.

The study depends on many scientific research methods: descriptive and explanatory approaches as well as the power analytical approach used in the political and strategic studies.

The study recommends that the sustainable development of Sinai should be accelerated and defensive, demographic and urban plans to be set. Investment should be conducted in the economic resources to achieve self-sufficiency.

There is a need to unify all the comprehensive development efforts for Sinai to secure the first lines of the Arabic Republic of Egypt.

The study concludes that the Sinai Peninsula is an important geostrategic location, Fulcrum Governor on the world map, and that all its natural, human and economic fundamentals are confluences for geostrategic power of Sinai although there are some weaknesses that can be controlled.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
ب	أيه قرآنية
ت	الإهداء
ث	الشكر والعرفان
ج	الملخص باللغة العربية
ح	الملخص باللغة الإنجليزية
خ	محتويات الدراسة
ذ	قائمة الجداول
ذ	قائمة الخرائط والأشكال
ر	قائمة الملاحق
منهجية الدراسة	
1	المقدمة
2	أولاً: موضوع الدراسة
3	ثانياً: منطقة الدراسة
4	ثالثاً: أهداف الدراسة
4	رابعاً: أهمية الدراسة
5	خامساً: فرضيات الدراسة
5	سادساً: أسباب اختيار الموضوع
6	سابعاً: الدراسات السابقة
12	ثامناً: التعليق على الدراسات السابقة
13	تاسعاً: مصادر الدراسة
13	عاشراً: منهج الدراسة
الفصل الأول / المقومات الطبيعية لشبه جزيرة سيناء وأهميتها الجيوستراتيجية	
16	أولاً: الموقع والمساحة وأهميتهما الجيوستراتيجية
26	ثانياً: المناخ
33	ثالثاً: مظاهر السطح لشبه جزيرة سيناء
38	رابعاً: التربة
43	خامساً: موارد المياه

الفصل الثاني / المقومات البشرية لشبه جزيرة سيناء وأهميتها الجيوستراتيجية	
52	أولاً: حجم السكان ونموهم
53	ثانياً: الكثافة السكانية
55	ثالثاً: توزيع مراكز الاستيطان البشري في شبه جزيرة سيناء
60	رابعاً: التركيب السكاني
68	خامساً: معدلات الهجرة في شبه جزيرة سيناء
71	سادساً: التكوين القبلي والدين
الفصل الثالث / المقومات الاقتصادية لشبه جزيرة سيناء وأهميتها الجيوستراتيجية	
77	أولاً: الزراعة
87	ثانياً: النقل والمواصلات
96	ثالثاً: الموارد المعدنية
104	رابعاً: السياحة وأهميتها الاقتصادية والسياسية
الفصل الرابع / الحدود السياسية وأهميتها الجيوستراتيجية	
112	أولاً: الحدود المصرية مع الكيان الصهيوني
116	ثانياً: نظرية الأمن الحدودي للكيان الصهيوني وأثرها على سيناء
118	ثالثاً: الحدود المصرية مع قطاع غزة
120	رابعاً: مشكلة الانفاق الواقعة على الشريط الحدودي بين قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء
الفصل الخامس / الجغرافيا السياسية والعسكرية لشبه جزيرة سيناء	
124	أولاً: محاور سيناء الإستراتيجية
129	ثانياً: خطوط الدفاع الإستراتيجية
131	ثالثاً: نقطة الارتكاز الجغرافي في سيناء
132	رابعاً: مستقبل سيناء المتوقع بعد انهيار النظام السابق وفي ظل الربيع العربي
الخاتمة	
136	أولاً: النتائج
137	ثانياً: التوصيات
140	ثالثاً: قائمة المراجع والمصادر

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	أطوال سواحل سيناء بالنسبة للمساحة والحدود.	19
2.1	الكثافة السكانية في سيناء لعام (1996-2006م).	54
2.2	توزيع سكان سيناء حضر/ ريف لعام (1996-2006م).	57
2.3	معدلات النشاط الاقتصادي الخام بسيناء مقارنة بالجمهورية.	64
2.4	معدلات الهجرة في سيناء لعام (2006م).	69
3.1	المساحة المزروعة والتركيب المحصولي بالألف فدان لعام (2006)	78
3.2	تطور الثروة الحيوانية في سيناء.	83
3.3	إنتاج الأسماك البحرية في خليج السويس وخليج العقبة والبحر المتوسط (بالطن).	86
3.4	التوزيع العددي والنسبي للإسكان السياحي والطاقة الاستيعابية بسيناء عام (2003)	105

قائمة الخرائط والأشكال

رقم الشكل	مضمون الشكل	الصفحة
1.1	التقسيم الإداري لسيناء	17
1.2	الموقع الجغرافي لسيناء	25
1.3	درجات الحرارة العظمى والصغرى	28
1.4	وردة الرياح في محطة العريش	30
1.5	وردة الرياح في محطة الطور	30
1.6	وردة الرياح في محطة أبو رديس	30
1.7	وردة الرياح في محطة طابا	30
1.8	توزيع الأمطار في سيناء	32
1.9	مظاهر السطح في سيناء	37
1.10	توزيع التربة في سيناء	42
1.11	توزيع الأودية السطحية في سيناء	45
1.12	توزيع الآبار والعيون في سيناء	47

الصفحة	مضمون الشكل	رقم الشكل
49	هيدرولوجية المياه الجوفية في سيناء	1.13
56	توزيع السكان في سيناء	2.1
59	توزيع حضر / ريف في سيناء	2.2
61	التركيب النوعي ذكر/ أنثى في سيناء	2.3
62	الهرم السكان لشمال سيناء(2006م)	2.4
63	الهرم السكان لجنوب سيناء (2006م)	2.5
65	توزيع النشاط الاقتصادي الخام في سيناء	2.6
67	توزيع النشاط الاقتصادي المنقح في سيناء	2.7
70	أعداد المهاجرين في سيناء	2.8
72	توزيع القبائل البدوية في سيناء	2.9
81	توزيع الأراضي الزراعية في سيناء	3.1
94	الطرق والمواصلات في سيناء	3.2
100	توزيع المعادن في سيناء	3.3
102	توزيع آبار النفط والغاز الطبيعي في سيناء	3.4
109	توزيع المواقع الأثرية والسياحية في سيناء	3.5
114	خط الحدود السياسية المصرية مع الكيان الصهيوني	4.1
118	خط الحدود السياسية المصرية الفلسطينية (قطاع غزة)	4.2
127	المحاور الاستراتيجية وخطوط الدفاع في سيناء	5.1

قائمة الملاحق

الصفحة	مضمون الملاحق	رقم الملحق
145	الكثافة السكانية في سيناء(1966-2006)	1
146	توزيع السكان حضر وريف (1996-2006)	2
147	معدلات الهجرة إلى سيناء(2006)	3
148	التركيب العمري في شبه جزيرة سيناء	4
149	التقسيم الإداري لشبه جزيرة سيناء	5
150	خط الحدود السياسية بين مصر وقطاع غزة	6
151	مواقع الطرق والمواصلات في شبه جزيرة سيناء	7
152	المحاور الاستراتيجية وخطوط الدفاع	8

مقدمة:

تهدف الجغرافيا السياسية إلى إظهار الوزن الجيوسراتيجي والقيمة الفعلية للموقع الجغرافي ؛ لأنه يمنح الموقع شخصيته ويحكم سياسته في السير في اتجاهات معينة، وفي الكيفية التي تبني عليه مصالحه، وفي الدور الذي يلعبه في الوسط الدولي، ولا يتوقف الأمر على ذلك وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والعسكرية التي تتخذها الدولة وقد يكون الموقع الجغرافي نقمة على الكثير من المواقع بإدخالها في حروب حيث تضعف الموقع أو الدولة التي يوجد فيها الموقع أو الإقليم وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول المجاورة الحاجزة التي تقع بين الدول المتضاربة وقد يكون ذلك الموقع نعمة على الدولة التي يكون موردها الوحيد وأساس بقائها.

ويمتاز الموقع بثباته من وجهة النظر الجغرافية، ولكن قيمته السياسية متغيرة بصفة مستمرة نتيجة التطورات التكنولوجية والتقنية ولاسيما فيما يتعلق بوسائل النقل والحركة ، ولهذا فإن دراسة الثبات والتغير ومتابعته في أهمية الموقع الجغرافي يُعد من الأسس الهامة في دراسة الجغرافيا السياسية (الشباني:2005،ص1).

والواقع أن هناك ارتباطاً بين مفهوم الإستراتيجية والواقع المكاني أو الإطار الجغرافي لأن الوحدات السياسية تتركز على أسس جغرافية من حيث موقعها ومواردها، ومن هنا جاء مفهوم الإستراتيجية التي تدرس مواقع الدولة أو الإقليم السياسي، وتتناول تحليل عناصرها الجغرافية من حيث الموقع والطبوغرافيا والديمغرافيا والمناخ والشكل والحجم والحدود السياسية ومواردها.

ويشغل مثلث شبه جزيرة سيناء حيزاً إستراتيجياً في خريطة التوازنات الدولية والإقليمية منذ فجر التاريخ ، نظراً لموقعه في خريطة الشرق الأوسط ، حيث تعتبر رقعة اليابسة الوحيدة التي تقسم المنطقة العربية إلى شرق وغرب؛ لذا فهي بمثابة حلقة الاتصال بين الشطرين.

وتُعد سيناء ملتقى القارتين الإفريقية والآسيوية والجسر البري الذي يربط بينهما حيث كانت منذ القدم ممراً للقوافل والجيوش الغازية ، تأخذ شكل المثلث تمتد قاعدته

الشمالية على امتداد البحر المتوسط (من بور فؤاد غرباً إلى رفح شرقاً) بطول يبلغ قرابة (210) كم , أما رأسه فيقع جنوباً في منطقة رأس محمد (التي تبعد عن ساحل البحر المتوسط بحوالي (390) كم، ويبلغ امتداد الحد الغربي لمثلث سيناء حوالي (510) كم ويشمل هذا الامتداد خليج السويس وقناة السويس، أما امتداد الحد الشرقي فيصل إلى نحو (455) كم، ويشمل خليج العقبة وخط الحدود السياسية الشرقية لمصر (الهيئة العامة للإستعلامات، www.sis.gov.eg).

أولاً: موضوع الدراسة:

يتمحور موضوع الدراسة حول الأهمية الجيوستراتيجية لشبه جزيرة سيناء في الوسط الإقليمي والدولي والكشف عن مظاهر القوة التي تكمن وراء موقع سيناء الجغرافي، ودراسة مدى تأثير موقعها في سياسة الدولة المصرية وأيضاً تأثيرها في سياسية الكيان الصهيوني.

كما تناولت الدراسة أيضاً المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والجيوبوليتيكية التي من المحتمل أن يكون لها دور كبير في تأثيرها على قوة شبه جزيرة سيناء، وكذلك دراسة الحدود السياسية لسيناء ومشكلاتها ومدى تأثيرها على الجانب الفلسطيني والإسرائيلي.

وتأتي هذه الدراسة أيضاً لدراسة الوضع الراهن للأهمية الجيوستراتيجية لسيناء وما بعد انهيار النظام المصري السابق واختلاف موازين القوة المستقبلية لسيناء.

أولاً: أسئلة الدراسة

- 1- ما أهمية الموقع الجغرافي لشبه جزيرة سيناء من جمهورية مصر العربية ؟
- 2- هل كان للخصائص الطبيعية والبشرية تأثير في قوة شبه جزيرة سيناء؟
- 3- هل كان للعوامل الجغرافية دوراً في تقييم قوة شبه جزيرة سيناء ؟
- 4- ما مدى إسهام الظروف السياسية في متغيرات قوة شبه جزيرة سيناء ؟

5- ما هي السبل التي تعزز من قوة سيناء في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية؟

6- هل كان لمساحة وشكل سيناء أثر في قوتها الجيوستراتيجية ؟

7- ما أهمية السواحل البحرية التي تطل عليها سيناء؟

8- هل هناك مشاكل حدودية بين مصر والجانب الفلسطيني ومنطقة الأنفاق تحديداً؟

9- ما هو مستقبل سيناء القادم بعد انهيار النظام السابق في ظل الربيع العربي ؟

10- ما علاقة سيناء بالأمن القومي العربي؟

ثانياً: منطقة الدراسة (شبه جزيرة سيناء):

سميت شبه جزيرة سيناء في العهود السابقة باسم (نوشريت) أو (الأرض الجرداء) وأطلق عليها الآشوريون اسم (مدين)، وإن كلمة سيناء مشتقة من كلمة (سين) ويطلق عليها بالعبرية القمر؛ لأن أهل سيناء كانوا في القدم يعبدون القمر (شقيق: 1991، ص10) وتقع شبه جزيرة سيناء في شمال شرق مصر، وتأخذ شكل مثلث في القسم الجنوبي منها يحده من الشرق خليج العقبة والحد السياسي بين جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين، ومن الغرب خليج السويس، وإلى الشمال من هذا المثلث يكون الجزء الباقي على هيئة متوازي أضلاع حده الشمالي ساحل البحر المتوسط بطول (210) كم وقناة السويس في الغرب (160) كم، وخليج السويس من الجنوب الغربي (241) كم، ثم خليج العقبة من الجنوب الشرقي والشرق بطول (150) كم.

وتبلغ إجمالي مساحة شبه جزيرة سيناء (61,000) كم²، أي أنها تشغل حوالي (6) % من جملة مساحة الأراضي المصرية (حمدان: 1993، ص4)، ويبلغ عدد سكانها حوالي (480,873) ألف نسمة وذلك حسب التعداد السكاني لعام 2006م (الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء).

وتقع شبه جزيرة سيناء بين درجتي عرض (27.7 و 34.2) شمالاً، ودرجتي طول (32.2 و 34.8) شرقاً (قياس بواسطة برنامج Arc Map).

ولما كانت سيناء شبه جزيرة، فإن معدل البحرية فيها مرتفع بالقياس إلى عامة مصر، فطول سواحل سيناء حوالي (700) كم تقريباً وهي بذلك تمثل (29,1%) من أطوال السواحل المصرية ويقابل كل كيلومتر من سواحلها (87) كم² من المساحة الأرضية (حمدان:1993، ص61).

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في ما يلي:

- 1- إبراز أهم المقومات والخواص الجيوستراتيجية لشبه جزيرة سيناء.
- 2- إلقاء الضوء على الأهمية الجغرافية التي تتمتع بها شبه جزيرة سيناء، ومدى تأثير موقعها في سياسة مصر والمنطقة العربية.
- 3- معرفة الإيجابيات والسلبيات، أي الجوانب التي تمنحها القوة، والجوانب التي تسلب منها القوة وذلك من خلال الدراسة الجيوستراتيجية والجيوپولتيكية لموقع سيناء.
- 4- الكشف عن الأبعاد الإستراتيجية لشبه جزيرة سيناء.
- 5- إبراز دور السكان في تعزيز القوة الجيوستراتيجية في سيناء.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في عدد من النقاط أهمها:

- 1- تتمثل أهمية الدراسة في أنها تتناول أحد أهم المواقع الجيوستراتيجية، والتي هي بمثابة نقطة ارتكاز في موازين القوى للعالم العربي.
- 2- إضهار مدى أهمية شبه جزيرة سيناء في الدفاع عن قناة السويس أحد أهم الممرات الملاحية في العالم.
- 3- إمكانية إثراء المكتبة الجامعية بدراسات حول المواقع الجيوستراتيجية في المنطقة العربية.

خامساً: فرضيات الدراسة:

- ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم وضع عدد من الفرضيات وهي:
- 1- المقومات الطبيعية والبشرية لها الأثر الكبير في قوة شبه جزيرة سيناء.
 - 2- وجود سيناء على سواحل بحرية مهمة على البحر الأحمر وقناة السويس والتي تمتاز بالأهمية الجيوستراتيجية، فضلاً عن تعزيز قوة مصر العسكرية، وعلى البحر المتوسط ذو الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية.
 - 3- تعاني شبه جزيرة سيناء من مشاكل حدودية أبرزها، الحدود الواقعة بين الجانب الفلسطيني في قطاع غزة والجانب المصري، والحدود الواقعة بين مصر والكيان الصهيوني من وجهة نظر الجغرافيا السياسية.
 - 4- شبه جزيرة سيناء هي نقطة ارتكاز جغرافي ذات وزن جيوستراتيجي بالنسبة للوطن العربي والعالم.
 - 5- وجود شبه جزيرة سيناء بين قارتي آسيا وأفريقيا جعلها منطقة ذات طابع استراتيجي.

سادساً: أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- 1- قلة الدراسات الحديثة التي تناولت شبه جزيرة سيناء من منظور الجغرافيا السياسية وهذا السبب يعود للاحتلال الصهيوني للمنطقة لحقبة من الزمن.
- 2- ارتباط شبه جزيرة سيناء منذ زمن بعيد مع الدولة الفلسطينية وخاصة قطاع غزة.
- 3- تعتبر شبه جزيرة سيناء من الخطوط الدفاعية الأولى للوطن العربي، لأنه من يسيطر عليها يتحكم بزمام المنطقة العربية بكاملها.
- 4- رغبة الطالب البحث في هذا الموضوع وإظهار الأهمية الجيوستراتيجية لشبه جزيرة سيناء.

سابعاً: الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة إطاراً معرفياً لأي دراسة نظرية أو تطبيقية؛ الأمر الذي يجعل منه أساساً للعمل البحثي، ومن أهم الدراسات:

1- رفيق راشد خلة، "كينيا دراسة في الجغرافيا السياسية"، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة - 2000).

هدفت الدراسة إلى التعرف على المقومات الطبيعية والبشرية ومدى تأثيرها في إيجابيات وسلبيات قوة الدولة الكينية، كذلك مشكلاتها الحدودية وخاصة الحدود بين دولة أوغندا الحبيسة ودولة كينيا، وأهمية الدور الذي تلعبه الدولة الكينية في المجتمع الإفريقي والدولي.

تناولت الدراسة الموقع والإطار الطبيعي والبشري ومدى وزن الوحدة السياسية من ناحية الإمكانات الطبيعية والبشرية كما تناولت الموارد الاقتصادية والأوضاع الاقتصادية للوحدة والحدود السياسية ومشكلاتها، وقد تطرقت الدراسة إلى دور كينيا في المجتمع الدولي وعلاقتها الخارجية مع الدول الأوربية والولايات المتحدة.

توصلت الدراسة إلى إن المقومات الطبيعية والبشرية لم تكن في صالح الدولة الكينية، حيث أن كينيا تقل فيها الأراضي الخصبة ويتميز مناخها بالجفاف، كما أن هنالك عدم تجانس بين سكانها والذي يؤدي بدوره إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والنزاعات الطائفية والقبلية، كما وتعاني كينيا من مشكلات سياسية على الحدود ومازالت هذه المشاكل اللحن الذي تعزفه هذه الدول عند كل خلاف، وأن علاقاتها مع الجوار تتصف بعدم الاستقرار.

أوصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بخطط تنظيم الأسرة لأن كينيا تعاني من زيادة في معدلات المواليد، وأيضاً ضرورة الاهتمام بالمناطق الريفية وغير الحضرية في توفير خدمات التعليم والصحة وإقامة الصناعات المختلفة، ووضع خطة للصناعة في كينيا على أساس المنافسة للصناعات الأخرى وتغيير التركيب الاقتصادي وضرورة إلغاء القبلية والانتفاف لتنمية الوطن ورفع مستواه الجيوسراتيجي بتنمية الموارد فيه ومحاولة حل النزاعات على الحدود السياسية.

2- فهد بن حمدان بن آل ثاني، بحث بعنوان "البلقان مفتاح السيطرة العالمية دراسة جيوبولتيكية عن منطقة البلقان" (كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة 7 أكتوبر، 2001م).

هدفت الدراسة إلى توضيح الجوانب الطبوغرافية، والجوانب السكانية، والحضارية، والموارد الطبيعية، وبرامج التنمية في القطاعات الاقتصادية الأولية، والثانوية، والثالثة، والأوضاع السياسية لمنطقة البلقان، ودور الإقليم في الأحلاف الدولية المختلفة، وأيضاً إلى توضيح أثر طبيعة الأرض الجبلية للبلقان في تدعيم النزعة الاستقلالية للمجموعات العرقية، والتي توضيح مكانة البلقان في النظريات الإستراتيجية العالمية وتفسير نظرية الصراع بين القوى البرية والقوى البحرية للسيطرة على البلقان.

تناولت الدراسة الأهمية الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية لمنطقة البلقان، وأثر موقع شبه جزيرة البلقان في قوتها وأهميتها للقوى العالمية الكبرى وملاحم مستقبل شبه جزيرة البلقان.

توصلت الدراسة إلى أن البلقان ذو موقع جيواستراتيجي هام وأنها ليست بالمنطقة المنعزلة عن الأقاليم المجاورة في الشرق والغرب والجنوب، وأن لموضعها أهمية عظمى والذي أدى إلى تنوع الموارد الطبيعية، والبشرية داخل المنطقة وأن شبه جزيرة البلقان تعد من أهم المناطق الإستراتيجية بالنسبة للقوى العالمية الكبرى.

أوصت الدراسة إلى أنه لا بد من سيادة شبه جزيرة البلقان إعمار ما دمرته الحرب من بنيتها التحتية أولاً، ودفع عجلت التنمية إلى الأمام ثانياً، وانضمام دول البلقان إلى الإتحاد الأوروبي وهذا سوف يؤدي إلى بروز قوة عالمية تكسر احتكار الولايات المتحدة للسيادة على العالم، والعمل على ترتيب وإعادة تخطيط الدولة البلقانية والنظر إلى مستقبلها القادم من منطقة شبه جزيرة البلقان.

3- لمياء أحمد محسن، " لبنان - دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكس " (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2004).

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأهمية الجغرافية التي تتمتع بها دولة لبنان، والتطرق إلى المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية على حد سواء، وأيضاً إلقاء المزيد من الضوء على الوزن الجيوبولتيكي والنظام السياسي للبنان.

تناولت الدراسة التاريخ والنظام السياسي والمقومات والإمكانات والصعوبات التي تقوم عليها البقعة الجغرافية اللبنانية ومدى تأثيرها في قوتها الدولية.

توصلت الدراسة إلى أن لبنان قطر من أقطار الوطن العربي يتمتع بأهمية جيوبولتيكية، كما وأن صغر مساحته يعني ضعفاً من الناحية العسكرية، وأيضاً الشكل الطولي للبنان يشكل له نقطة ضعف، وأن لبنان يتمتع بتنوع مناخه؛ وبالتالي توزيع

الأقاليم المناخية وتوزيع السكان ويتمتع موقع لبنان بالنشاط السياحي الجيد، وأن دولة لبنان بصغر مساحتها وقلة مواردها المائية تشكل هدفاً جيوبولتيكي، كما والتنوع الطائفي والأثني في لبنان أحدث مشكلة في وحدته الوطنية.

أوصت الدراسة إلى لزوم إعادة إنشاء القاعدة الاقتصادية، وبتنفيذ برامج تنمية تساعد على بناء البنية التحتية للبنان وتعزيز الدور اللبناني في مواجهة مخطط التوسعية (الإسرائيلية)، وإيجاد تشريعات محددة حول استعمال المياه في الأراضي وتأمين مجالات الزراعة خارجياً وداخلياً، وإلغاء الطائفية بكافة أشكالها في لبنان وإعادة اللحمة للشعب اللبناني.

4- محمد العجيلي، " دولة الإمارات العربية المتحدة- دراسة في الجغرافيا السياسية " (رسالة ماجستير، جامعة البصرة، 2004).

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الوزن الجيوبولتيكي لدولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء المعطيات الجغرافية التي تؤثر على الوزن الدولي والمستقبل الجيوبولتيكي لهذه الدولة، بغرض التوصل إلى التعرف الدقيق لمكانة الدولة وإمكانيتها ومقوماتها ومدى انعكاس ذلك على دورها الاستراتيجي المحلي العربي والدولي، وإلى إبراز موقع الإمارات الجغرافي وأهميته في استقرار أمن منطقة الخليج العربي، وحداثة هذه الدولة ومتطلبات البناء الداخلي من جهة أخرى.

تناولت هذه الدراسة المقومات الطبيعية والبشرية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، كل مقوم على حده، أي كافة الظواهر الجغرافية في الدولة وتحليلها في محاولة طرح خيارات معينة لكي تشكل مسارها إطاراً علمياً لإستراتيجية الدولة.

توصلت الدراسة إلى ارتباط النمو السكاني بقوة الدولة حيث أن قلة عدد السكان من وجهة نظر الجغرافيا السياسية لا تهيئ فرصاً مناسبة لكي تبدأ الدولة مركزاً دولياً، إلا أن القوة البشرية تكمن في انسجام الخصائص الحضارية للسكان في دولة الإمارات كما وتوصلت إلى أن دولة الإمارات تمتلك موارد صنف بأنها إستراتيجية متمثلة في النفط الذي جعل الدولة تتميز بخواص اقتصادية ترقى بها إلى مصاف الدول الكبرى، كما وكان للبناء السياسي أثر فعال في توظيف العناصر الجيوبولتيكية للدولة وتسخر مكوناتها ضمن سياق قوة الدولة وتطورها.

أوصى الدراسة إلى ضرورة وضع إطار للسياسة الجغرافية الداخلية والخارجية للدولة ويشتمل على مرتكزات أساسية محددة في ضوء الأهداف المتوخاه والمستندة إلى إمكانيات الموارد المتيسرة.

5- عدنان كاظم الشيباني وآخرون ، بحث بعنوان ” الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي - دراسة في الجغرافيا السياسية ، (جامعة القادسية- العراق 2005 م).

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأهمية الجيوستراتيجية التي يتمتع بها موقع إيران الجغرافي، والكشف عن دلالات الموقع الفلكي بالنسبة لليابس والماء والجوار، والإستراتيجية في قوة إيران، بالإضافة إلى دراسة الحدود السياسية والنشاطات الاقتصادية والموارد التي تزيد من الوزن الدولي لإيران.

تناول البحث الأهمية الجيوستراتيجية المؤثرة في قوة إيران بالنسبة لليابس والماء، وموقع دول الجوار والخواص الطبيعية والبشرية، والعلاقات الدولية وأثرها في بناء القوة الإيرانية.

توصل البحث إلى أن الموقع الفلكي له كبير الأثر في قوة إيران لما له من دور في تنوع الأقاليم المناخية، وبالتالي تنوع النشاط الاقتصادي للسكان وتوزيعهم الجغرافي، كما وأن إيران تمتلك سواحل بحرية مهمة علي الخليج العربي الذي يزيد من قوتها، وأن إيران تعاني من مشكلات سياسية على حدودها وخاصة الحد الفاصل بينها وبين العراق، وتقع إيران في موقع جيوستراتيجي ممتاز جعلها محل اهتمام الدول الكبرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية.

أوصى البحث للزوم الاستفادة من موقع إيران كدولة عبور تربط الشرق بالغرب، والإسراع في عملية التخطيط السليم للموارد الطبيعية والبشرية والشرع في عملية التنمية، ومحاولة تسوية الخلافات الطائفية والعرقية كما وعليها تسوية الخلافات المتعلقة بالحدود بالطريقة السلمية وإقامة علاقات وطيدة مع دول الجوار الجغرافي.

6- عبد العزيز المصري، بحث بعنوان ” المقومات الجيوستراتيجية لجمهورية الشيشان والصراع الشيشاني الروسي - دراسة في الجغرافيا السياسية“ (جامعة الملك سعود، الرياض، 2005).

هدف البحث إلى إبراز المقومات الجيوستراتيجية والجيوپولتيكية لجمهورية الشيشان من مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية، والتي تلعب دوراً فعالاً في الصراع الروسي الشيشاني.

تناول البحث الجذور التاريخية لصراع الروسي الشيشاني ومستقبله في ضوء المتغيرات التي طرأت، كسقوط الإتحاد السوفيتي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقد تناول أيضاً موقع الشيشان الذي يربط آسيا بأوروبا ونقطة التماس بين روسيا والبلاد الإسلامية، ويضاف إلى هذا طبيعتها الجبلية في الجنوب والسهلية في الشمال مما ساعد سكانها علي مزاوله العديد من النشاطات الاقتصادية والزراعية، كما وتطرق إلي الموارد

الطبيعية والمعدنية كالبترول وخط أنابيب البترول الداخل أراضيها إلى روسيا الاتحادية كذلك خط الطرق الواصل إلى أجزاء روسيا الاتحادية، وأخذ البحث جانب من النظرة المستقبلية لجمهورية الشيشان.

توصل البحث إلى أن موقع جمهورية الشيشان ذو أهمية بالنسبة لآسيا وأوروبا ؛ لأنه نقطة الارتباط الهامة بينهم، ونقطة تماس بين روسيا والبلاد الإسلامية، وأن موقعها الذي يجمع بين المظاهر الجبلية والسهلية ساعد في توزيع السكان من جانب، وعلى الصمود أمام الغزو الخارجي من جانب آخر، وأن هناك تجانس بين سكانها لغتاً وعقائدياً وإلى جانب هذا كله فإن الشيشان غنية بالبترول وبالموارد الزراعية وتتميز بالمناخ الملائم وهذا أسهم في بناء وتشكيل الشخصية الجيوستراتيجية للشيشان في ضوء نشوء الصرع الروسي الشيشاني.

أوصى البحث إلى أن مستقبل الشيشان غامض ويصعب التنبؤ به ومن الممكن تصور التوقعات والتي لا بد أن تصل إليها جمهورية الشيشان وهو الاعتراف بالمعارضين للوجود الروسي والدخول معهم في مفاوضات ومحاولات حل النزاعات بطريقة سلمية، ويجب على وزارة الخارجية الروسية والمجتمع الدولي التدخل لحل قضية الشيشان وتسوية الأوضاع وضرورة إيجاد الحلول للدولة الشيشانية.

7- أحمد سليم البرصا، بحث بعنوان: " جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي " (جامعة الحسن بن طلال، الأردن، 2005).

هدف البحث إلى تنظيم الأمن القومي العربي من جانب والجيوبوليتيكا والنظريات الجيوبوليتيكية في ضوء التطورات السياسية في المنطقة من جانب آخر، والاستفادة من البعد الجيوبوليتيكي عندما قامت الحملات الاستعمارية.

تناول البحث جمهورية مصر العربية والعراق من مرتكزات القوة الجغرافية في الوطن العربي ونقطة ارتكاز وقلب اليابس، (والشرق الأوسط) والسيطرة على أوروبا والايولوجيا ومستقبل النظام العربي.

توصل البحث إلى أن الوطن العربي يملك طاقات بشرية وموارد اقتصادية وموقعاً استراتيجي يجعله يؤدي دوراً فعالاً في النظام الدولي وأن له عبقرية موقع جغرافي هام.

أوصى البحث إلى أن فاعلية النظام العربي المتدهور وأمنه في النظام الدولي مرتبط باستقراء التاريخ، فالوطن العربي قد يكون قوة محركة للتاريخ وإذا أخذنا قراءة التاريخ بأن الارتكاز الجغرافي والقلب الآسيوي العربي هما مفتاح السيطرة على (الشرق الأوسط) ومن يسيطر عليه يستطيع أن يتحكم في (الشرق الأوسط) الكبير، وبالتالي يفرض وجوده على النظام الدولي.

8- عدنان عودة فليح الطائي، " أفغانستان وأهميتها الإستراتيجية في محيطها الإقليمي والدولي - دراسة في الجغرافيا السياسية " (رسالة ماجستير، جامعة القادسية، 2008)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الأهمية الجيوستراتيجية لأفغانستان، كما وهدفت إلى دراسة العلاقات الأفغانية مع دول محيطها الإقليمي والدولي.

تناولت الدراسة المقومات الطبيعية والسكانية والاقتصادية فضلاً عن دراسة تطور الدولة الأفغانية ونظامها السياسي ومشكلاتها الحدودية السياسية.

توصلت الدراسة إلى أن أفغانستان فقيرة بمواردها الطبيعية وهي ذات طبيعة جبلية وعرة وظروف مناخية قارية، وأن وقوعها في وسط وجنوب آسيا جعلها تحتل موقعاً استراتيجياً، وتبين أيضاً أن أفغانستان ذات تنوع أثني (قومي، ديني، طائفي) وهذا ما يضعف تماسك الشعب الأفغاني، وهناك تخلف في القطاعات الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والخدمات.

أوصت الدراسة إلى ضرورة توحيد الصف الأفغاني وحل النزاعات الطائفية، ووضع خطط إستراتيجية لتطوير القطاعات الأساسية من زراعة وصناعة وخدمات وإبرام الاتفاقيات مع الدول المجاورة لرفع كفاءة الدولة في جميع القطاعات، وإعادة ترتيب البيت السياسي والتفاف الشعب حول قيادة حكيمة والاستفادة من الموقع الاستراتيجي وسط آسيا.

9.Xavier Ferre -Gallardo "The Spanish Moroccan border

complex":processes of geopolitical,functionl and symbolic reboderin.

(Universitat Auto`noma de Barcelona:2008)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الحدود السياسية بين أسبانيا والمغرب، كما وهدفت إلى دراسة العلاقات المغربية الأسبانية علي الحدود السياسية منذ دخول اسبانيا الاتحاد الاوروبي عام 1986م.

تناولت الدراسة الجوانب الجيوسياسية للحدود السياسية الأسبانية المغربية، وكيفية إعادة تشكيل الحدود السياسية، وإبراز الأهمية الاستراتيجية لهذه الحدود.

توصلت الدراسة إلى أن هنالك صراع جيوسياسي حضاري على الحدود الأسبانية المغربية، وأن هذه الحدود هي مورد اقتصادي تجاري أساسي لكلا الطرفين كما ولها أهمية جيوسراتيجية على البحر المتوسط.

أوصت الدراسة إلى إمكانية إعادة رسم الحدود السياسية، واستخدام التكنولوجيا لحل التوتر بين التجارة والأمن على الحدود، وبناء قاعدة أمنية مشتركة ووضع الخطط الاستراتيجية للمحافظة على موارد المنطقة الحدودية الاقتصادية.

ثامناً: التعليق على الدراسات السابقة:

استعرض الطالب تسع دراسات سابقة وقد تم ترتيبها بطريقة علمية حسب إفادتها للدراسة وفيما يلي التعليق على هذه الدراسات وإبراز موقع الدراسة من تلك الدراسات:

1- تنوعت المواضيع في الدراسات السابقة حول كيفية الكشف عن المواقع الجيوسراتيجية في الدولة.

2- تناولت الدراسات السابقة مواقع تختلف في جغرافيتها بشكل واضح عن منطقة الدراسة.

3- تناولت الدراسات السابقة موضوع الدراسة بطريقة غير مباشرة من خلال عرض مواضيعها.

4- لم تتطرق الدراسات السابقة إلى موضوع شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات في تعزيز قوة الدولة.

5- لم تتناول الدراسات السابقة المناطق الأثرية والسياحية وأثرها في تدعيم اقتصاد الدولة وقوتها.

6- كانت الدراسات السابقة ثرية بالمواضيع التي تدرس الجيوبولتيكا والجغرافيا السياسية بالرغم من قلة عددها وتبرز مدى الحاجة إلى توفير دراسات في الجيوبولتيكا والجغرافيا السياسية في رفع مستوى القوة.

7-ومن هنا جاء التأمل في أن تزيد هذه الدراسة من مقومات القوة التي لم تتوصل لها الدراسات السابقة.

تاسعاً: مصادر الدراسة:

المصادر الإحصائية: وتتمثل في:

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مصر لعام 2006.

2- وزارة التنمية المحلية مصر.

3- وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر.

المصادر المعلوماتية وتتمثل في:

1- الكتب والبحوث الحديثة في الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية.

2- الكتب والبحوث في الجغرافيا الطبيعية والبشرية لمصر عامة ولشبه جزيرة سيناء خاصة.

3- الشبكة العنكبوتية الالكترونية (الويب).

4- مجموعة من الخرائط والصور الجوية.

عاشراً: منهج الدراسة:

سيعتمد الباحث إلى استخدام المناهج الآتية:

منهج تحليل القوة: ويقوم هذا المنهج على تحليل العامل الجغرافي الذي يدخل

في تركيب الدولة كطرف في معادلة القوة وفي تقسيم الوزن السياسي للدولة ويمثل هذا:

منهج كوهين (Cohen) الذي قام بتصنيف العوامل الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة إلى

خمسة أقسام:

قسم طبيعي يشمل: السطح، المناخ، التربة، المسطحات المائية.

1- الخامات والموارد نصف المصنوعة والسلع المصنوعة المستغلة والكافية في ضوء

بعدي الزمان والمكان.

2- الحركة ووسائل المواصلات والنقل اللازم لنقل السلع والناس والأفكار.

3- السكان: عددهم، وخصائصهم، وأيديولوجتهم.

4- الأسلوب السياسي ويشمل: الأشكال الإدارية، والأيديولوجية المختلفة، وأهدافها في

ضوء الإطار المكاني الموجود فيه.

5- ومن الممكن إضافة عنصراً آخر وهو حدود وشكل الموقع وأثر بيئته الجغرافية على دورها السياسي.

6- كذلك استخدام المنهج الإقليمي في دراسة العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية دراسة تقليدية بالإضافة إلى منهج العلاقات الدولية والمصالح المتبادلة لكونها تلعب دوراً أساسياً في قوة الموقع.

ويرى الباحث أن منهج تحليل القوة هو أنسب طرق البحث المعروفة لدراسة شبه جزيرة سيناء حيث يقوم منهج تحليل القوة على فكرة الانتقاء الدقيق للعناصر الجغرافية التي تؤثر بوضوح في الجغرافيا السياسية للموقع وقوته، ويمتاز هذا المنهج بالمرونة حيث يساعد على الاستفادة من مناهج البحث الأخرى مثل: المنهج التاريخي، والمنهج الإقليمي (خلة: 2000، ص3).

الفصل الأول

المقومات الطبيعية لشبه جزيرة سيناء وأهميتها
الجيوستراتيجية

أولاً: الموقع والمساحة وأهميتها الجيوستراتيجية

ثانياً: مناخ شبه جزيرة سيناء

ثالثاً: مظاهر السطح لشبه جزيرة سيناء

رابعاً: التربة

خامساً: الموارد المائية

تتميز شبه جزيرة سيناء بمكانتها الرفيعة في قلب مصر والعالم، فموقعها الجيوستراتيجي جعلها أحد مفاتيح مصر، فسيناء هي حلقة الوصل بين قارة أفريقيا وآسيا والنقطة الحرجة بين ضلعي الشام ومصر.

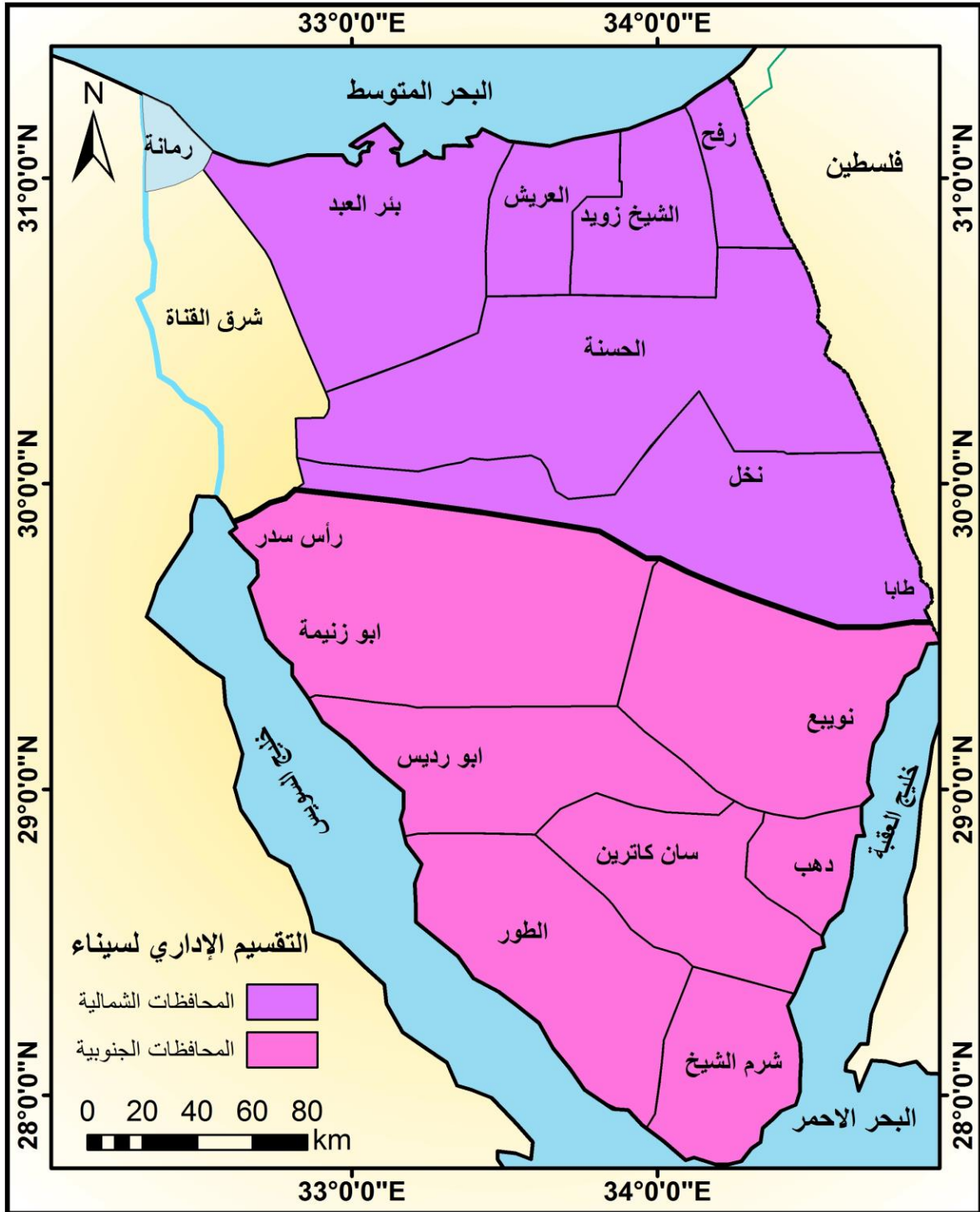
وتُعد سيناء موقعاً صنع التاريخ، فهي الأرض التي عبرها الأنبياء، ولجأ إليها الأصفياء، وهي أرض السلام، وهي طريق الحرب ومعبر أرضي وجسر إستراتيجي، عبرته الجيوش منذ فجر التاريخ مئات المرات، فقد عبرها الهكسوس في غزاة إلى مصر، وقطعتها جيوش تحتتمس الأول في طريقها إلى دجلة، كما واجتازها جيش مصر بقيادة إبراهيم باشا عام 1831م، وفي الحرب العالمية رأى الألمان في قناة السويس الواقعة على أرض سيناء، هدفاً استراتيجياً بالغ الأهمية.

وتُعتبر شبه جزيرة سيناء ذات صلة وثيقة بالأديان السماوية، حيث كرمها الله قديماً عندما تجلى على أحد جبالها، فكلّم فيها موسى (عليه السلام) تكليماً، وكان مسار السيد المسيح ومعه السيدة العذراء في طريقهما إلى مصر، ودخلها جيش الإسلام بقيادة عمرو بن العاص، واخترق حصونها الشمالية حتي تمكن من فتح مصر عام 639م (القرمان: 1975، ص11).

أولاً: الموقع والمساحة وأهميتهما الجيوستراتيجية:

الموقع هو المكان الحيوي والنقطة المؤثرة في الجغرافيا السياسية لدولة ما، لما له من تأثير على السلوك السياسي لحكومتها وعلى علاقتها بجيرانها، وإن فكرة الموقع ليست مطلقة في ثباتها وإنما نسبية، وذلك بسبب التقدم التقني والتكنولوجي في مجال المواصلات والاتصالات والأسلحة الحديثة من حيث مداها وقوتها، ولهذا فإن الموقع يتغير بتغير الظروف المختلفة، وهنا يمكن تناول الموقع الجغرافي لشبه جزيرة سيناء من وجهة نظر الجغرافيا السياسية. (أنظر شكل رقم (1.1)).

شكل (1.1): التقسيم الإداري لشبه جزيرة سيناء



المصدر: أطلس سيناء (2011)م ويتصرف من الطالب

1- الموقع الفلكي:

يقصد بالموقع الفلكي الموقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول، ويعد تحديد موقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض ودرجات الطول ذو أهمية؛ وذلك لأن الامتداد الطولي للمكان الفلكي يترتب عليه تعداد في دوائر العرض نتيجة الاتساع، والذي بدوره يعمل علي تنوع الخصائص المناخية للإقليم أو الوحدة السياسية، والتنوع في النشاط الزراعي، والتنوع في النشاط الاقتصادي أيضاً، وبعبارة أخرى فإن الامتداد العرضي المحدود أو التماثل في دوائر العرض نتيجة الامتداد في نطاق جغرافي مناخي محدود لكونه في الجهات الاستوائية أو المناطق المعتدلة الباردة، فإنه يقود للتماثل في الخصائص المناخية، وبالتالي التخصص الانتاجي في شخصية الإقليم الاقتصادية وابتعاده عن حالة الاكتفاء الذاتي أو ابتعاده عن حالة القوة (السماك: 2010، ص 47).

تمتد شبه جزيرة سيناء علي أربع دوائر عرض تقريباً وعلي أكثر من درجتين وربع الدرجة طولاً، فهي تقع بين درجتي عرض (15,27 و 20,31) شمالاً ودرجتي طول (10,32 و 30,34) شرقاً تقريباً (العثمان: 2011، ص 4).

ونتيجةً لذلك الامتداد المناخي لشبه جزيرة سيناء، والذي بدوره قسم سيناء إلي إقليمين مناخين: الجاف، وشبه الجاف.

وتقع المنطقة الساحلية على البحر المتوسط والمنطقة الجبلية في جنوب سيناء ضمن المناخ شبه الجاف، أما الإقليم الجبلي فإن ارتفاعه عن سطح البحر يزيد من كمية التساقط، ويجعل المنطقة تدخل ضمن الأقاليم الجافة، أما المناخ الشديد الجفاف فإنه يتركز في وسط سيناء والسهول الساحلية علي خليج السويس والعقبة.

والموقع الفلكي لشبه جزيرة سيناء إذ يؤثر ويتحكم في توزيع السكان، حيث يغلب صفة التركيز والتشتت على سكان شبه جزيرة سيناء، حيث يتواجد المناخ اللازم للزراعة والمياه، كما وأن التنوع المناخي لشبه جزيرة سيناء يؤدي إلي تنوع في المنتجات الزراعية، وهذا يمكن أن يحقق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي، وكذلك التنوع في النشاط الاقتصادي

والسياحي، وهذا من شأنه أن يبرز مدى أهمية موقع شبه جزيرة سيناء علي المستوي المحلي والإقليمي.

1- الموقع الجغرافي:

يُعد الموقع الجغرافي في مقدمة المقومات التي من شأنها وضع الخصائص المؤثرة بالإقليم السياسي، ومن ثم يكون للموقع الجغرافي وزن وتقدير، فيما يتعلق بوجود الإقليم السياسي والدور الذي يسهم به بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، وبالنسبة لعلاقاتها مع الأقاليم السياسية من ناحية أخرى، وكثيراً ما كان الموقع الجغرافي العنصر الأساسي في البناء الجغرافي للدولة، والذي تدين له بوجودها ونجاحها في مزاحمة جيرانها، ومع ذلك فإن قيمة الموقع الجغرافي تتغير بتغير الظروف في نواحي كثيرة (الشمري: 2011، ص 63).

يختلف موقع شبه جزيرة سيناء عن بقية أقاليم مصر في موضعها الطبيعي، فليس في مصر موقع له ثلاثة سواحل محيطة به، حيث وأن شبه جزيرة سيناء منفردة بيباس مصر القاري المندمج المتواصل بدون انقطاع، وأن قناة السويس حولت السواحل الثلاثة المطلّة عليها سيناء إلي ساحلين منفصلين في الشمال والجنوب إلى ساحل واحد متصل يحيط بشبه الجزيرة من جميع الجهات إلا الجهة المطلّة على الحدود المصرية الفلسطينية، وسيناء هي المنطقة الوحيدة في مصر المتداخلة فيها اليابس بالماء بشدة، وهي أكثر الأقاليم جزرية وأقلها قارية، فسیناء أطول ساحل بالنسبة إلى مساحتها في مصر (أنظر جدول رقم 1.1) (حمدان: 1993، ص 64).

جدول (1.1): أطوال سواحل سيناء بالنسبة للمساحة والحدود

النسبة	شبه جزيرة سيناء		مصر
نسبة السواحل إلى المساحة	700 كم: 61,000 كم	87:1	417:1
نسبة السواحل إلى الحدود البرية	700 كم: 380 كم	0,5:1	1,1:1
نسبة السواحل والحدود إلى المساحة	1080 كم: 61,000 كم	75:1	304,1

مصدر: (حمدان: 1993، ص 65)

هنا تجمع شبه جزيرة سيناء بين خصائص الموقع القاري والموقع البحري، وأن أطوال حدودها البحرية تفوق أطوال حدودها البرية القارية، إذ تمتلك سيناء واحد كيلومتر ساحلياً لكل (87) كم2 من مساحتها، مقابل واحد كيلومتر لكل (417) كم من مساحة مصر، كذلك تكاد حدود مصر البرية تعادل سواحلها طولاً، فإن سواحل سيناء تتأخر ضعف حدودها البرية، وبالتالي فإن مجموع السواحل والحدود البرية نسبت إلى مساحة سيناء.

وعلى الرغم من تلك القوة الجيوستراتيجية التي تتمتع بها شبه جزيرة سيناء إلا أن خط الساحل على البحر المتوسط يمثل نقطة ضعف في جسم سيناء، حيث يعتبر من وجهة النظر الجيوستراتيجية ميداناً مثالياً للمهاجمة البحرية، وذلك لأن خط الساحل في سيناء يتصف بالاستقامة، وهذا يمثل حجر عثرة أمام إنشاء مراسي وقواعد بحرية كبيرة للدفاع عن الشاطئ من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن خط الساحل المستقيم لا يتيح للقوات المدافعة التصدي للقوة المهاجمة وذلك لعدم وجود خليج أو ساحل متعرج وافتقار الساحل إلى الجروف والحوائط التي تعوق عمليات الإنزال البحري.

كما وأن عمق مياه المنطقة الساحلية في سيناء على البحر المتوسط بصفة خاصة، يعتبر عمقاً مثالياً للإنزال البحري، حيث إن خط العمق (10) م، وفي نفس الوقت يتدرج منسوب العمق تدريجاً يسمح باستخدام المركبات والدبابات البرمائية التابعة للقوات المهاجمة بصورة أكثر أمناً وفاعلية، وأن عدم تعرض الساحل في سيناء لتيارات بحرية وعواصف جوية عنيفة أو موجات مد وجزر بينهما فرق كبير في المنسوب، وهذا يعني إمكانية إقامة موانئ مؤقتة (أرصعة عائمة) على ساحل سيناء لخدمة القوات المهاجمة المتلاحقة، لكن وجود بحيرة البردويل على ساحل سيناء خفف من نقطة الضعف الجيوستراتيجية، وأضاف توازن قوة على ساحل سيناء، في أنها تقف عائقاً أمام القوة المهاجمة لسيناء عن طريق الإنزال البحري.

وعلى الرغم من تميز ساحل سيناء على البحر الأحمر بالحوائط والجروف التي تعوق عمليات الحركة العسكرية، إلا أن وقوع الكيان الصهيوني كقوة معادية، يجعل مسألة الضغط على الساحل من كلا الجانبين أمراً ليس بالهين.

تقع شبه جزيرة سيناء شمال شرق مصر أي في أقصى شمال شرق القارة الأفريقية، وبالتالي فهي تعتبر همزة الوصل في وسط القارتين أفريقيا وآسيا، ومن أهم المعالم التي ترتبط بموقعها:

أولاً: الحدود البحرية:

للموقع الساحلي في الدولة أهميتين: غناها الاقتصادي واحتكاكها الحضاري، وبالتالي قوتها وتقدمها، فوقع الدولة على البحر يشجعها على البحث عن أهم الثروات المتمثلة في: البترول، والغاز، والمعادن، ووسائل النقل، إضافة إلى أن البحر يسهل عملية الإحتكاك الحضاري، ويؤثر الموقع الساحلي البحري في قوة اقتصاد الدولة والدور الذي تلعبه ومصالحها، وكل تلك العوامل تؤثر في الجغرافيا السياسية (الشمري: 2011، ص46)، وشبه جزيرة سيناء تطل على ساحلين لبحرين مهمين في خارطة العالم السياسية هما:

1- **البحر المتوسط:** يحد سيناء من الشمال، ويبلغ طول الساحل لسيناء (210) كم من مجموع (2400) كم من سواحل مصر، ويمتد من بالوظة غرباً وحتى مدينة رفح شرقاً ويتكون من مياه ضحلة بفعل تراكم إرسابات دلتا النيل المحمولة شرقاً عبر تيارات البحر المتوسط، ويبرز ساحل سيناء الشمالي منخفضاً رملياً، بحيث يكاد أن يكون ساحلاً نيلياً بدرجة أو بأخرى مما أعطى الساحل طابعاً ضحلاً، ويوجد على ساحل سيناء عدد من الموانئ الإستراتيجية ذات الطابع الاقتصادي، والسياسي فضلاً عن أهميتها الملاحية التي تربطها بالعالم، والتي لها الأهمية الاستراتيجية والعسكرية، ومن أهم هذه الموانئ: ميناء العريش، وميناء شرق بورسعيد (الهيئة العامة للتخطيط العمراني: 2008، ص163).

2- **خليج السويس:** يحد سيناء الجنوبية من الغرب، وطوله من مدينة السويس حتى رأس محمد نحو (241) كم، وعرضه يتراوح بين (16) كم و (29) كم، ومن أشهر موانئه على شاطئ سيناء مبتدئاً من الشمال: ميناء عيون موسى، وميناء ملعب، وميناء أبو زنيمة، وميناء أبو رديس (يونس: 2006، ص187).

3- **خليج العقبة:** ويحد سيناء الجنوبية من الشرق، وطوله من رأس محمد إلى قلعة العقبة نحو (150) كم، ويتراوح عرضه بين (11) كم و (22) كم (شقيير: 1991، ص 10-11).

4- **مضيق تيران:** وهو عبارة عن مجموعة من الشعب المرجانية التي تقسم المضيق إلى ممرين: ممر شرقي يسمى ممر (جرافتون) الذي يبلغ عرضه نحو (87) م وتصعب فيه الملاحة، وممر غربي يفصل بين الشعب المرجانية والساحل المصري في شبه جزيرة سيناء، فيطلق عليه ممر (الأنترابرايز) الذي يبلغ عرضه نحو (1190) م، وهو المستخدم في العبور إلى خليج العقبة، ولكن ما يصلح منه للملاحة لا يتجاوز عن (500) م، متمثلاً في الجزء الملاصق للساحل المصري لشبه جزيرة سيناء، وعلى الشاطئ الغربي لمضيق تيران (رأس محمد) في سيناء وإلى الشمال منه بنحو (12) كم، يقع مرسى شرم الشيخ الذي يتحكم في مدخل خليج العقبة (هارون: 2003، ص 148).

ومضيق تيران كان ولا زال يعد بؤرة الصدام بين المصالح العربية (مصر والسعودية والأردن) من جانب وبين (الكيان الصهيوني) من جانب آخر، وهذا الصدام في المصالح يتمثل في حرص الدول العربية على فرض الرقابة على المضيق الجيوسراتيجي، وعدم السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور عبر هذا المضيق حتى تستطيع الوصول إلى البحر الأحمر، ومنه إلى العالم الخارجي لاستيراد البترول وإنعاش التجارة ورفع مستوى ميناء إيلات البحري (هارون: 2003، ص 150).

ثانياً: الحدود البرية:

تتشارك شبه جزيرة سيناء في حدودها البرية مع فلسطين، حيث يبلغ أطوال حدودها من جهة الكيان الصهيوني بحوالي (206) كم، ويبلغ أطوال حدودها من جهة قطاع غزة بحوالي (12,6) كم ليبلغ إجمالي حدودها البرية (218,6) كم، وقد تحددت بدقة بموجب اتفاقية عام 1906م بين مصر والدولة العثمانية، وهو الحد الممتد من العقبة على رأس خليج العقبة، ورفح على البحر المتوسط وهو الحد الشرقي لسيناء، وبهذا الموضع لشبه جزيرة سيناء يُحدد الثقل الجيوسراتيجي، نظراً لموقعها المتحكم

والمسيطر على خريطة التوازن الإقليمي والدولي، وهي بذلك الموقع الجيوستراتيجي تطل على دول ذات وزن سياسي ودولي مثل فلسطين والأردن والسعودية والكيان الصهيوني.

4- مساحة شبه جزيرة سيناء:

لا شك أن المساحة التي تشغلها الدولة لها كبير الأثر في القيمة السياسية لها، أي أن هناك علاقة بين المساحة والقوة وهي غالباً ما تكون طردية، ويوجد اختلاف في مساحات الوحدات السياسية؛ فالمساحة الكبيرة تعطي الإقليم مميزات هائلة، فمن المحتمل توافر الموارد الطبيعية والمعدنية والنباتية والبشرية في الأقاليم ذات المساحة الكبيرة أكثر منه في الأقاليم القزمية، كمان أن الأقاليم الكبيرة من الممكن أن تتحمل عدد سكان أكبر بالقياس مع الأقاليم القزمية التي لا تستطيع تحمل سكان فوق طاقتها الاعتيادية، وبطبيعة الحال لتوفير الموارد الطبيعية والبشرية قيمة كبيرة في مصدر قوة الوحدة السياسية وثنائها، هذا بالإضافة إلى التقدم العلمي ومدي استخدام الشعب والدولة لهذا التقدم في استقلال بيئتهم (خلة: 2000، ص 13).

وتبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء نحو (61,000) كم² بما يعادل نحو (6) % من مساحة الأراضي المصرية (1,002) مليون كم²، وفي تأثر الوزن السياسي بالمساحة التي تشغلها شبه جزيرة سيناء التي منحت لها إمكانيات اقتصادية وسياسية وعسكرية، وتوفر العمق الجغرافي لسيناء، حيث أن العمق الجغرافي في سيناء من رأس محمد إلى البحر المتوسط يعادل (390) كم، وعرض العمق الجغرافي فيما بين مدينة العقبة ومدينة السويس حوالي (210) كم، (إبراهيم: 2011، ص 95)، مما أضاف إلى سيناء عمقاً جغرافياً استراتيجياً، في نفس الوقت الذي تتميز فيه هذه المنطقة بوعورة سطحها وعدم استوائه الأمر الذي من شأنه إعاقة مهمة المهاجمة، ويسهل مهمة الدفاع، وهنا يبرز أهمية موقع شبه جزيرة سيناء في الدفاع عن أرض مصر.

5- الشكل:

يعتبر شكل الدولة أو الوحدة السياسية مثالياً إذا كانت جميع أطرافها على أبعاد متساوية تقريباً من مركزها الهندسي، ويعتبر الشكل الدائري أو المربع من أفضل الأشكال الهندسية من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، وأن تكون أطوال حدودها قصيرة مقارنة مع مركزها هذا من شأنه أن يقلل من عدد المواضع التي من المحتمل أن تغزي منها الوحدة السياسية، كما يصبح بإمكان الدولة حماية حدودها والدفاع عنها، كما وأن الشكل المندمج يوفر لجيوش الدولة المساحة الكافية التي من الممكن أن تتقهقر إليها إذا استدعت الظروف، وفي أوقات السلم تسهل حركة النقل والتجارة في الدولة ذات الشكل المثالي، وتساعد على سرعة نقل الجيوش والمعدات إلى أي موقع في الدولة يتعرض للغزو الخارجي (هارون: 2003، ص 106).

ويبدو أن شكل سيناء على الخريطة كمثلث منتظم بدرجة أو بأخرى، أدى إلى ارتفاعه عند رأس محمد بحوالي (380 - 390) كم، ويتراوح عرضه ما بين منطقتي السويس والعقبة بنحو (210) كم (حمدان: 1993: ص 59)، ولعل الأدق قول: أنها على شكل مثلث قليل الميل إلى الجنوب، يرتكز على قاعدة عريضة كالمستطيل في الشمال، تقع أضلاعه على قناة السويس غرباً، والحدود السياسية الفلسطينية، ثم ساحل البحر المتوسط شمالاً، ويأتي في النهاية الخط المائل بين رأس ليجي السويس والعقبة جنوباً، أما المثلث الجنوبي يبدأ عند رأسه رأس محمد جنوب دائرة عرض (28) درجة، وارتفاعه يقدر بنحو (230) م، وضلعا خليج السويس (160) كم، والعقبة (150) كم (حمدان: 1993، ص 61).

وبهذا الشكل تبدو سيناء بكتلتها المندمجة، ذات شكل إستراتيجي مناسب، وأن شكلها يعطيها قوة جيوسراتيجية في حالة السلم بالوصول إلى مركزها بيسر، وفي حالة الحرب تكون مصدر قوة يمكن الجيش من المناورة بها وإيصال الإمدادات لها بسهولة، إذن فشبه جزيرة سيناء ذات شكل مندمج جيوسراتيجي وموقع وموضع يحرك موازين القوة لصالحها (أنظر الشكل رقم 1.2).

شكل (1.2): الموقع الجغرافي لشبه جزيرة سيناء



المصدر: أطلس سيناء: (2011)م ويتصرف من الطالب

ثانياً / المناخ:

يعطي المناخ صورة عامة وشاملة عن حالة الأجواء في تلك المنطقة المناخية التي تميزها عن غيرها من المناطق عبر فترات زمنية طويلة، وتتمثل عناصر المناخ في الإشعاع الشمسي، والحرارة، والضغط الجوي، والرياح، والتبخر، والتي من شأنها التأثير على جميع مناحي الحياة البشرية ونشاطات الإنسان والحيوان (الوائي: 2005، ص7).

يعتبر تأثير المناخ على المواقع الجيوستراتيجية من الأمور المسلم بها، ومما لا شك فيه أن الشروط المناخية تدخل تغيرات تؤدي إلى تأجيل تنفيذ وإلغاء العمليات التكتيكية التي تمهد لتطبيق الخطط الجيوستراتيجية على مجال العمليات إن كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو لأغراض إدارية مدنية، كإدارة الأراضي وغيرها، ويأتي المناخ في مركز الصدارة بالنسبة للإنتاج الزراعي والرعي وبالنسبة للاستيطان البشري، وتحديد مسارات وتطلعات التنمية المستدامة والتطور الحضاري في الوحدة السياسية (United Nations Human Settlement Programme 2011, P3).

ويسود شبه جزيرة سيناء مناخ صحراوي وشبه صحراوي، باستثناء قطاعاتها الشمالية الممتدة على الساحل من رفح في الشرق إلى سهل الطينة في الغرب، وترتفع الحرارة بصفة عامة صيفاً، وتميل إلى الدفء شتاءً، ويبلغ المتوسط السنوي للحرارة نحو (12) درجة مئوية، وتتعرض شبه جزيرة سيناء للأعاصير والمنخفضات الجوية في الشتاء والربيع، وتهب عليها رياح شمالية ممطرة في أشهر ديسمبر ويناير وفبراير (إبراهيم: 2011، ص97).

يجمع مناخ سيناء بين المناخ الجاف وشبه الجاف إضافة إلى مناخ البحر المتوسط على السواحل، وهذا مركز قوة يضاف إلى جيوستراتيجية سيناء، حيث تنتوع المحاصيل الزراعية، وتوزيع السكان، وبالتالي تحرك النشاط الاقتصادي والسياحي في شبه جزيرة سيناء، ولمناخ سيناء صفات أثرت على الزراعة بشكل خاص حيث تنوعت الزراعة وتوزيعها في المناطق الخصبة، وشملت الزراعة محاصيل البحر المتوسط

ومحاصيل صحراوية ومدارية، وهذا أضاف قوة إستراتيجية وبعداً سياسياً لسيناء في تنوعها المناخي، الذي بدوره ينوع المحاصيل الزراعية وتوزيع السكان وتنوع النشاطات البشرية، وبالتالي تنوع العامل الاقتصادي والسياسي للموقع.

1. الحرارة:

تؤثر درجات الحرارة سواء كانت مرتفعة أو منخفضة على سير جميع العمليات السياسية والاقتصادية والعسكرية والزراعية، وبشكل عام عند انخفاض درجات الحرارة دون الصفر المئوي تنعدم جميع مناحي الحياة تقريباً، وتعد الحرارة عاملاً مناخياً آخر يؤثر في توزيع السكان، فإن أثر الحرارة في توزيع السكان يبرز في الجهات الباردة والمعتدلة الباردة، أما في الجهات الحارة والمعتدلة الدافئة فإن أثرها محدود، وذلك لأن مقدرة الإنسان على تحمل الحرارة المرتفعة تفوق كثيراً مقدرة على تحمل البرد الشديد (إبراهيم: 2011، ص 98).

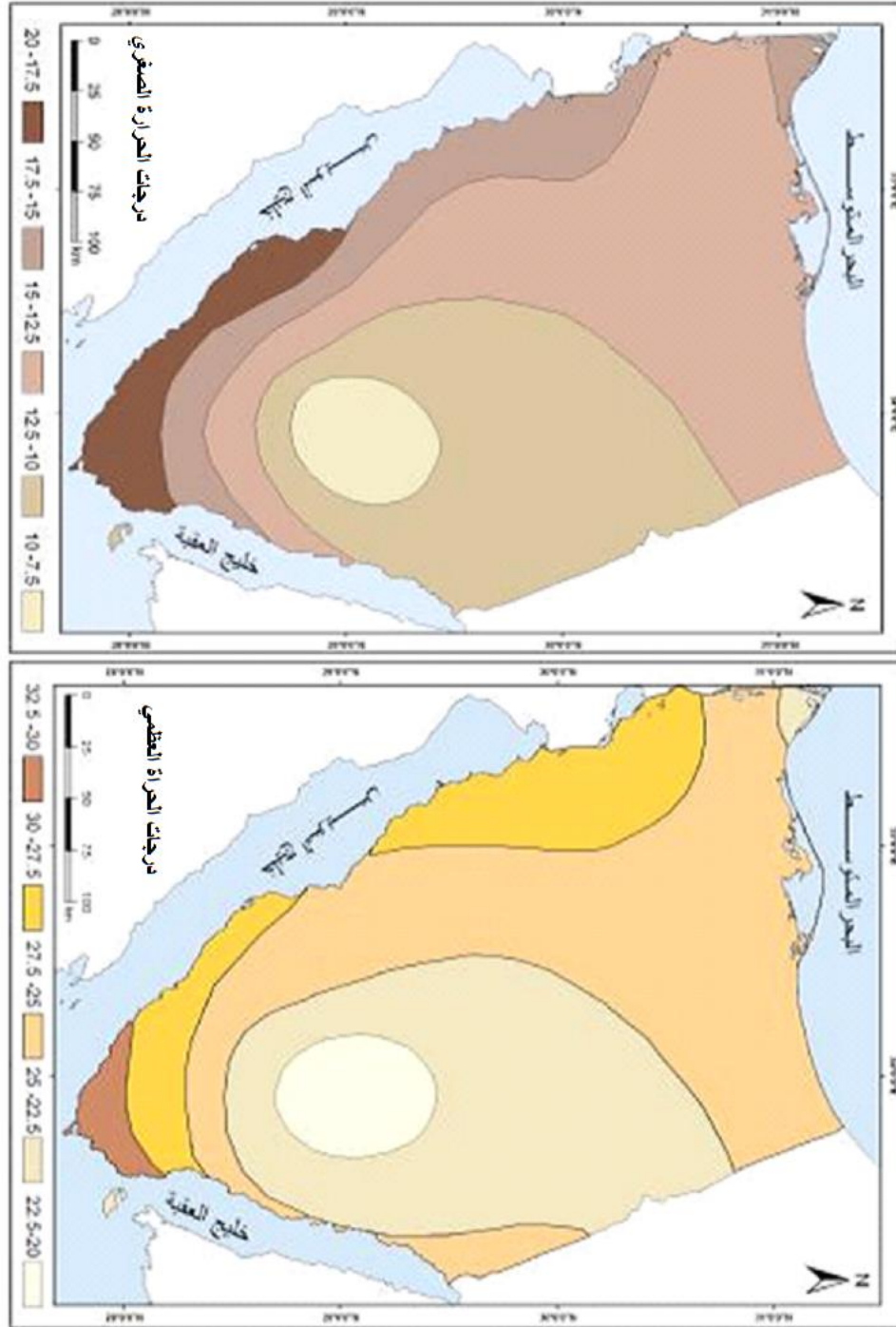
وتتباين درجات الحرارة في شبه جزيرة سيناء حسب فصول السنة، ففي الشتاء تتراوح بين (7 - 20) درجة مئوية، أما في الصيف فتكون الحرارة معتدلة قرب الساحل وتزداد كلما اتجهنا إلى الداخل لتكون العظمى نحو (30) درجة مئوية ومتوسط الصغرى نحو (15) درجة مئوية.

أما المنطقة الجنوبية من سيناء تختلف فيها الحرارة نسبياً عن باقي شبه الجزيرة، بل وتتباين داخلها ما بين المناطق الساحلية على خليجي السويس والعقبة، وبين المرتفعات الداخلية التي درجة حرارتها معتدلة في الشتاء (13-23) درجة مئوية، ومرتفعة في الصيف نسبياً ما بين (25-35) درجة مئوية، وفي الخريف والربيع تتراوح ما بين (20-30) درجة مئوية وتتميز شبه جزيرة سيناء بالمناخ الصحراوي المداري الحار، لذلك تتسم بارتفاع درجات الحرارة، وبقلة الأمطار الأمر الذي أدى إلى افتقارها للغطاء النباتي بشكل عام (رستم: 200، ص 109).

وقد أثرت الحرارة على الوزن الجيواستراتيجي لشبه جزيرة سيناء حيث أدى ذلك إلى إظهار مواضع قوة ومواضع ضعف، وأن سيناء على الأطراف يكون لها قوة اقتصادية

وسياحية أكبر من الوسط شديد الحرارة والمناخ الصحراوي، أما أطراف سيناء الجنوبية والشرقية تتمتع بسواحل تخفف من وتيرة درجات الحرارة العالية، وتعطي انتعاشا في مجالات الدولة السياحية والاقتصادية وحتى الزراعية. (أنظر الشكل رقم 1.3)

شكل (1.3): درجات الحرارة العظمي والصغري لسيناء.



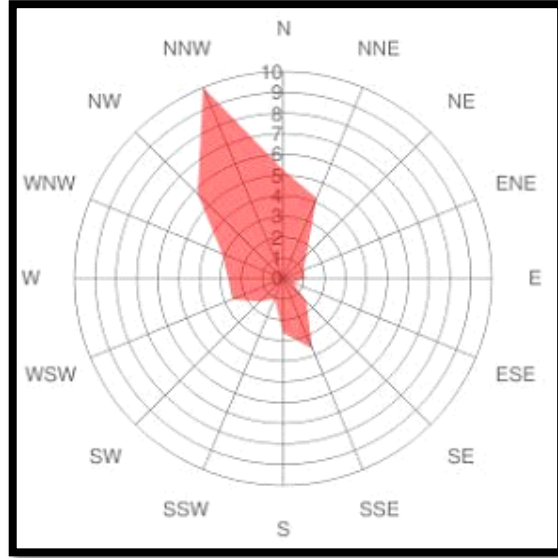
المصدر: أطلس سيناء: (2011)م

2- الرياح:

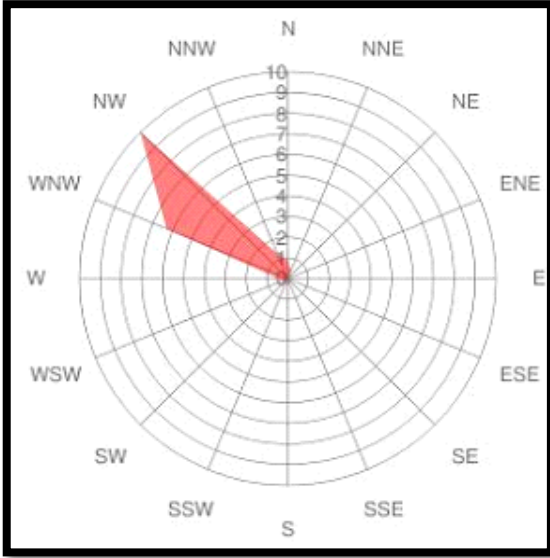
تؤثر الرياح علي مناحي كثيرة في الاقليم السياسي، حيث أن سرعة واتجاه الرياح أمراً لا بد فهمه من قبل القوات العسكرية في الميدان الجغرافي، لان عليه يترتب فهم سرعة واتجاه الرياح السائدة في المنطقة وكيفية وضع المعدات العسكرية واتجاهتها، وتوزيع الجيش ومواقعهم وذلك في سبيل استخدام الرياح كعنصر قوة في الميدان، كما تؤثر الرياح على النواحي الاقتصادية والتجارية والملاحة البحرية والجوية والنقل والمواصلات، وقد تعطل الرياح القوية المصالح التجارية والاقتصادية للوحدة السياسية، وتؤثر الرياح في مجال تصميم المباني أيضاً، كما وتتحكم في توزيع السكان داخل الموقع الجغرافي.

وحركة الرياح السائدة في شبه جزيرة سيناء تقع ضمن إقليم مناخي أعم وأشمل من المنطقة الجغرافية لسيناء، وتهب على شمال سيناء في فصل الشتاء رياح شمالية وشمالية غربية وهي التي تسبب سقوط الأمطار غالباً فوق سيناء في هذا الفصل، لكونها قادمة من جهة البحر ومحملة بالرطوبة ولكنها تفتقد معظم رطوبتها بعد توغلها في اليابس بمسافة قصيرة، أما المناطق الواقعة على قناة السويس فتهدب عليها في فصل الشتاء رياح غربية وجنوبية غربية، لذا فهي لا تكون محملة ببخار الماء غالباً لأنها آتية من العمق المصري، كما أن الرياح الشمالية الغربية تكون السائدة في فصل الشتاء وباقي فصول السنة، وتنعكس جهة الرياح لتصبح شرقية في جنوب سيناء عند التقاء خليج السويس والعقبة وهي الجهة الرئيسية لهبوب الرياح في كل سنة، أما في الجهات المطلّة على خليج العقبة تسودها الرياح الشمالية الغربية في معظم أيام السنة (العثمان: 2011، ص32).

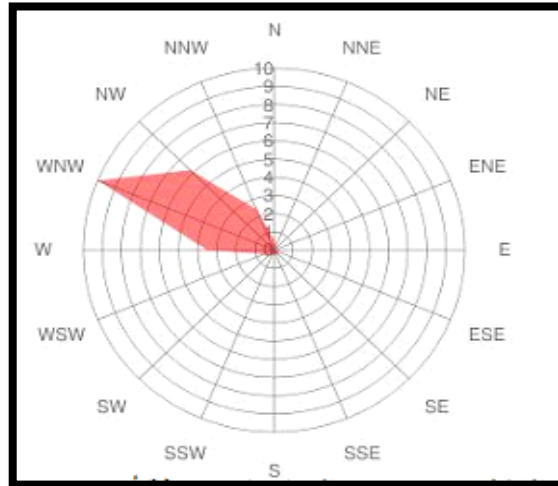
شكل (1.4): وردة الرياح في محطة العريش



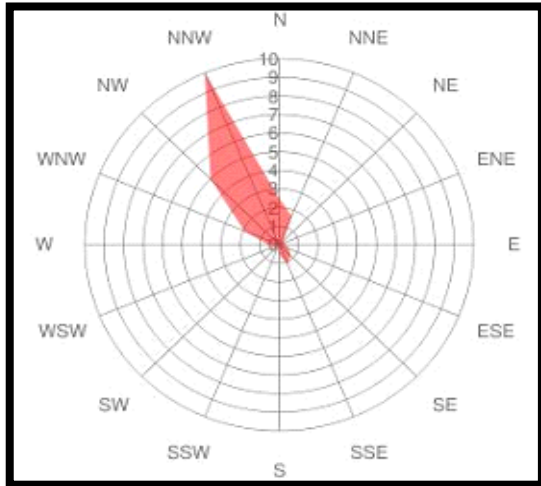
شكل (1.5): وردة الرياح في محطة الطور



شكل (1.6): وردة الرياح في محطة أبو رديس



شكل (1.7): وردة الرياح في محطة طابا



أطلس سيناء(2011)م

الملاحظ من وردات الرياح (أنظر الشكل رقم 1.4) سيادة اتجاه موحد للرياح في معظم شهور السنة وخاصة في جنوب سيناء، كما وأن الرياح السائدة ضعيفة، وأعلى قياس لها سجل في الطور كونها منطقة جغرافية مرتفعة نسبياً عن سطح البحر، ولكن في موسم الخماسين ما يحدث أن قوة الرياح تزداد بدرجة كبيرة، فتصل إلى بعض الأحيان إلى إغلاق الطرق والتأثير السلبي في بعض المرافق الحيوية ، والملاحة البحرية والبرية، وذلك لما تحمله هذه الرياح من غبار وأتربة، كما وأنه من الواضح جداً أن القسم الجنوبي من سيناء تسوده الرياح باتجاه موحد معظم شهور السنة مما يتيح

المجال للتنمية العمرانية والنقل والمواصلات بشكل يفيد المنطقة الجغرافية باتجاه الرياح، وهذا طابع جيوستراتيجي يخدم سياسات الدولة العسكرية والمدنية، كما وأن الجهات المطلّة على خليج العقبة تسودها الرياح الشمالية الغربية في معظم أيام السنة وهذا يفيد القوات العسكرية المتمركزة عند نقطة حرجة على الحدود الإسرائيلية من فهم اتجاه الرياح ومعرفة كيفية وضع المعدات العسكرية، ووضع الخطط العسكرية حسب اتجاه وسرعة الرياح لتمكنهم من توسيع دائرة الأمن والقوة العسكرية المصرية على الحدود السياسية مع الكيان الصهيوني، كما وأن هذه النقطة تعتبر مصدر ضعف من وجهة النظر في طبيعة الرياح السائدة من خلال اتجاه واحد للرياح الشمالية الغربية التي تهب على منطقة خليج العقبة.

3- الأمطار:

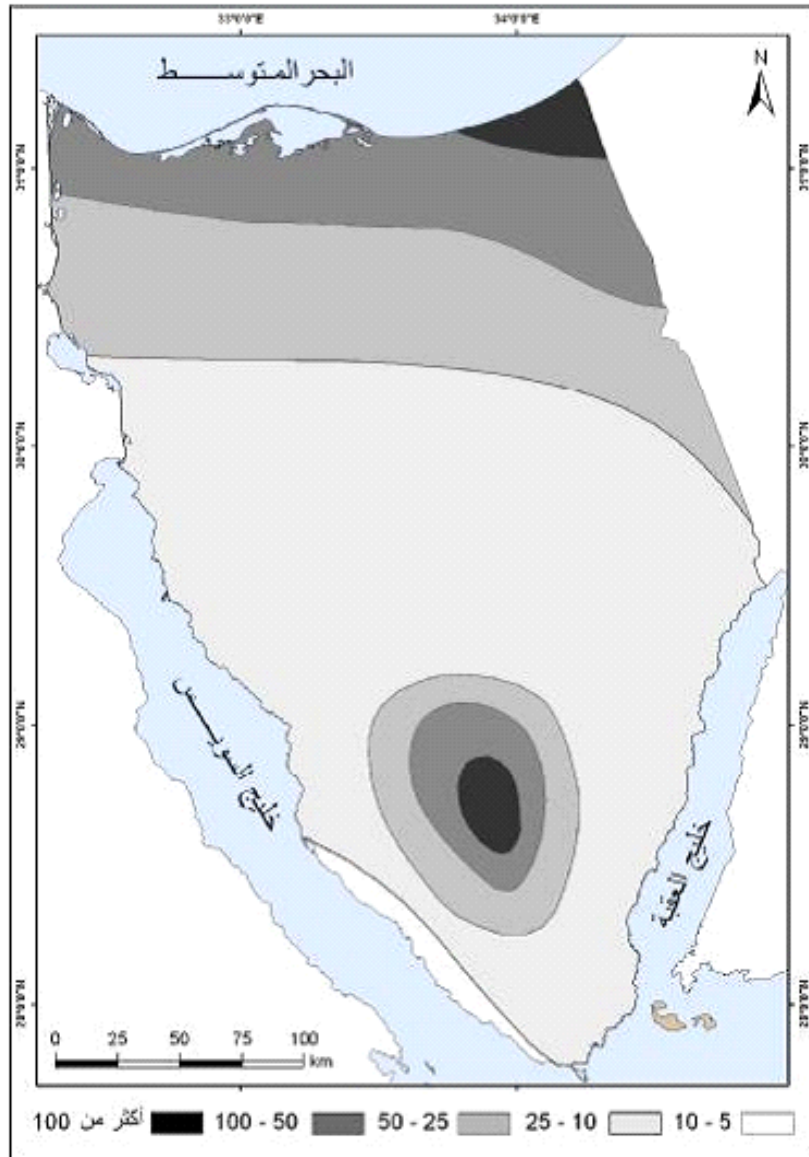
تعتبر شبه جزيرة سيناء من المناطق قليلة الأمطار في مصر حيث أنه لا يسقط عليها إلا نسبة ضئيلة من الأمطار، كما أن ثلثي كمية الأمطار التي تسقط على سيناء تكون في فصل الشتاء (مباشر: 1985، ص132).

تقل كمية الأمطار السنوية التي تسقط على سيناء من واقع البيانات المناخية الواردة من محطات الأرصاد الجوية بسيناء بصفة عامة عن (200) مم في أقصى الشمال عند رفح والعريش، وتكون أقل من (20) مم عند أقصى الجنوب عند رأس محمد، هذا بإستثناء الجنوب الأوسط المرتفع (إقليم الجبال)، فتتراوح كمية الأمطار التي تسقط عليه ما بين (50-150) مم في السنة، أما في منطقة وسط سيناء والمعروفة باسم إقليم الهضاب فهي أشد أجزاء سيناء جفافاً؛ إذ تصل أقصى كميات الأمطار التي تسقط عليها حوالي (30) مم في السنة، وتكون كمية الأمطار السنوية أكثر ما يمكن على الساحل، وتتناقص الأمطار تدريجياً بسرعة كلما اتجهنا إلى الداخل، وتبلغ متوسط تلك الكمية نحو (80-100) ملم فقط في العام الواحد، في حين أن تلك الكمية تصل إلى (150) ملم على ساحل الصحراء الغربية، كما أن نسبة الأمطار تتزايد على الساحل كلما اتجهنا شرقاً بنحو (80) ملم في رفح وتزداد كمية الأمطار السنوية على

المرتفعات الجنوبية ما بين (50-75) (أنظر الشكل رقم 1.8) (وزارة البيئة المصرية: 2008، ص 9).

تكمُن أهمية الأمطار في الوحدة الساسية، في أنها تمد الخزان الجوفي بالمياه، وبالتالي التنمية الزراعية والعمرانية، حيث أنها تسهم في توزيع السكان ونشاطاتهم، كما وأن الأمطار تعزز من قوة الوحدة السياسية في مخزونها الاستراتيجي بالموارد المائية.

شكل (1.8): توزيع الأمطار في شبه جزيرة سيناء.



المصدر : أطلس سيناء: (2011)م

ثالثاً: مظاهر السطح في شبه جزيرة سيناء:

تسهم البنية الجيولوجية والتضاريس بدور هام في قوة الوحدة السياسية ومن الضروري التعرف على مدى العلاقة بين السكان والوحدة السياسية وأرضها، فقد تكون هذه العلاقة في صالح ميزان قوة الوحدة السياسية أو العكس، وللتضاريس تأثير فعال في تقدير قوة الوحدة السياسية ووزنها السياسي العالمي، وذلك من حيث تأثيرها على مظاهر الاستقرار البشري والنشاط الاقتصادي، وتعمل التضاريس على تحديد الإمكانيات الاقتصادية المتاحة، والتي تتوقف عليها رقي الدولة وتقديمها (جاء الرب: 2010، ص 168) إذ أنه كلما ازدادت مساحة السهول وتوفرت المياه، كلما عظم الإنتاج الزراعي، ويؤدي بدوره إلى تركيز السكان وتكاثرهم، وتعمل السهول على تيسير عملية غزو الدولة أو الإقليم السياسي الذي تمتلكه، وذلك لكونها منطقة مفتوحة يسهل عبورها، في حين تمثل الجبال عامل حماية طبيعي يقي الدولة من الغزو الخارجي، وتشكل الجبال أيضاً ملجأ في وقت الأزمات مثلما حدث في صربيا إذ تركت سهول نهر الذنوب في الحرب العالمية الأولى ولجأت إلى الجبال حيث ولدت دولتهم (إبراهيم: 2011، ص 99).

وتنقسم شبه جزيرة سيناء من حيث مظاهر السطح إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

أ- الأقاليم السهلية في الشمال:

يمتد هذا الإقليم من شمال شبه جزيرة سيناء عند ساحل البحر المتوسط حتى مقدمة هضبة التيه جنوباً على شكل نطاق مستطيل الشكل يمتد عرضاً من الحدود السياسية الشرقية لمصر حتى قناة السويس غرباً بمساحة تقدر بنحو (21,000) كم²، تمثل ثلث مساحة سيناء، وتتدرج مناسيب سطح الأرض في هذا الإقليم من متوسط منسوب سطح البحر حتى مقدمة الإقليم الهضبي على منسوب (500) م فوق سطح البحر، وتتخلل السهول الشمالية بعض الظاهرات الجيومورفولوجية والتي تختلف في توزيعها من شمال الإقليم إلى جنوبه، وعلى هذا الأساس يمكن تمييز ثلاث نطاقات (العثمان: 2011، ص 7) وتمتد من الشمال إلى الجنوب.

1- النطاق السهل الساحلي الشمالي:

يمتد هذا النطاق موازياً لخط الساحل الساحلي لشبه جزيرة سيناء، ويمتد من ساحل البحر المتوسط في الشمال إلى أراضي التلال التي يحد بدايتها خط كنتور (200) م، وتشغل هذه السواحل الساحلية نحو (14)% من إجمالي مساحة سيناء (محسوب: 1989، ص44) ويتميز هذا النطاق بنفس الظاهرات الجيومورفولوجية التي تميز خط امتداد الساحل الساحلي على البحر المتوسط في جمهورية مصر.

وتعد الكثبان الرملية أهم ظاهرة جيومورفولوجية تتميز بها السهول الشمالية، التي جرى تكوينها أثناء الزمن الرابع، وترجع رمال هذه الكثبان إلى الرواسب الشاطئية بسيناء والتي اشتقت من الرواسب النيلية والأصاف البحرية (سليم: 1990، ص165).

2- النطاق التلالي الأوسط:

وهو نطاق بيضاوي الشكل يقع في السهول الساحلية والسهول الداخلية، ويتميز بوجود مجموعات من التلال على شكل سلاسل تمتد في اتجاه عام من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، ويزداد متوسط ارتفاع هذه التلال إلى أعلى منسوب لها في السلسلة الجنوبية عند مقدمة الإقليم الهضبي الأوسط بنحو (900) م وتصل مساحته إلى (13) كم² (علي: 2005، ص10)، ويفصل بين التلال وبعضها البعض الأودية الجافة ومنها وادي العريش وروافده.

3- نطاق السهول الداخلية:

يلي النطاق التلالي جنوباً نطاق شريطي ضيق يعد نطاقاً انتقالياً من السهل في الشمال إلى الهضبة في الجنوب، ويشغل هذا النطاق مساحة تصل إلى (4000) كم²، ويبلغ متوسط ارتفاعه نحو (300) م، (العثمان: 2011، ص40)، ويتميز هذا النطاق بثلاث ظواهر وهي:

أ- كثرة الانكسارات الطولية، والتي أظهرت على السطح بعض الطبقات الجيولوجية القديمة التي تنتمي للعصر الجوراسي، والتي تتكشف في جبل عريف الناقة الذي يقع عند الحدود الفلسطينية ويبلغ ارتفاعه نحو (934 م).

ب- كثرة الأودية التي تجري خلاله لتصب في وادي العريش.

ت- وجود بعض التلال قليلة الارتفاع تتوزع على امتداد مقدمة هضبة التيه حول واحة نخل إذ تبرز ثلاثة تلال وهي: جبل الغرة (525 م)، وجبل رأس أبو طليحات (556 م)، وجبل أم علي (560 م) (العثمان: 2011، ص 41).

ب- الإقليم الهضبي في الوسط:

يقع هذا الإقليم بين درجتي عرض (29,30) شمالاً، وبين خطي كنتور (1000-500 م)، وتبلغ مساحته حوالي (21000 كم²)، بما يعادل نحو ثلث مساحة سيناء (سليم: 1989، ص 66)، ويعتبر هذا نطاقاً انتقالياً بين السهول في الشمال والجبال في الجنوب ويضم إقليم الهضاب هضبة التيه في الشمال وهضبة العجمة في الجنوب:

1- هضبة التيه:

تتخذ هضبة التيه شكلاً مستطيلاً يمتد فيما بين الساحل الغربي لخليج العقبة، وشرقاً حتى ساحل خليج السويس، لذا فهي تشغل ثلثي الإقليم الهضبي، ويتراوح ارتفاعها بين (500-1000 م)، وتتسم باستواء سطحها نسبياً على الرغم من تأثرها بالعديد من الانكسارات والفواصل، وينحدر السطح انحداراً تدريجياً نحو السهل الشمالي، وانحداراً متوسطاً نحو خليج السويس (مباشر: 1985، ص 67).

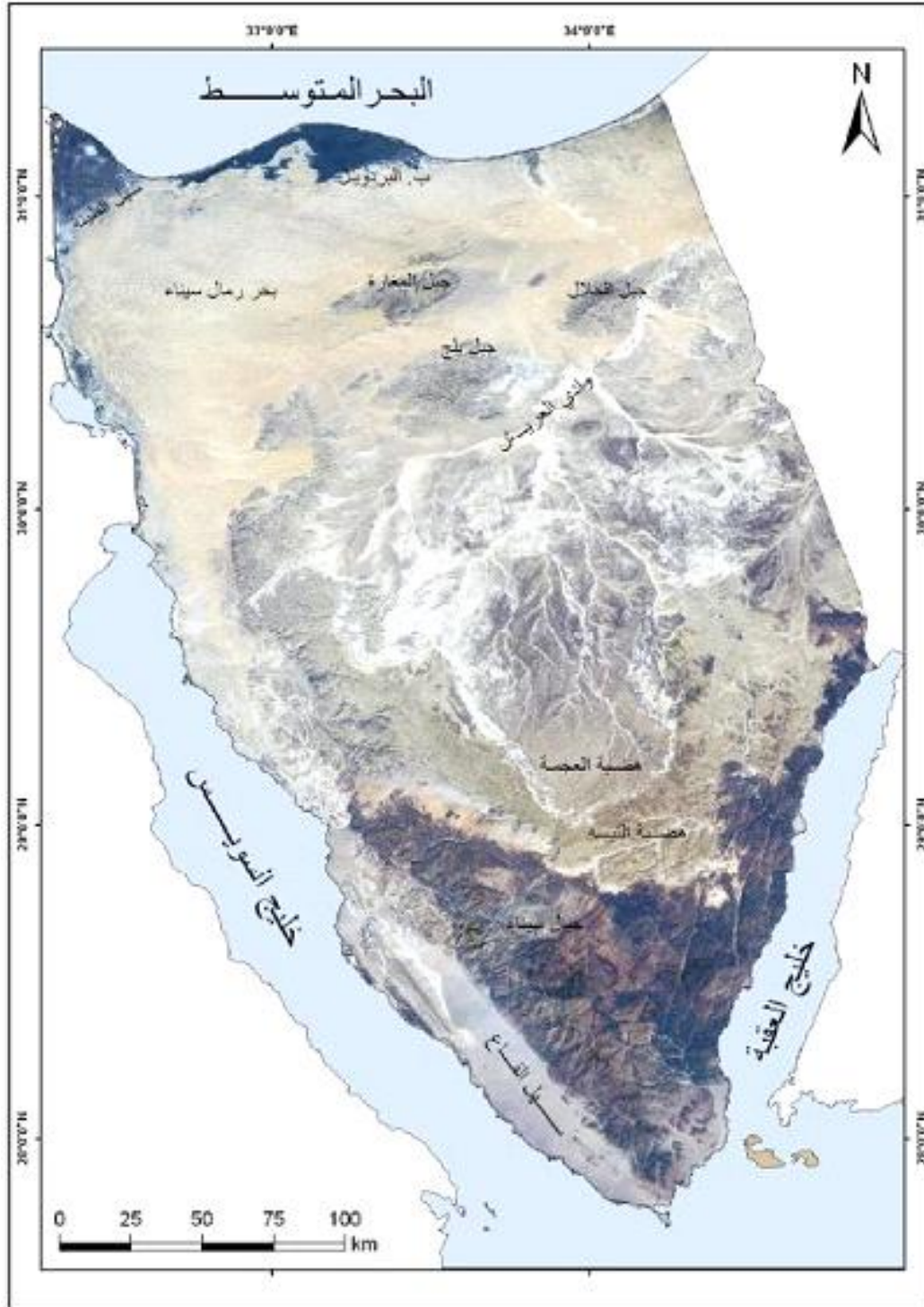
2- هضبة العجمة:

تمثل القسم الجنوبي من الإقليم الهضبي الأوسط وتشغل ثلث مساحته، وتعد أكثر ارتفاعاً من هضبة التيه، إذ يبلغ متوسط ارتفاعها نحو (1200 م) فوق سطح البحر، وتتميز بعدم استواء سطحها نسبياً بحافة مخرسة تقطعها الأودية شديدة الانحدار، وتنتهي بسهل ساحلي ضيق الاتساع، ويقطع الحافة الغربية لهضبة العجمة العديد من الأودية تحولها إلى كتل جبلية (مباشر: 1985، ص 68).

ث- الإقليم الجبلي في الجنوب:

هو الجزء الجنوبي الأقصى من مثلث سيناء والواقع بين الخليجين، وهو أيضاً مثلث قاعدته عند درجة العرض (29) شمالاً، وضلعاها ساحلي الخليجين، وقمته عند رأس محمد، ويبلغ مساحته حوالي (19000 كم²)، وتقريباً تشرف على المرتفعات بشكل مباشر، وعلى ساحل خليج العقبة، على حين تترك فيما بينها وبين ساحل السويس سهلاً ساحلياً يمتد على هيئة شريط موازي لخط الساحل لا يتجاوز أقصى عرض له عن (35) كم، وتتحد مرتفعات سيناء انحداراً شديداً من جهة الشرق صوب خليج العقبة، على حين تتحد انحداراً طفيفاً من جهة الغرب صوب خليج السويس، حيث يتدرج الارتفاع نحو سلاسل من التلال التي تنتهي عند السهل الساحلي الضيق (سليم: 1989، ص 68). (أنظر الشكل رقم 1.9).

شكل (1.9): مظاهر السطح لشبه جزيرة سيناء



المصدر: أطلس سيناء(2011)م.

ومن الواضح أن شبه جزيرة سيناء تمتاز بتنوع تضاريسها، حيث أن تضاريسها تجمع بين الجبال والأودية، والسهول والسواحل، كذلك تتحكم التضاريس في توزيع

سكان سيناء بشكل صارم، حيث ارتبط توزيع السكان بأطراف سيناء، بينما تركت مساحات واسعة وشاسعة في الوسط، خاصة في مناطق الجبال والهضاب، حيث يعد ساحليها الشمالي والغربي من المعمورة السكانية، بعكس الشرق ذو الكثافة المحدودة.

كما وتحكمت تضاريس سيناء في توزيع الصناعات والحرف والنشاط السكاني، وجعلت لها عدة محاور استراتيجية، أهمها المحور الشمالي الذي يغلب على نشاط سكانه الزراعة، وأما المحور الغربي يجمع بين نشاطي الزراعة والصناعة، ومحور خليج العقبة يمتاز بالنشاط السياحي، والمحور الأوسط الذي يغلب عليه ظاهرة المناخ الصحراوي يمتاز بالنشاط الرعوي.

كما أن لمظاهر السطح والتضاريس في سيناء أهمية استراتيجية دفاعية، تتحكم في مداخلها ومخارجها ما بين الجبال والأودية، والطرق والمواصلات، وأشهر الممرات لسيناء ممر متلا، وممر الجدي، فأما ممر متلا فإنه يفصل المنطقة المواجهة للسويس عن هضبة التيه، وممر الجدي الأكثر أهمية الذي يواجهه جبل حيطان، وهذا الممر يعتبر أحد مفاتيح عمق سيناء الجغرافي، ولتضاريس سيناء أهمية عسكرية، حيث أنها تقف عائقاً أمام التحركات العسكرية.

رابعاً: التربة:

تعد التربة أحد أهم العناصر الرئيسية في تحليل القوة، نظراً لارتباطها المباشر بالإنتاج الزراعي، حيث أن توفر الموارد الغذائية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإطعام الذاتي، والذي يأتي على رأس المسؤوليات التي تتحملها الدولة أمام شعوبها سواء في السلم أو الحرب، حيث أنه توجد علاقة واضحة بين التربة وتوزيع السكان في العالم، فالتربة الصحراوية، وتربة التندرا، والتربة الجبلية، يتفق توزيعها مع اللامعمورة، وذلك لأن التربة من أهم عوامل الإنتاج الزراعي، أي عند توافر التربة الخصبة الصالحة للزراعة نجد أن القوة البشرية والسكان ملتفين حولها، وعندما لا تتوفر التربة الخصبة فإنه ينخفض نسبة السكان في المكان (الهيئة: 2000، ص 88).

وتتنوع وتختلف تركيب التربة في شبه جزيرة سيناء من مكان إلى آخر، فمثلاً في منطقة العريش نجد أن السمة الغالبة على التربة هي التربة الرملية الخفيفة نسبياً لعمق (30) سم، وفي دلتا وادي العريش نجد أن التربة تتكون من (5-10) % من الرمل الخشن، وفي القطاع الساحلي الممتد من العريش إلى رفح يوجد نوع من التربة المائلة للاحمرار بسبب تعرضها للري المستديم، وارتفاع نسبة المادة العضوية بها وتشتمل على (15) % من الغرين، و(45) % من الطين، والتي تبلغ به نسبة الأملاح (2.0) % وهذه النسبة لا تؤثر على النبات، ويمكن تحسين الإنتاج الزراعي باستخدام الأسمدة العضوية، كذلك يوجد في شبه جزيرة سيناء عدة أنواع من التربة على النحو التالي:

1- التربة الرملية:

تنتشر في شمال سيناء وعلى ساحلها، وهي لا تملك آفاق تشخيصية، لأنها حديثة، وهي تربة غير متماسكة لعبت الرياح الدور الرئيس في تكوينها، كما أنها لا تملك اتصال مع الصخر الأم حتي عمق (25) سم، وانحدارها أقل من (25) % والمحتوى العضوي فيها منخفض ولا يزيد عن (0,2) %، ويشغل هذا النوع من التربة حوالي (18) % من مساحة سيناء.

2- التربة الرملية النموذجية:

وهي تربة مكونة من رمال غير متماسكة ومنقولة بالرياح وتواجد في مناطق الكثبان الرملية وتفتقر إلى الاتصال مع الصخر الأم على بعد (50) سم من سطح الأرض، ويشغل هذا النوع (9) % من مساحة سيناء (الهيئة العامة للتخطيط العمراني: 2008، ص45).

3- التربة الرملية الصخرية:

تغطي المنطقة الجبلية في الجنوب ويتخللها مساحات صخرية واسعة عارية تماماً، تراكمت هذه التربة في الأودية وفي الجهات المحمية من الانجراف، وهي تربة ضحلة

تتصل مع الصخر الأم عند عمق (50) سم، وتتصف بانعدام الرطوبة في بعض أجزائها، وتشغل هذه التربة (17) % من مساحة سيناء (العثمان:2011،ص124).

4- تربة السطوح المنجرفة:

وهي التربة التي تنتشر عند رفح، وتشغل (3) % من مساحة سيناء، ومع الإدارة السليمة ستصبح أكثر إنتاجية، حيث أنها تحتوي على (15) % من الغرين و (45) % من الطين ونسبة الاملاح فيها ضئيلة.

5- التربة الكلسية الجافة النموذجية:

تنتشر في وسط سيناء وفي هضبة التيه، وهذا النوع يملك آفاق كلسي، حيث تتراكم كربونات الكالسيوم بنسبة (15) % وتغطي هذه التربة مساحة (32) % من مساحة سيناء.

6- التربة الجافة الحجرية:

تحتوي هذه التربة علي مواد عضوية بنسبة (0,6) %، وقوامها ناعم جداً، وفيها نسبة مقبولة من المعادن الطينية، مما يمنحها صفة التميز، وتغطي هذه التربة (12) % من مساحة سيناء.

7- التربة الجافة الملحية:

وهي التربة الصحراوية المالحة التي تحتوي على أفق ساليك، وهو أفق غني بالأملاح الذائبة، حيث يقع على عمق لا يتجاوز (75) سم من سطح الأرض، وقوامها يتراوح ما بين الرملي إلي الطيني، ويشغل هذا النوع من التربة القطاع الشمالي الغربي من سيناء بنسبة تصل إلى (4) % من مساحة سطح سيناء.

8- التربة الجافة النموذجية:

تمتلك هذه التربة أفق التشخيص كامبيك وليس لها اتصال مع الصخر الأم خلال (50) سم من سطح الأرض، وتشكل حوالي (1) % من مساحة سيناء.

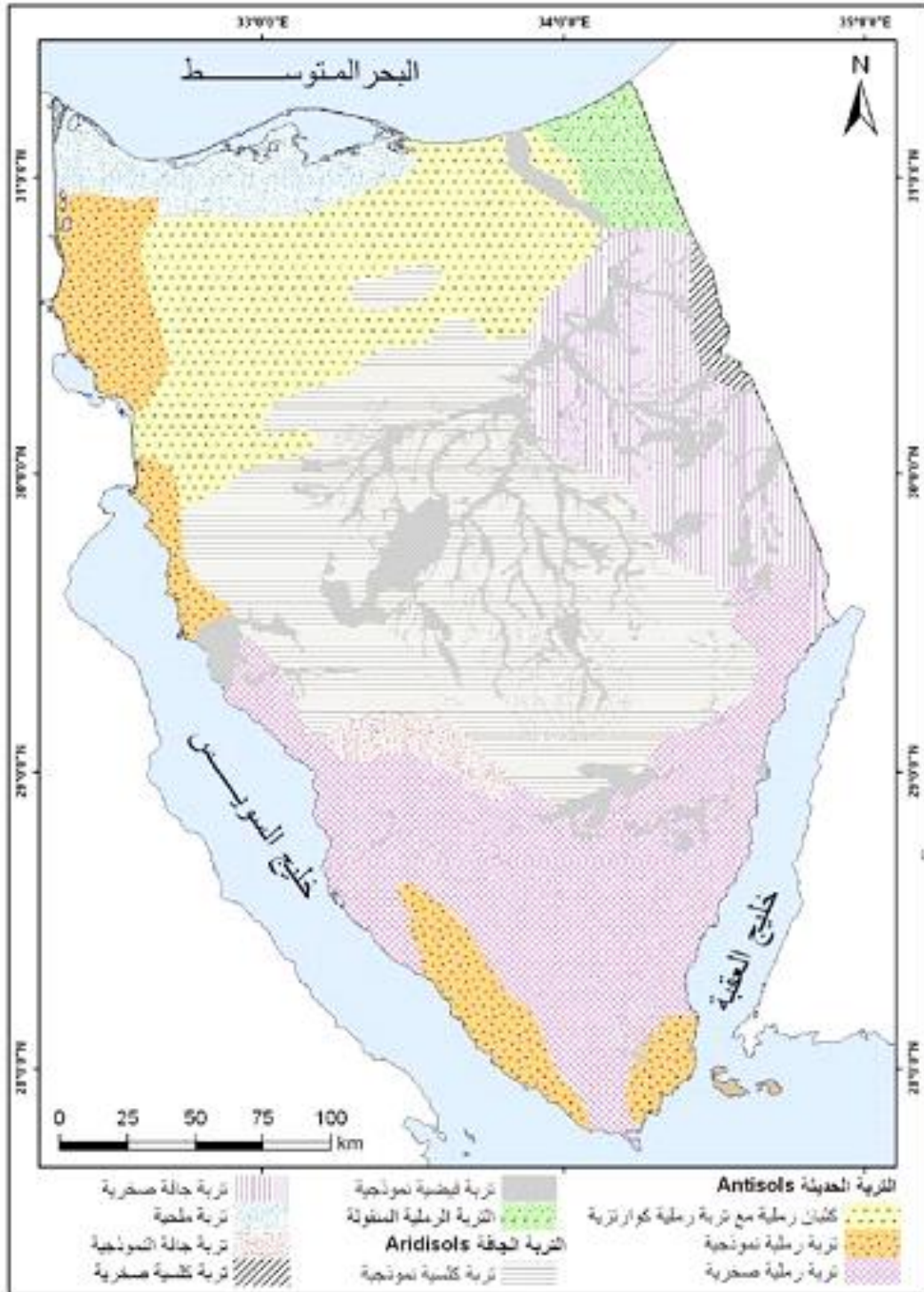
9- التربة الجافة الكلسية الصخرية:

وهي على تماس مع الصخر الأم خلال (50) سم تحت السطح، والمكون الصخري مرتفع فيها، وتشغل نسبة (1) % من سطح سيناء.

10- التربة الفيضية:

وهي تربة ترسبت حديثاً أو أنها ما تزال تتشكل في الأودية عندما تنتهي لها الظروف المساعدة، وتغلب عليها صفة الرمال، وتتصف درجة إنتاجيتها على أنها معتدلة الجودة وتشغل حوالي (6) % من مساحة سيناء (العثمان: 2011، ص126). (أنظر الشكل رقم 1.10).

شكل (1.10): توزيع التربة في شبه جزيرة سيناء.



المصدر: أطلس سيناء (2011م).

ولعل أهم ما يميز التربة في شبه جزيرة سيناء هو التنوع الملحوظ، وأنه في حال توفير الماء لأمكن زراعة مساحات واسعة من سيناء تفوق بكثير المساحات

المستغلة الآن، وتشير التقديرات إلى أن مساحة الأراضي الزراعية بما فيها الأراضي القابلة للتحويل والمراعي حوالي (25%) من مساحة سيناء، ويتحدد وضع الموارد الأرضية لشبه جزيرة سيناء والتي تقدر مساحتها بحوالي (20) مليون فدان، منها (0,4) مليون فدان يجري إستصلاحها على مياه ترع السلام والشيخ جابر والشيخ زايد، وحوالي (0,4) مليون فدان أراضي عالية الجودة للزراعة المروية والمطرية، وهي تقع في منطقة الجورة والشيخ زايد ودلتا ووادي العريش والسر والقوارير والجفافة ومصبات الأودية، كما وتقدر الأراضي محدودة الصالحة بحوالي (3,5) مليون فدان أراضي جيرية وحصوية وأحياناً غرينية ورملية، وتقدر الأراضي الصخرية في حدود (15,5) مليون فدان وهي عديمة الفائدة (الهيئة العامة لتخطيط العمراني: 2008، ص 49).

وهذا يدل على إمكانيات شبه جزيرة سيناء الزراعية ووجود أنواع من التربة التي تحتاج إلى علاج وإستصلاح، وإذا ما توفرت مياه الري اللازمة، سيصبح بالإمكان إستصلاح الأراضي وزراعتها، وهذا يعني أن التوسع الزراعي في شبه جزيرة سيناء ممكن، وهنا لا بد من الإسراع في إستخدام التنوع في ظل التقنية الزراعية المتطورة، وإستغلال هذه التربة وإستصلاحها لزيادة القدرة الاستراتيجية والإنتاجية لشبه جزيرة سيناء، وإضافة عامل قوة وهو التربة ولكن لابد من المساعد البشرية في المجال والتطلعات لخطط التنمية المستدامة الحديثة.

خامساً: الموارد المائية:

تُعد الموارد المائية أحد الضوابط الحيوية الحاسمة للاقتصاد والزراعة، فالمياه تلعب دوراً هاماً بالنسبة لإمكانيات الدولة الزراعية والصناعية، كما وأن السكان يسعون دائماً إلى أماكن تواجدهم، واستقرارهم حولها، فكثير من الدول نقص المياه في أرضها يضاعف من موقفها، لأن نقص المياه يضعف من نشاطات الدولة الزراعية والصناعية، لذلك تلجأ الدول الفقيرة بالمياه إلى الدول الغنية لطلب المساعدة في المياه والإنتاج (الهيئة: 2000، ص 67).

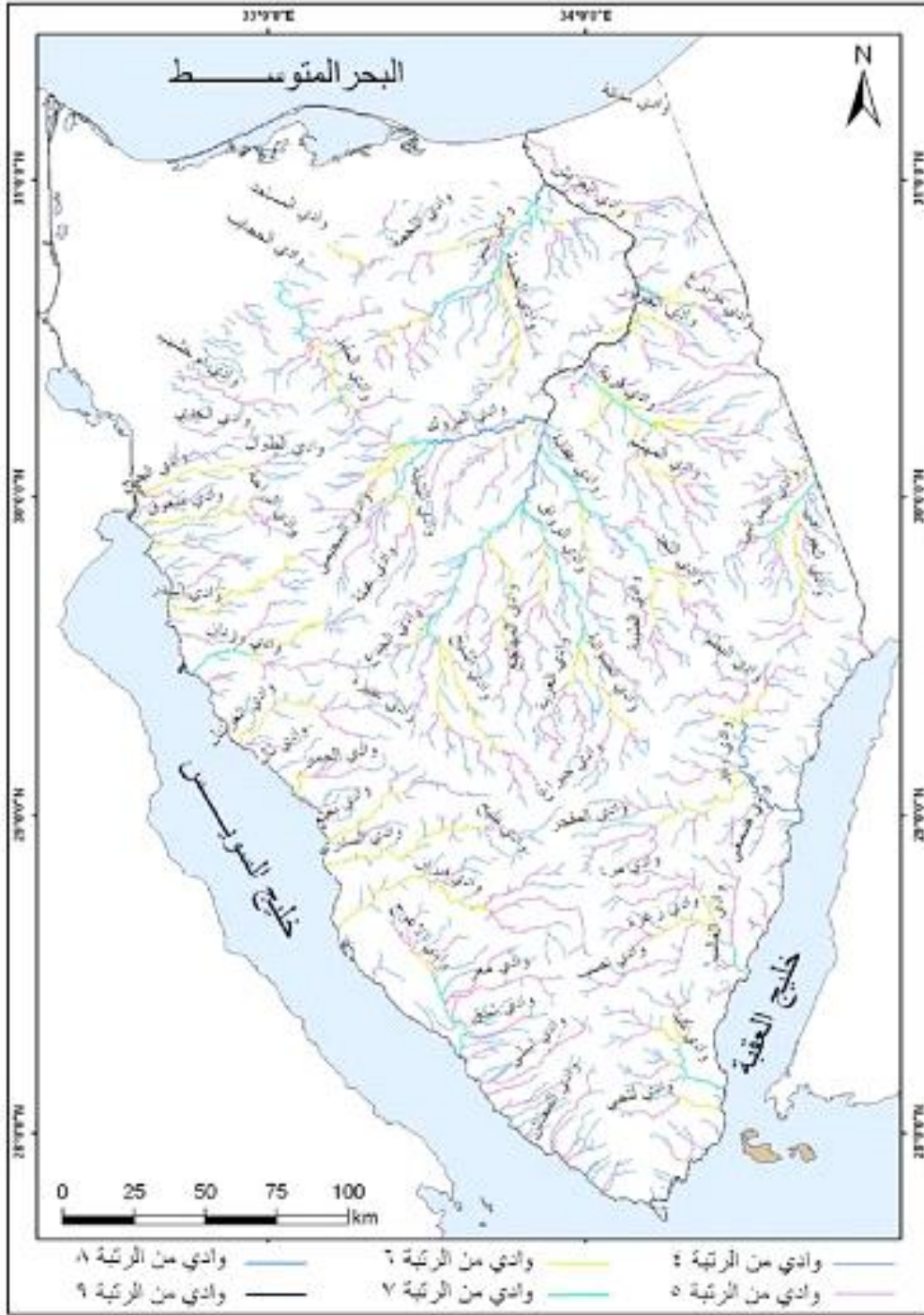
تحرص الدول علي تأمين مصدر مائي يسد حاجة سكانها لاستخدامه، ويكفي لسد حاجة الإنتاج الصناعي، ويمكن أن يكفيها لنشاطها الزراعي، وهذا يكون متوافر في الدول التي تجري فيها الأنهار، حيث تقوم الدول بإنشاء السدود التي بدورها توفر المياه، أما الدول الفقيرة وخاصة الإفريقية منها والتي تعتمد على مياه الأمطار فقد عانت كثيراً من القحط وذلك بسبب انعدام الأمطار، وأدى ذلك إلي هلاك الإنسان والحيوان (الهييتي: 2000، ص 69)، لذلك فإن الموارد المائية تعد من العناصر المهمة التي لها الدور الفعال والأثر الكبير في قوة الدول ووزنها السياسي.

تفتقر شبه جزيرة سيناء إلى المياه السطحية بشكل ملحوظ، ويوجد بها الينابيع والعيون ذات المياه الوفيرة، والسيول الجافة وشبه الجافة، وتنقسم الموارد المائية السطحية في سيناء إلى التالي:

1- السيول:

تتكون سيناء من منطقة جبلية مرتفعة في الجنوب وتنحدر في اتجاه الشمال مكونة هضبة، وتتخللها بعض الأودية التي تتجمع فيها مياه الأمطار والسيول، وتتشكل الأودية في سيناء على ثلاث مجموعات، كل مجموعة منها تتكامل لتكون حوضاً هيدروجرافياً، فوادي العريش وفروعه يكونان حوضاً يصب في البحر المتوسط، وتكون مجموعة الأودية الغربية الحوض الثاني، ويضم أودية سدر وغرندل وفيران، ويصب في خليج السويس، أما مجموعة الأودية الشرقية فتكون الحوض الثالث، وتضم وادي دهب والكيدد وتصب في خليج العقبة (مباشر: 1985، ص 133). (أنظر الشكل رقم 1.11)

شكل (1.11): الأودية السطحية لشبه جزيرة سيناء



المصدر: أطلس سيناء (2011م)

تتجمع مياه الأمطار بفروع الأودية حتى تصل إلى المجاري الرئيسية التي تحملها بدورها إلى البحر، وتتكون السيول عندما تكون الأمطار رعدية وغزيرة، ويكون

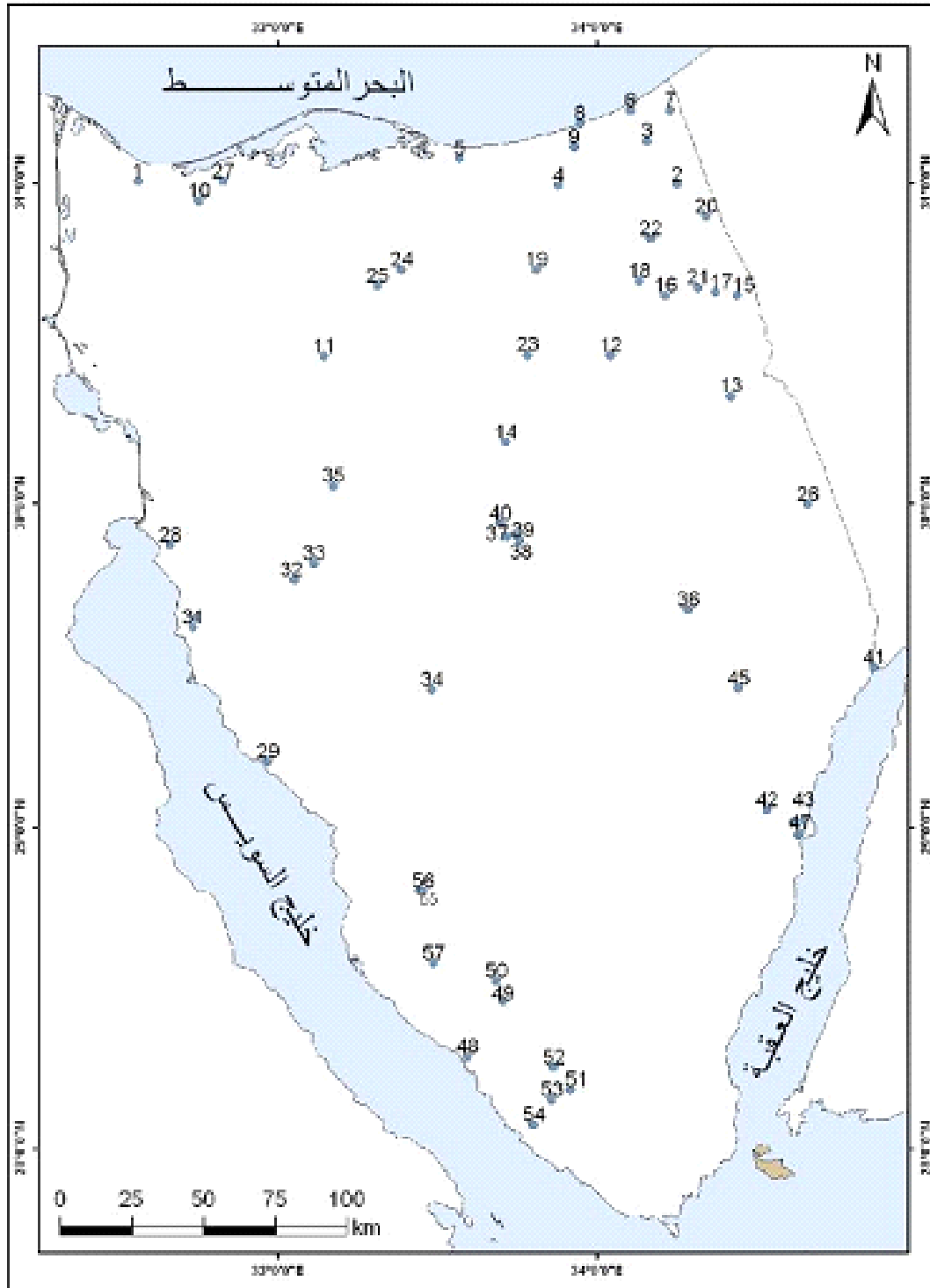
سقوطها في الأماكن المنحدرة حيث تتجمع في الأودية الفرعية متجهة إلى الأودية الرئيسية والمتمثلة في حوض وادي العريش، الذي يعتبر أكبر الأودية جميعها، حيث تبلغ مساحته (19,000) كم²، حيث يخترق سيناء من الجنوب إلى الشمال، حيث تتجمع الأمطار في روافده في طريقها إلى البحر المتوسط وخلال هذه الرحلة يتسرب جانب منها إلى جوف الأرض وجانب آخر تمتصه النباتات، وعادة ما تحدث الأمطار المسببة للسيول خلال شهور فبراير ومارس وأبريل (مباشر: 1985، ص134).

1- العيون والينابيع:

تُعتبر الينابيع والعيون من مصادر المياه المهمة في شبه جزيرة سيناء، حيث يوجد في سيناء بعض العيون الطبيعية الجارية معظمها عذبة المياه، ويبلغ عدد عيون المياه العذبة حوالي (54) عين ونبع، (أنظر الشكل رقم 1.12) وتتنوع العيون والينابيع في سيناء فمنها ما هو صالح لشرب وذات مياه باردة نسبياً، ومنها ما هو ذات مياه حاره، وتستخدم في العلاج الطبيعي عند الإنسان، كما وتقدر كمية الإنتاج السنوي للمياه في شبه جزيرة سيناء بحوالي (1,5) مليون م³ (العثمان: 2011، ص94).

حيث من أهم هذه العيون، عين سدر، وعين القرطاجة، وعين موسي، وحمام فرعون وهو ينبع كبريتي شمال أبو زنيمة بحوالي (22) كم، ودرجة حرارة مياه النبع عالية لا تقل عن (70) درجة ويستخدم في الاستشفاء من الأمراض الجلدية (مباشر: 1985، ص144).

شكل (1.12): توزيع الآبار والعيون في شبه جزيرة سيناء.



المصدر: أطلس سيناء (2011)م

2- المياه الجوفية:

تتميز شبه جزيرة سيناء بوجود طبقتين من المياه الجوفية، أحدهما على عمق قليل من سطح الأرض، والطبقة الأخرى توجد على عمق أكبر، وهي ذات كفاءة أكبر (سالم: 2007، ص 180).

ويمكن تقسيمها تبعاً للطبقات الحاملة للمياه التي تستغلها هذه الآبار، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي كالتالي:

أ- المياه الجوفية في الكثبان الرملية في السهل الساحلي:

تتواجد الكثبان الرملية على طول ساحل البحر المتوسط شمالي وادي العريش، حيث يتواجد مستوى من المياه الجوفية على عمق يتراوح من متر واحد إلى خمسة أمتار، وهذه المياه تستغل عن طريق كم هائل من الآبار قليلة العمق في رقعة تمتد ما بين (50- 100) م على ساحل البحر، والمياه الجوفية في الكثبان الرملية تعتبر من المياه العذبة، حيث لا تزيد ملوحتها عن (2000) جزء من المليون، إلا أن كفاءة خزانات المياه الجوفية في الكثبان الرملية منخفضة نسبياً (سالم: 2007، ص 181).

ب- المياه الجوفية والآبار شبه الارتوازية في العريش ورفع:

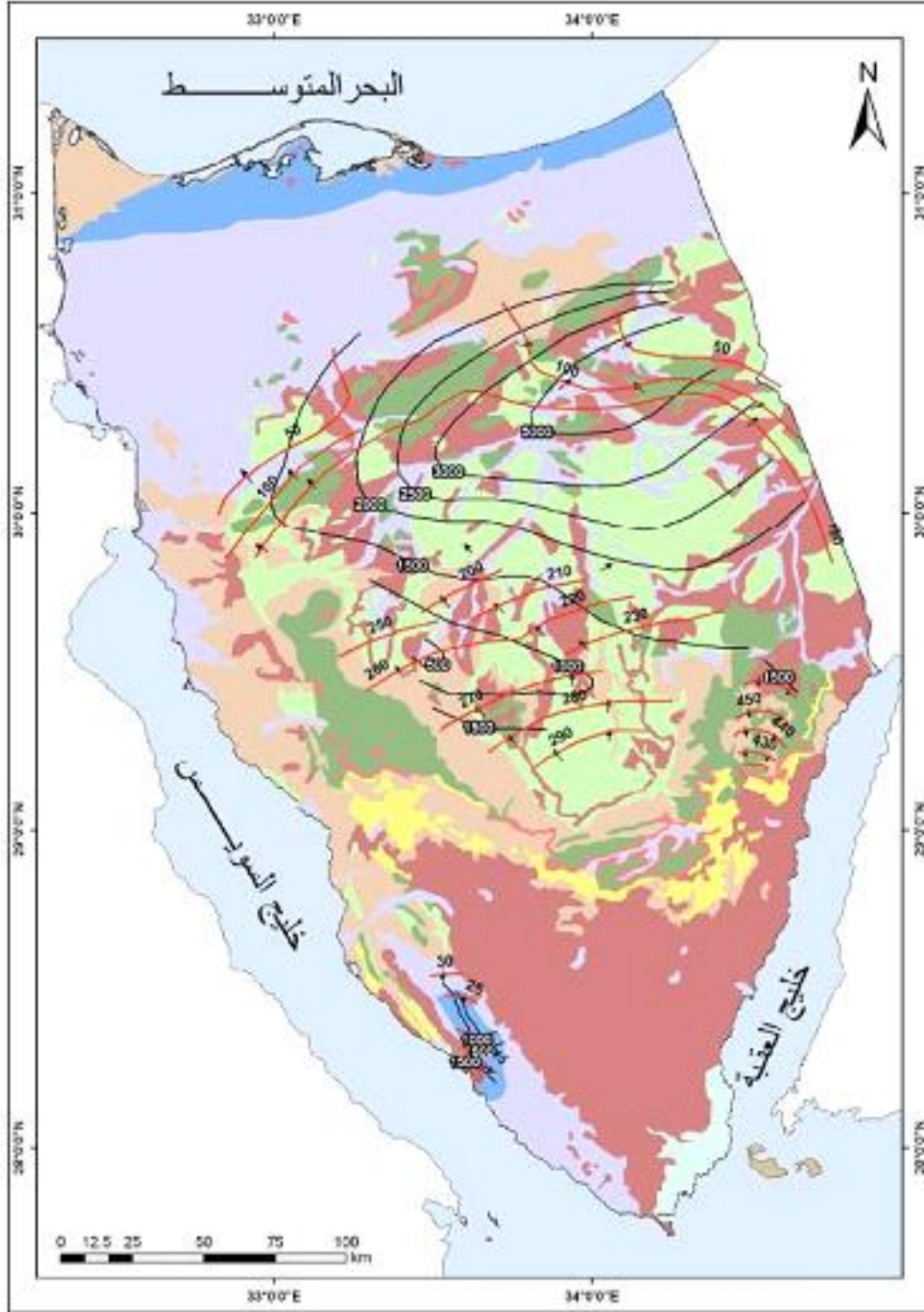
تقع معظم مياهها تحت ضغط يرفعها جزئياً إلى أقل من مستوى سطح الأرض بقليل، ويصل هذا النوع إلى عمق حوالي (60) م، ويطلق عليها سكان المنطقة الفجر لقربها من سطح الأرض، ونسبة ملوحتها تتفاوت ما بين (1000-2500) جزء من المليون، وتصريفاتها ما بين (25-100)/م²/ساعة (القرماني: 1975، ص 51).

ت- المياه الجوفية في السهل الساحلي المتموج:

يقع هذا القطاع في الجزء الشمالي الشرقي من وادي العريش، وتتراوح فيه المياه الجوفية ما بين (80) م في الجنوب إلى (35) م في الشمال، والمياه الجوفية في هذه المنطقة قليلة الملوحة وتصبح عذبة نوعاً ما في رفح، أما طبقة الكركار التي توجد بها مياه الفجر في منطقة وادي العريش، تحتاج إلى حفر بعض الآبار العميقة في هذه

المنطقة، ودراسة تواجد امتداد طبقة الكركار في هذه المنطقة، وتحديد خواصها الهيدروليكية وكفاءة المياه فيها (سالم:2007، ص181)

شكل (1.13): هيدرولوجية المياه الجوفية في شبه جزيرة سيناء.



المصدر: أطلس سيناء(2011)م

خلاصة الفصل الأول

يعتبر موقع شبه جزيرة سيناء من المواقع ذات الوزن الإستراتيجي في العالم، كونها تقع في نقطة ارتكاز جغرافي بين قارتي آسيا وأفريقيا، كما وتطل سيناء على بحرين هامين هما: البحر المتوسط والبحر الأحمر بكلا خليجيه، زاد من وزنها السياسي والاقتصادي في العالم، واقترب شكل شبه جزيرة سيناء من الشكل الهندسي المندمج المثالي، حيث يقرب أبعادها من نقطة الوسط، وأنها ذات عمق جغرافي استراتيجي، وساهمت التضاريس والبنية الجيولوجية في تنوع التضاريس في سيناء، حيث أنها تجمع بين الجبل والسهل والساحل، وهذا من وجهة النظر قوة جيواستراتيجية تضاف لسيناء.

ويسود شبه جزيرة سيناء المناخ الجاف وشبه الجاف والذي يؤدي إلي موجات الجفاف وبالتالي تدهور النشاط الزراعي، كما ولعبت التربة نتيجة لفقرها الكيميائي ووجود نسبه كبيرة من الرمال الصفراء دوراً معيقاً أيضاً للتنمية الزراعية باستثناء بعض المواضع على الأطراف، حيث تتواجد بها المياه والتربة الخصبة نوعاً ما، وهذا يعتبر مصدر ضعف استراتيجي يؤخذ على سيناء، ولكن لا بد من الاتجاه إلى التطور واستصلاح الأراضي الزراعية وهذا ممكن.

ويتضح أن شبه جزيرة سيناء لها وعليها من المقومات الطبيعية، حيث أن لها موقعاً وشكلاً جيواستراتيجياً، وتنوع تضاريسها وسواحلها المتصلة بالعالم الخارجي ذات الثروات الاقتصادية والتجارية، فضلاً عن أهميتها العسكرية، ومما يأخذ عليها مناخها القاسي الجاف وشبه الجاف، وقلة مصادر المياه العذبة وافتقار تربتها إلى المواد المخصصة الصالحة للزراعة والتي تتطلب تنمية واسعة النطاق في هذا المجال.

الفصل الثاني

المقومات البشرية لشبه جزيرة سيناء وأهميتها الجيوستراتيجية

أولاً: حجم السكان ونموهم

ثانياً: الكثافة السكانية

ثالثاً: توزيع مراكز الاستيطان البشري

رابعاً: التركيب السكاني

خامساً: معدلات الهجرة

سادساً: التكوين القبلي والديني

تُعد المقومات البشرية من أهم العوامل التي لها تأثيرها الفاعل في قوة الدولة ووزنها السياسي، بل هي التي تعطي الدولة وزنها السياسي وتثبتها (الغريري.2003،ص79) ، وبدون العامل البشري لا تتحقق فاعلية العوامل الأخرى، ويتركز العامل البشري في السكان والدين والجنس واللغة والتركيب القومي الأنثوغرافي (هارون:2003،ص163).

أولاً: حجم السكان ونموهم:

يخلق نمو السكان وتزايدهم منافسة متزايدة للحصول على مصادر ثروة سطح الأرض، وعلى أساس هذه الفكرة يبرز لنا رأيان: أحدهما يرى السكان مصدراً للقوة والإنتاج، والآخر ينظر لهم على أنهم مستهلكين ولا بد من إطعامهم، وهذان الرأيان غالباً ما يعملان الواحد عكس الآخر، فكثرة العدد قد تكون مفيدة باعتبارها مصدراً متزايداً للقوة العاملة، ولكن وجود عدد أكبر من السكان فهذا يعني في الوقت نفسه تنافساً أكبر للحصول على مصادر الثروة، كما أن تزايد السكان قد يسبب انخفاضاً في المستوى المعيشي بالنسبة لما يمكن بلوغه عند الأقل منهم (الهيبي:2000،ص84).

وأهم ما يؤثر في السكان ويجعلهم قوة بشرية مؤثرة في البناء السياسي الداخلي للدولة الذي هو الأساس في القوة الإنسانية والسياسية لأي دولة في المحافل العالمية، ويمكن تحديد العديد من الحقائق بشأن تأثير عدد السكان في قوة الدولة ووزنها السياسي في المحافل العالمية وهي:

- 1- يُعد سكان دولة أو إقليم ما وعددهم الكبير من العوامل المهمة في تكوين قوتها، ويصدق هذا على نحو خاص كلما زادت نسبة فئة العمر المنتجة.
- 2- تخلق ضخامة السكان مع توافر الظروف وعوامل أخرى قوة عسكرية للدولة.
- 3- يتولد لدى مواطني الدولة إحساساً بالأمن والثقة بالنفس عندما يكون عدد سكانها ضخماً (الهيبي:200،ص85).

وقد بلغ عدد سكان شبه جزيرة سيناء ما يقارب ربع مليون نسمة (200 ألف) نسمة عام 1986م، وارتفع هذا العدد إلى (390,199) نسمة في عام 1996م، وإلى حوالي

(489,087) نسمة وذلك حسب آخر تعداد عام 2006م، بمعدل نمو سنوي قدر بـ(4,3)% وهذا يدل على معدل مرتفع مقارنة بنظيره على مستوى الجمهورية (محمود: 2005، ص41)، ومرد ذلك إلى نشاط الحركة الاستثمارية بمختلف القطاعات بأراضي سيناء، وخاصة بعد أن استقرت ظروفها السياسية.

يُدلّل هذا على إمكانيات سيناء الكامنة، والواقع أنه لا غرابة من بروز سيناء سكانياً، فهي أغزر صحاري الوطن العربي مطراً، وليس هذا فحسب فمن المحقق أن نمو سكان سيناء في العقود الأخيرة سيصبح أكثر فأكثر وذلك يرجع إلى الاستقرار، وبعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل في عام 1982م، وظهور القوة الاقتصادية والسياحية والنفطية والمعدنية، والتي بدورها جلبت الأيدي العاملة والسكان إلى محافظة الحدود سيناء.

بالتأكيد فإن سيناء طاقة سكانية لا يستهان بها في المستقبل، كما ويمكن أن تتحول إلى طاقة عمرانية تصب فيها مصر الوادي بعض فائضها البشري، ومن وجهة نظر الجغرافيا السياسية أنه لا بد أن تكون سيناء ذات كثافة سكانية لأنها بوابة مصر وذات موقع جيوسراتيجي، وزيادة السكان في هذا الإقليم يزيد من جدار الصد ضد أي عدوان خارجي على مصر في المستقبل.

ثانياً: الكثافة السكانية:

تتشابه شبه جزيرة سيناء في نمطها الكثافي العام مع مصر كلها، ومن حيث أن المعمور في سيناء محدودة المساحة والامتداد تماماً، كما أن المعمور في مصر يرتبط بالوادي والدلتا بدرجة صارمة، ولعل أهمية وادي العريش في سيناء تمثل أهمية وادي النيل في مصر إلى حد ما، فدلتا ووادي العريش هي أكثر مناطق سيناء كثافة، أما فيما عدا ذلك فإن بقية أجزاء سيناء متذبذبة الكثافة لغالبية الظروف الصحراوية وندرة الموارد (حمدان: 1993، ص73).

وتنعكس خصائص التوزيع السكاني في شبه جزيرة سيناء على نمط الكثافة السكانية إذ أن القاعدة الأساسية في التوزيع السكاني بالأقاليم هو تباين بارز بين

وحداته الإدارية المختلفة بالقطاعات الشمالية، والوسطى، والجنوبية من جانب، ومناطقه الداخلية والساحلية من جانب آخر، حيث يتسم توزيعهم بالتركيز النسبي في مراكز الحكم الإدارية والخدمات بصفة عامة، وفي القطاعات الشمالية بصفة خاصة والتبعثر والتشتت حول مراكز بؤرية في الجنوب (مراكز التعدين ومواقع النشاط السياحي)، على طول كل من ساحلي خليجي العقبة والسويس، بالإضافة إلى الوضوح في الوسط حول موارد المياه ومناطق العشب وممارسة الرعي، حيث سيادة ظروف الجفاف والتي تساعد ظاهرة البداوة والترحال والتدخل السكاني والعمراني بهذا القطاع، باستثناء المراكز والتجمعات السكانية والعمرانية التي اكتسبت أهميتها من موقعها وتوفر مصادر المياه بها، وأشهرتها لوقوعها على الطرق العسكرية والتجارية القديمة مثل: القسيمة وأبوعجيله و ونخل (محمود: 2005، ص18).

جدول (2.1): الكثافة السكانية في سيناء لعام (1996 - 2006) م.

القسم أو المركز	المساحة الكلية (كم ²)	عدد السكان		الكثافة (نسمة/كم ²)	
		1996	2006	1996	2006
شمال سيناء	27564	252160	326354	9.2	11.8
جنوب سيناء	28411	54826	52620	1.9	1.9
شرق القناة	4739	83213	101899	17.6	21.5
جملة سيناء	60714	390199	480873	6.4	7.9

مصدر: هيئة التبعة العامة والإحصاء المصرية

يُلاحظ من دراسة نمط توزيع كثافة السكان بالأقاليم، ارتفاع الكثافة بالقطاع الشمالي وبصفة عامة حول محور الحركة الفعال (طريق القنيطرة شرق - رفح) بصفة خاصة، كذلك المحور الطولي على امتداد قناة السويس بمحافظة الإسماعيلية والسويس، تسمى (القنيطرة شرق - الجنائين) وانخفاضها في القطاع الأوسط والجنوبي باستثناء القطاعات الساحلية على خليجي العقبة والسويس، والتي تتسم بالكثافة المركزة إلى حد كبير، إذ تبرز هذه الصورة مواضع ضعف جيواستراتيجية هامة، وتتمثل في أن محاور الحركة الفعالة والمطروقة بكثير في العمليات العسكرية حديثاً، وقد تركزت في القطاع الأوسط ذو الكثافة السكانية المنخفضة إلى حد كبير، بل والنادرة في بعض الأحيان، وعلى العكس من ذلك نجد أن محور الحركة الشمالي ذو الكثافة المرتفعة هو

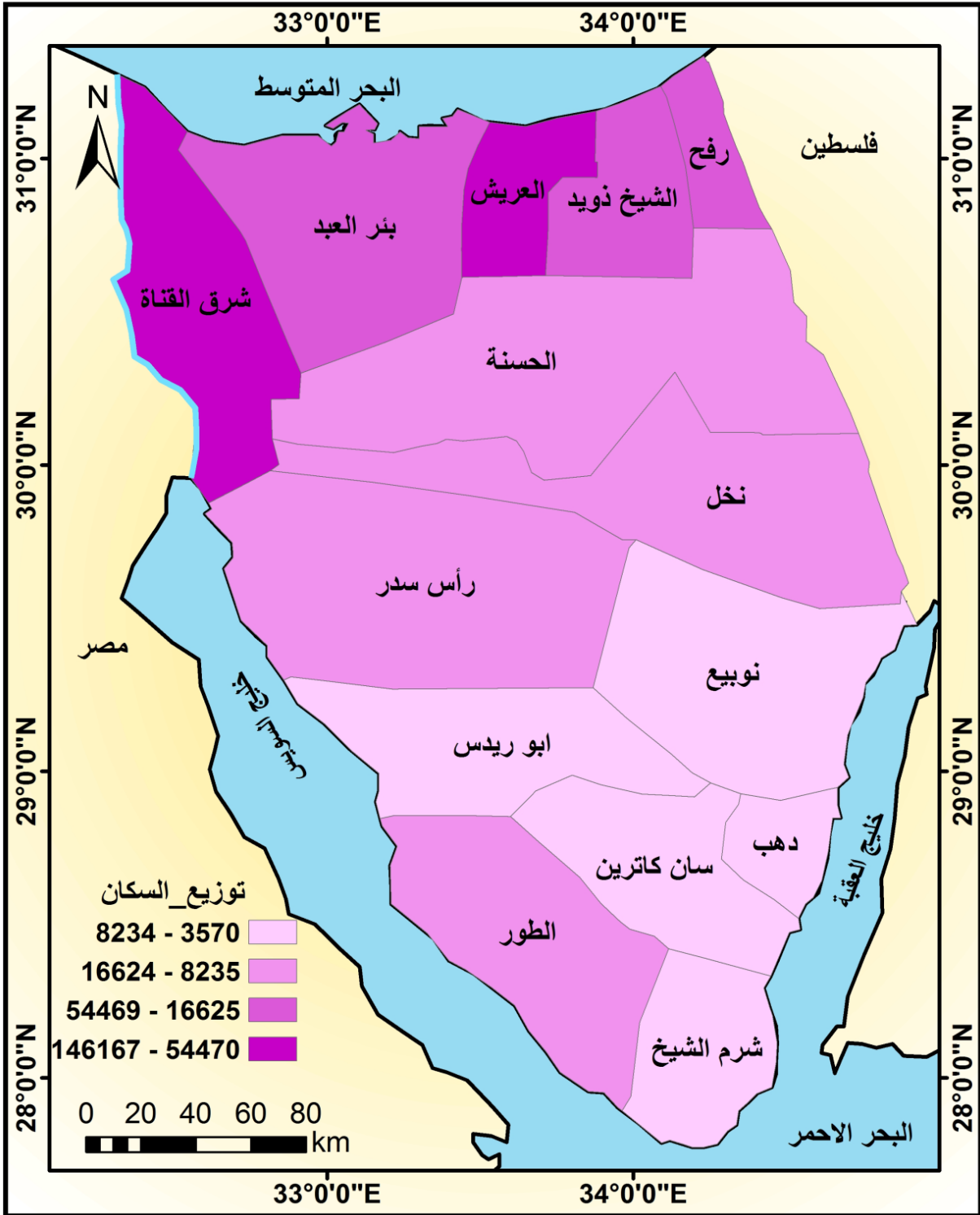
أقل المحاور استخداماً في العمليات العسكرية وأصعبها اختراقاً في التكتيك العسكري (وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان: 1991، ص4).

ثالثاً: توزيع مراكز الاستيطان البشري في شبه جزيرة سيناء:

يُمثل توزيع سكان سيناء مشكلة دائمة أمام الجغرافي والكارتوجرافي معاً، وذلك لأن الأقسام الإدارية محدودة ومراكز العمران الدائمة قليلة، والقاعدة الأساسية هي أنه خارج المراكز الإدارية ومراكز التعدين والزراعية المضمونة يتعرض السكان لتباين شديد في توزيعهم فيما يتعلق بالتركز والتشتت.

ومن حيث التوزيع الجغرافي يظهر بوضوح مدى تركيز السكان في شمال سيناء المطل على البحر المتوسط أي في أقسام العريش والشيخ الزويد وبئر العبد والقنطرة شرق، وإن كان القسم الأخير يمتد كثيراً جنوب البحر المتوسط وهذه الأقسام تمثل محور العمران الرئيسي في سيناء (أنظر الخريطة في شكل رقم 2.1) وهي أيضاً تضم أهم خطوط الحركة والجيواستراتيجية منذ أقدم العصور وهي تضم الطريق البري الرئيسي الذي يمتد من رفح على الحدود الشرقية حتى قناة السويس.

شكل (2.1): توزيع السكان في شبه جزيرة سيناء.



المصدر: أطلس سيناء (2011م) ويتصرف من الطالب

يُلاحظ أن التذبذب أكثر وضوحاً في سكان القسمين الأوسط والجنوبي من سيناء وهما: يضمّان منطقتي الشط ونخل ويكونان معاً وسط سيناء الطور الذي بدوره يشكل

جنوب سيناء، وقد تغيرت الصورة السابقة لتوزيع السكان في منطقة شبه جزيرة سيناء على مستوى المحافظات إلى حد ما ، وذلك انعكاسا لتفاوت معدلات النمو السكاني، حيث ارتفع حجم السكان بمحافظة شمال سيناء، وفي المقابل ارتفع الوزن النسبي للسكان في جنوب سيناء على أثر مشروعات التنمية السياحية والتعدين، ومقابل ثبات الحجم النسبي للسكان بقطاع شرق القناة على ما هو عليه منذ عام 1986م.

أ- توزيع سكان الحضر والريف:

تتفاوت معدلات توزيع الحضر والريف في شبه جزيرة سيناء من مركز إداري لآخر، حيث أن سكان الحضر في سيناء يشكلون نسبة (64,2%) وذلك في عام 1996م وتناقصت نسبة السكان الحضر إلى (50,1%) في عام 2006م، وربما يرجع ذلك لما عانتها المنطقة من صعوبات ومعوقات للتنمية في ذلك الحين، بينما نسبة السكان الريفيين في زيادة مستمرة، حيث أنها بلغت (35,8%) في عام 1996م، وارتفعت نسبة السكان الريفيين إلى أن وصلت (49,9%) في عام 2006م وهذا يدل على أن نسبة السكان الريفيين في سيناء تغلب على نسبة سكان الحضر، (أنظر جدول رقم 2.2) ويرجع ذلك لطبيعة البيئة الجغرافية لسيناء والتي يغلب على سكانها طابع البداوة.

جدول (2.2): توزيع سكان سيناء حضر/ ريف لعام (1996-2006)م.

المركز أو القسم	حضر				ريف			
	1996		2006		1996		2006	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
شمال سيناء	149147	59.1	201322	50.3	103013	40.9	125032	49.7
جنوب سيناء	27400	50	49012	63.2	27426	50	3608	36.8
شرق القناة	73771	88.7	91479	52.7	9442	11.3	10420	47.3
جملة سيناء	250318	64.2	250412	50.1	139881	35.8	230731	49.9

المصدر هيئة التهيئة العامة والإحصاء المصرية

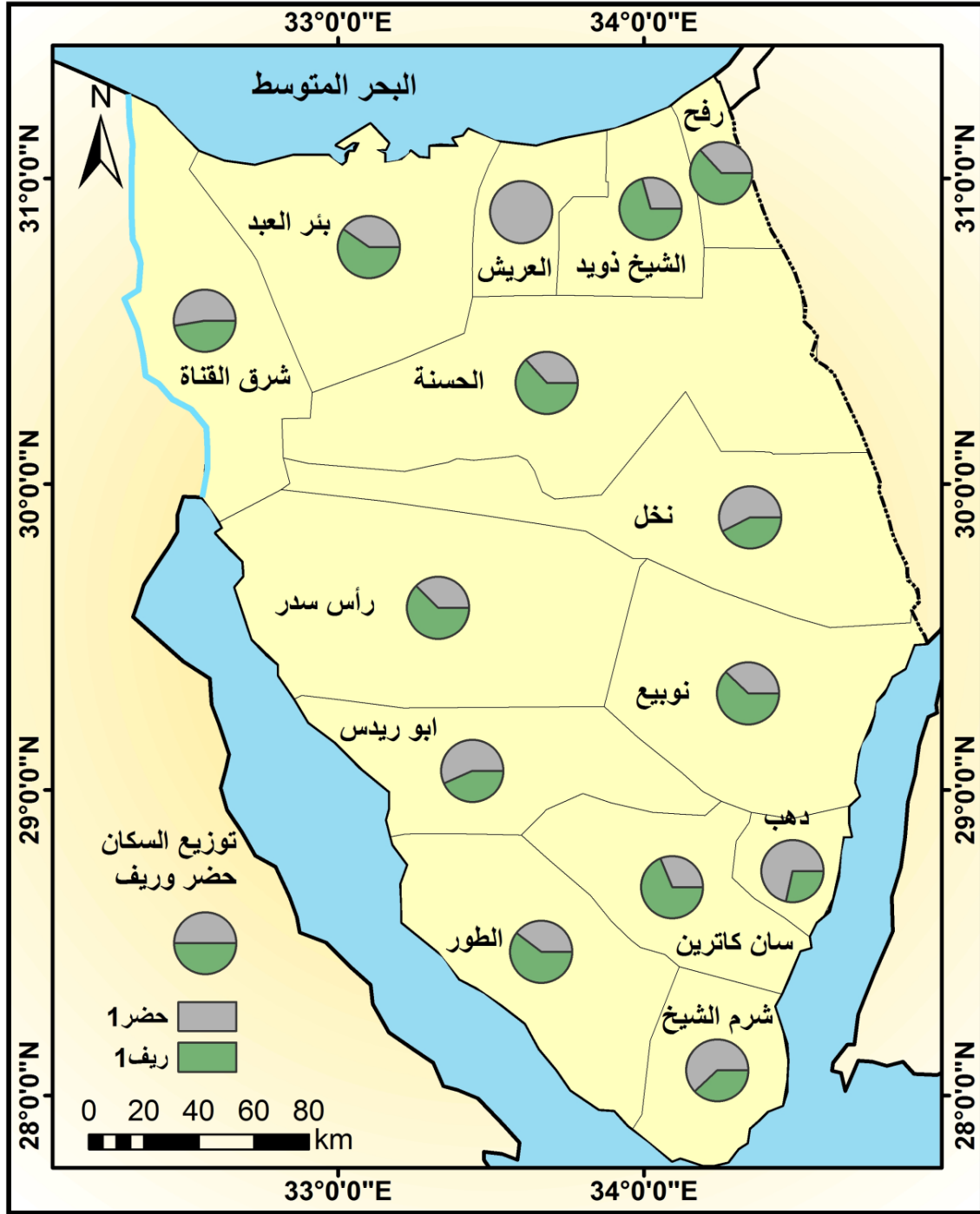
ويمكن تقسيم هذه المعدلات إلى ثلاث مجموعات رئيسية كالتالي:

أ- **شمال سيناء:** ويشمل المراكز الإدارية التي بلغ معدل النمو السكاني بحضرها (4% فأكثر) بمعنى آخر تسجل معدلاتها مستويات تفوق مثلتها على جملة الإقليم (3,9%) سنوياً، وقد بلغت أقصاها بقسم شرم الشيخ (16%) سنوياً، مما يعكس الطفرة العددية التي لحقت بمدينة شرم الشيخ نتيجة للتنمية السياحية الدولية التي تشهدها المنطقة، بينما سجلت أدناها بقسم أبو رديس، وهو من المراكز التعدينية الهامة، والذي شيد بها العديد من المستعمرات السكنية (المجمعات التعدينية)، مما يوحي بأن معظم الهجرات إلى سيناء كانت ذات نمط حضري سواء كانت من حضر إلى حضر مناظر بسيناء، أو من ريف خارجها إلى حضرها، مما يعكس التركيب الوظيفي لهؤلاء المهاجرين والقاعدة الاقتصادية لمراكزها الحضرية (هجرة ذات طابع اقتصادي في المقام الأول).

ب- **جنوب سيناء:** وتشمل تلك المجموعة المراكز التي تتراوح معدلات نمو سكان حواضرها بين (1 - 4%) سنوياً، أي تلك التي تقل عن المتوسط العام لجملة الإقليم، وتتماثل هذه المعدلات مع المعدل القومي (1,8%) سنوياً، ويعزى انخفاض معدلات النمو بهذه الوحدات إلى تشبع بعض مدنها بالسكان كالعريش ورفح والشيخ زايد (الركن الشمالي الشرقي لسيناء وأكثرها تركيزاً سكانياً)، وقسم الجنابين أيضاً (إحدى شياخات مدينة السويس الحضرية - شياخة خامس) أو للموقع الداخلي في قلب سيناء الميت (القطاع الأوسط) كما هو بمدينة الحسنة، ناهيك عن تأخر عمليات التنمية بمدن الساحل الشرقي لخليج السويس (مدينة رأس سدر) (حمدان: 1993، ص 105).

ت- **شرق القناة:** ويضم الوحدات الإدارية التي تعرضت لتدهور أحجامها السكانية وتناقص رصيدها البشري، نتيجة لما تعانيه من صعوبات ومعوقات للتنمية (أقل من 1% سنوياً) وربما يرجع ذلك إلى موقعها الداخلي وفقير البيئة الحضرية إلى حد كبير، وبعدها عن محاور التنمية الساحلية في سيناء (المحور المتوسطي، المحور الشرقي والغربي) (محمود: 2005، ص 11).

شكل (2.2): توزيع السكان حضر و ريف سيناء.



المصدر: أطلس سيناء (2011م) ويتصرف من الطالب

تبرز حقيقة التفاوت المكاني لمعدلات النمو السكاني بريف المراكز الإدارية بسيناء، حيث بلغ المتوسط العام لمعدل النمو السنوي للسكان الريفيين (5%) سنوياً، أي ما يزيد عن ضعف نظيره على المستوى القومي، وهو ما يعكس التحيز المكاني

والقطاعي للمناطق التي تتوافر بها مقومات التنمية الزراعية، كما يحدد نوعية التخصص الوظيفي لقواعدها الاقتصادية والنشاط الاقتصادي لقاطنيها والمهاجرين إليها، متمثلاً بشكل أساسي في المراكز الإدارية الشمالية (بئر العبد، العريش، رفح، الشيخ زويد)، والمراكز الساحلية على خليج السويس.

رابعاً: التركيب السكاني:

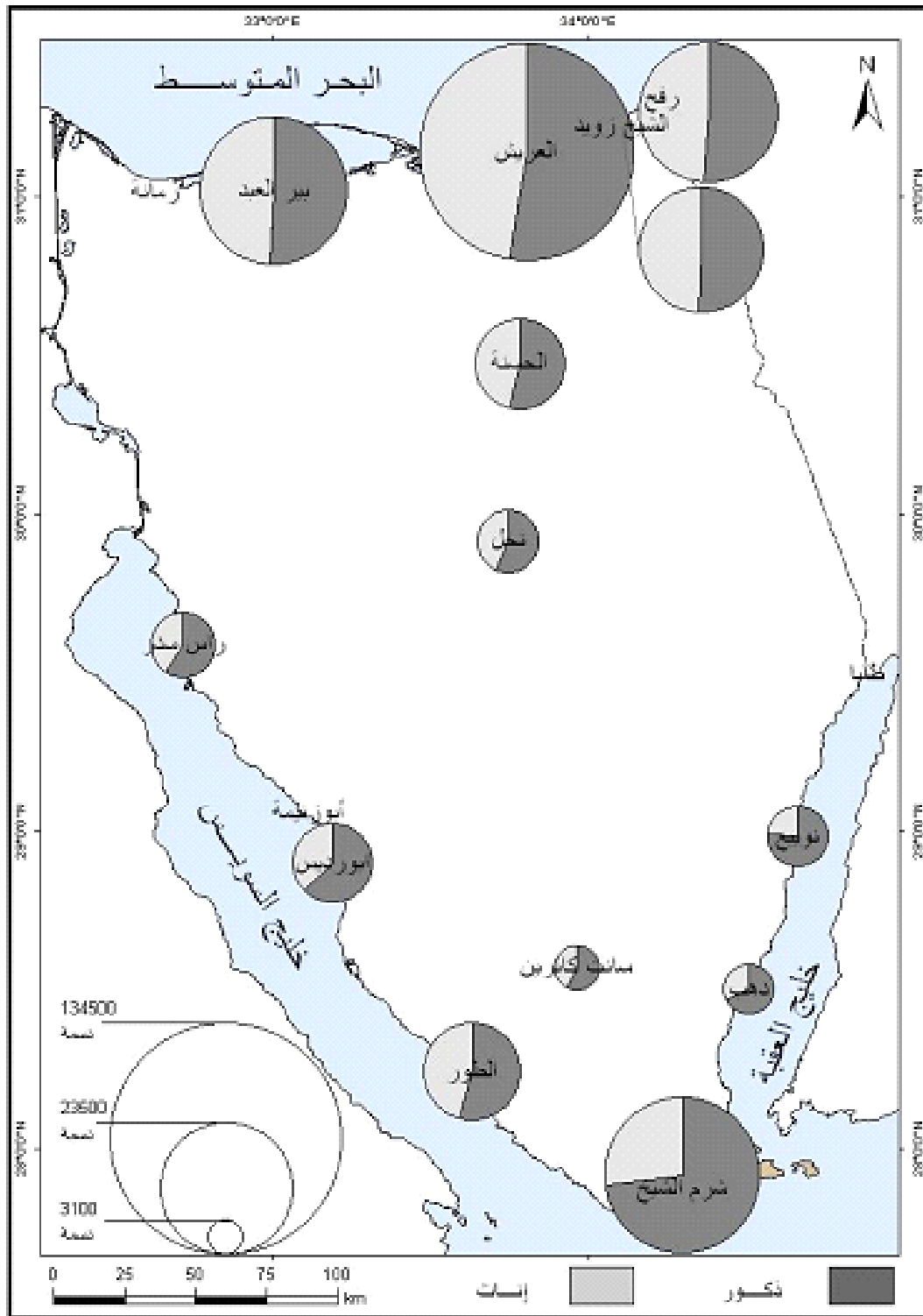
تُعد دراسة التركيب السكاني من الدراسات الأساسية في دراسة السكان والديموغرافيا، وذلك لأن هذه الخاصية من أبرز الخصائص الديموغرافية ذات الدلالة الكبيرة على إمكانية هذا المجتمع الظاهرة منها والكامنة، وهي أهم وأخطر العوامل التي تبرز مدى قوة الموقع سكانية وسياسيا وعلى القوة الإنتاجية والحيوية (Stadler:2011,p375).

1- التركيب النوعي:

تُعد شبه جزيرة سيناء من الأقاليم الجغرافية التي مازالت تعاني فقراً سكانياً حتى الوقت الراهن، حيث تحظى هذه المنطقة بشراء مواردها الاقتصادية وتعددها في ضوء محتواها البشري، وقد مرت بسياء العديد من التغيرات في تركيبها السكاني أثر ما تعرضت له من أحداث عسكرية وتهجير إجباري بسبب الحرب مع الكيان الصهيوني، إلا أنها قد استقرت ظروفها السياسية والعسكرية ودخلت مرحلة التطوير والتعمير بعد عودة كامل أراضيها عام 1989م (محمود:2005،ص126).

يعتبر التركيب النوعي للمجتمع البشري بشبه جزيرة سيناء من المقاييس التي تعطي انعكاساً مباشراً عن مدى استقرار الأوضاع السياسية والإقتصادية بالمنطقة، حيث بلغت نسبة الذكور (112/مائة أنثي) في سنة 1986م، وقد سجلت ارتفاعاً بسياء عام 1996 م حيث بلغت نسبة الذكور (114/مائة أنثي)، وقد سجلت في عام 2006 م (111/مائة أنثي)، وهذا يدل على الاستقرار النسبي بين الأعوام في التركيب النوعي لسيناء.

شكل (2.3): التركيب النوعي ذكر/أنثى في سيناء (1996 - 2006)م.

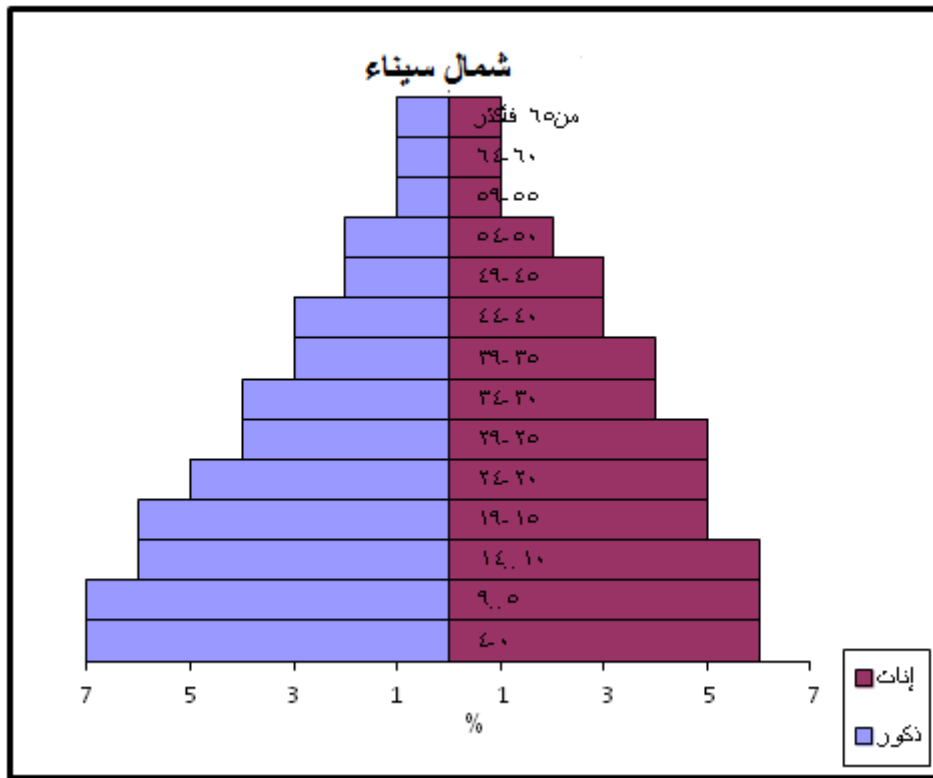


المصدر: أطلس سيناء (2011م).

2- التركيب العمري:

يُعد دراسة التركيب العمري للسكان ذو أهمية بالغة في الدراسات الجغرافية وذلك لإبراز خصائص الديمغرافية ذات الدلالة الكبيرة على إمكانيات هذا المجتمع، ويعبر هرم العمر عن عدد الأفراد ونوعهم في الفئات العمرية المختلفة، التقسيم هام من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

شكل (2.4): الهرم السكاني لشمال سيناء خلال (2006)م

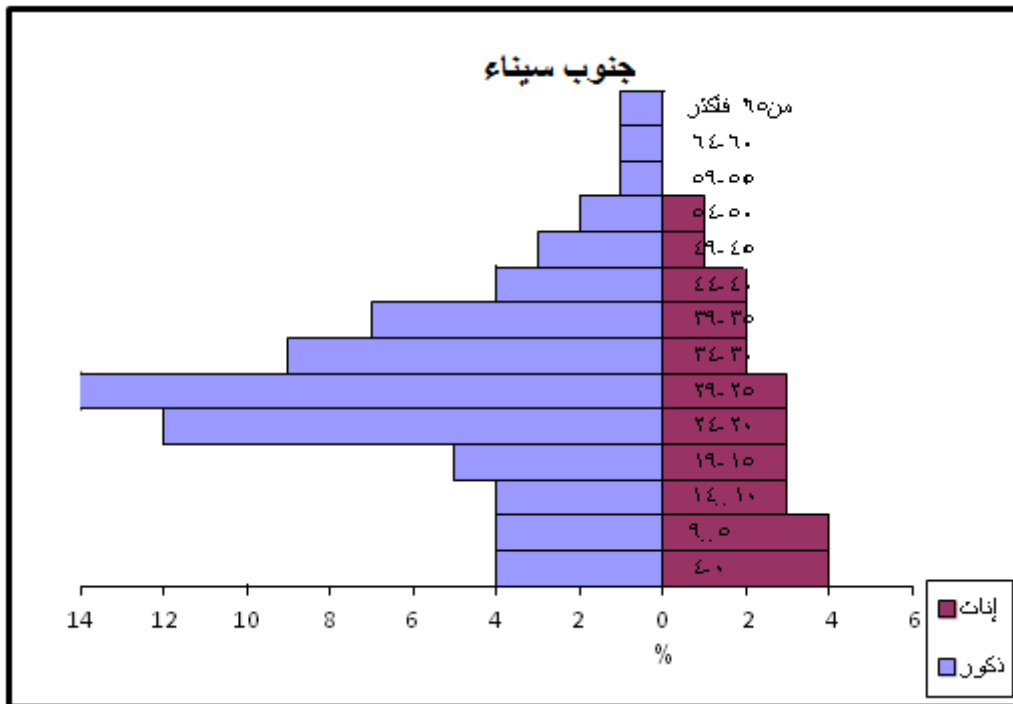


الهيئة العامة لتعبئة والإحصاء المصرية ويتصرف من الطالب

يتضح من خلال تحليل الهرم السكاني لمحافظة شمال سيناء، انخفاض نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) بالمحافظة، إذ تصل نسبتهم إلى (16,4)% تقريباً، ويرجع ذلك إلى التدهور في الخدمات الصحية، كذلك يفسر انخفاض نسبة كبار السن في شمال سيناء بفاعلية ودور الهجرة في تشكيل بقية السكان، وما تقسم به الهجرة كظاهرة انتقائية العديد من الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ويتبين أيضاً ارتفاع نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) والتي بلغت نسبتهم إلى (51,6)%

ويعود إرتفاع معدلات المواليد في شمال سيناء إلى إرتفاع معدلات الإنجاب الكثير وذلك لرفع عدد العشيرة أو القبيلة، وربما يرجع ذلك أيضاً إلى طبيعة التركيب العمري للمهاجرين الوافدين إلى الشمال كما ويتضح من خلال (الشكل رقم 2.4) إرتفاع نسبة متوسطي السن (15 - أقل من 65 سنة) وهذا يدل على توفر الفئة المنتجة في المجتمع السيناوي في الشمال مما يضيف قوة سياسية واقتصادية للمنطقة الجغرافية.

شكل (2.5): الهرم السكاني لجنوب سيناء سيناء خلال (2006) م



الهيئة العامة لتعبئة والإحصاء المصرية ويتصرف من الطالب

يمكن القول من خلال (الشكل رقم 2.5) أن مجتمع جنوب سيناء هو مجتمع فتي، حيث يوصف مجتمع ما بأنه ناضج إذا كانت نسبة السكان الذين يقعون في الفئة العمرية المنتجة أكثر من (62%) من جملة المجتمع وفئة كبار السن إلى أكثر من (15%)، فالبرغم من أن أعداد السكان في الفئة العمرية المنتجة بلغ (76%) من إجمالي حجم المجتمع، إلا أن هذه الزيادة وليدة الهجرة الوافدة إلى المحافظة وخاصة من الذكور، فالهجرة تقوم بدور انتقائي من حيث العمر والجنس للمهاجرين مما يحدث

تأثيراً ملحوظاً على التركيب العمري، فالهجرة هي السبب الرئيسي لشكل الهرم السكاني غير المتناسق لمحافظة جنوب سيناء

وربما يرجع شكل الهرم السكاني لمحافظة الجنوب الغير متناسق إلى أهداف السياسية المصرية في تأمين خط الدفاع الأول عن جمهورية مصر العربية بالمد الديمغرافي السكاني، كما وأن محافظة جنوب سيناء تطل على معابر دولية وتجارية تجلب بدورها السكان لممارسة حرفة التجارة، فضلاً عن النشاطات السياحية والتعدينية في المنطقة، أيضاً عند بروز ظاهرة الأنفاق على شريط الحدود السياسية المصية الفلسطينية والتي أدت إلى تنشيط التجارة والتهريب في المنطقة، وهذه العوامل بدورها تحتاج إلى عاملين من الفئة العمرية المنتجة التي تستطيع العمل في هذا المجال.

3- التركيب الاقتصادي:

يُعد معدل النشاط الاقتصادي من المقاييس شائعة الاستخدام بين الجغرافيين لقياس مدى مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي وللمقارنة بين الوحدات السياسية، حيث يعطي مؤشراً عن حجم الأفراد الذين يشاركون في إنتاج السلع المادية والخدمات لمجتمع ما، كما وأن النشاط الاقتصادي المنقح يستبعد القوة العاملة من الأطفال وهو أكثر دقة من سابقه.

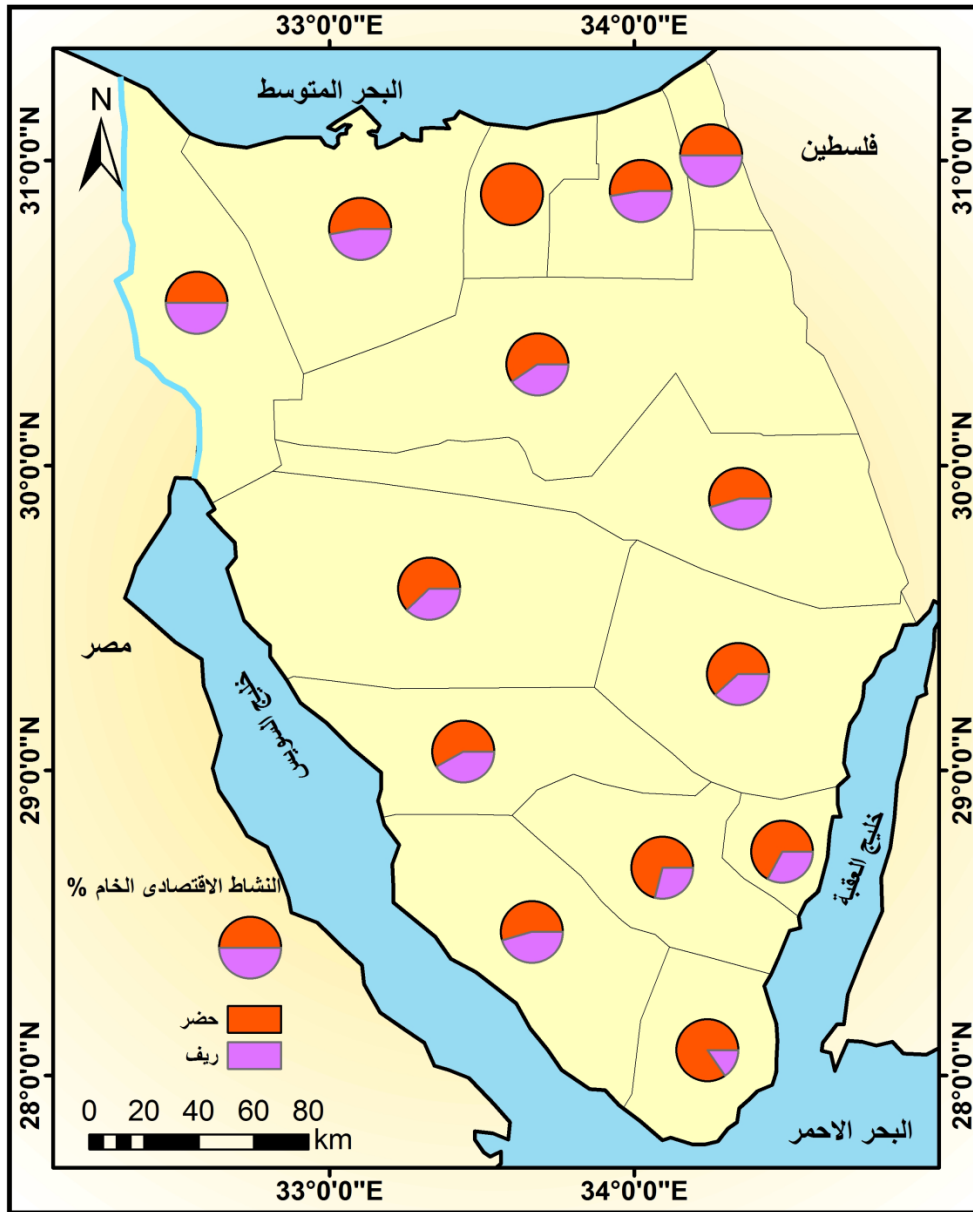
جدول (2.3): معدلات النشاط الاقتصادي الخام بسيناء مقارنة بالجمهورية

المركز أو القسم	معدلات النشاط الاقتصادي الخام (%)			معدلات النشاط الاقتصادي المنقح (%)		
	حضر	ريف	جملة	حكومي	أعمال	خاص
شمال سيناء	32	27	30	54	49	52
جملة جنوب سيناء	54	29	42	77	48	64
جملة شرق القناة	30	30	30	48	56	49
جملة سيناء	34	28	32	55	50	53
إجمالي الجمهورية	31	27	29	50	49	49

المصدر/ هيئة التهيئة العامة والإحصاء المصرية

يُستخلص من تحليل الجدول رقم (2.3) ارتفاع معدل النشاط الخام بسيناء إلى (32%) عن مقارنته بالجمهورية (29%) إلى حد ما، ويعود ذلك إلى التنمية والتعمير في سيناء من جانب ومن جانب آخر قضية الأنفاق الواقعة على الشريط الحدودي وعائدها الاقتصادي والتجاري في قوة شبه جزيرة سيناء اقتصادياً بعد عام 2005م إذ سجلت سيناء في هذه الفترة أقصى مستوى لها ب (32%) في عام 2006م.

شكل (2.6): توزيع النشاط الاقتصادي الخام في سيناء لعام (2012)م.



هيئة التهيئة العامة والإحصاء ويتصرف من الطالب

وعلى الرغم من تقارب مستويات معدل النشاط الخام بين مراكز وأقسام شبه جزيرة سيناء نسبياً، إلا وأنه يمكن التمييز بين فئتين أساسيتين:

أ- **الفئة الأولى:** وتضم المراكز الإدارية التي يبلغ معدل النشاط بها (أقل من 60%)

وتتمثل في جميع أقسام محافظة شمال سيناء، باستثناء قسم أول العريش، وأقسام

رأس سدر، وأبو زنيمة، وشرم الشيخ بمحافظة جنوب سيناء، بالإضافة إلى قسمي

الجنابين والقنطرة شرق بقطاع شرق القناة، ويكاد يتفق التوزيع الجغرافي لهذه الفئة

بنظيرتها بمعدل النشاط الخام، وذلك طبقاً للعلاقة الوثيقة بينهما، حيث يمكن

الحصول على أحدهما بمعلومية الآخر. (محمود: 2005، ص 215) .

ب- **الفئة الثانية:** وتشمل الوحدات التي ارتفع معدل النشاط المنقح بها (60% فأكثر) وتضم قسم

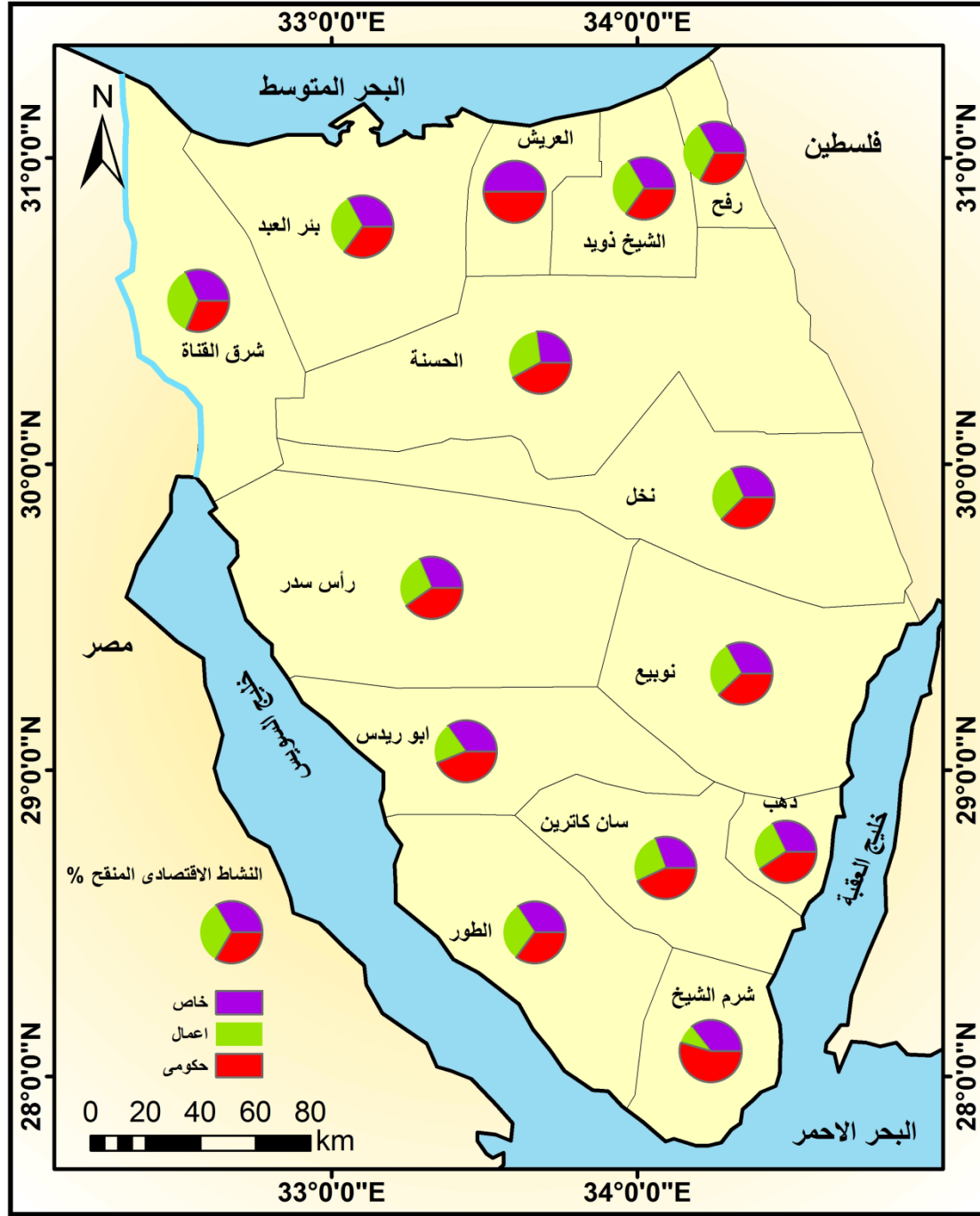
أول العريش فقط بمحافظة شمال سيناء، وأقسام الطور، وأبو رديس، وسانت كاترين، ودهب،

ونويبع بمحافظة جنوب سيناء، ومعظم هذه المناطق حديثة التنمية، بعد أن خاضت فترات

طويلة من الحروب والفراغ السكاني خلال الصراع العربي - الإسرائيلي (أنظر الخريطة رقم

2.7) (Shryock, H.S., & Siegel, J.S., 1999:P.201).

شكل (2.7): توزيع النشاط الاقتصادي المنقح في سيناء (2012)م



المصدر: أطلس سيناء: (2011)م وبصرف من الطالب

تشغل دراسة التركيب الاقتصادي مكانة هامة بين الدراسات السكانية والسياسية، وذلك لأن النشاط الاقتصادي يعد نتاجاً لمستوى استغلال معطيات البيئة

الطبيعية ومواردها من جانب، وعاملاً أساسياً في نمو الوحدات و الكيانات الجغرافية بمستوياتها المختلفة عمرانياً وسكانياً ووظيفياً من جانب آخر، كما تعكس كذلك قدرة الإنسان ومستواه التقني والفني على استثمار مواهب الموقع وموارد الموضع، ويمكن أيضاً الوقوف على حجم القوة العاملة ونسبتها من جملة السكان، ومن ثم تحديد معدلات الإعالة الاقتصادية، وخصائص القوة العاملة الديموغرافية والاجتماعية، وبالتالي إمكانية تحديد القوة العاملة في المستقبل (الإسقاطات السكانية النوعية)، و معرفة معدلات أو نسب التعطل من جملة القوة العاملة وخصائصها، وبالتالي تشخيص المشكلة (البطالة) ومحاولة طرح الحلول بآلياتها المختلفة في ضوء المراحل الزمنية المخططة (رمسيس: 2004، ص118).

خامساً: معدلات الهجرة في شبه جزيرة سيناء:

دراسة الهجرات السكانية تعكس ملامح الارتباط العضوي بين علمي الديموغرافيا والجغرافيا السياسية، إذ أن ظاهرة الهجرة تتحكم فيها مجموعة من العوامل التي تتطلب في تحليلها أساساً جغرافياً، ويفسر من خلالها أسباب القدوم ودوافع النزوح، كما أنها إحدى العمليات الحيوية اللازمة لتحقيق التوازن بين سكان الأقاليم المختلفة، وتصحيح الأوضاع التي تخلفها الزيادات السكانية الهائلة في بعض أقاليم الدولة، بالإضافة إلى أنها محاولة بشرية للتكيف في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة، ووسيلة لنشر الثقافة وتكامل البناء الاجتماعي.

وتعد شبه جزيرة سيناء كإقليم جغرافي من المناطق الصحراوية في مصر، والتي تترجم نتائج الهجرة بها منجزات التنمية وحجم الاستثمارات والمردود السكاني لتنمية، وعلى الرغم من بطء هذا التيار، إلا أنه يمثل خطوة هامة في المسار الصحيح لتحقيق التوازن في توزيع السكان وفتح أفاق جديدة للتعمير وزيادة رقعة المعمورة المصرية في الصحاري، والذي يمثل أهم أهداف السياسات والإستراتيجيات في مصر (العثمان: 2011، ص46).

جدول (2.4): معدلات الهجرة إلى سيناء لعام (2006)م.

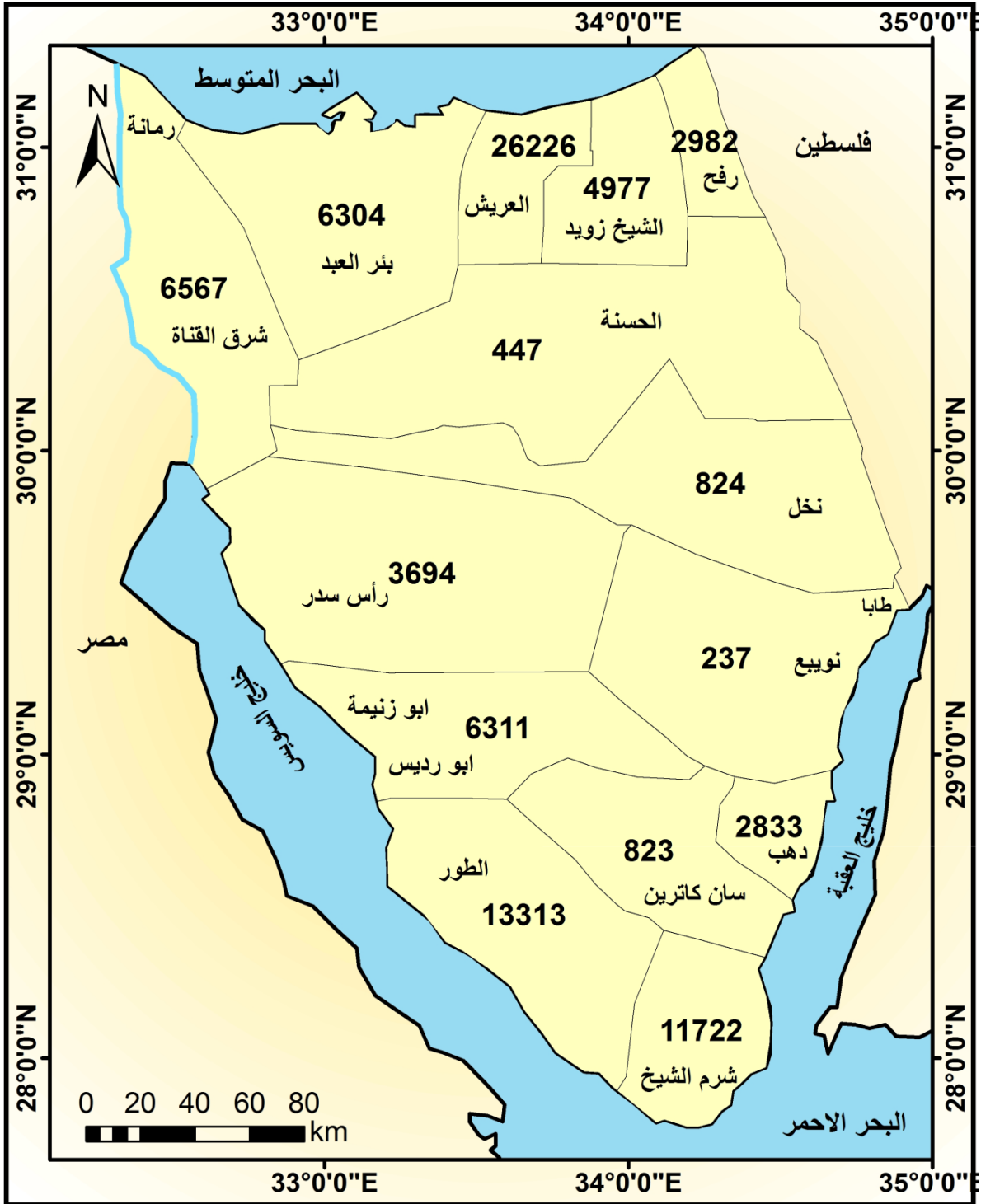
المركز أو القسم	سبب الهجرة					
	للعمل	للدراصة	للزواج	طلاق أو ترميل	مرفق	أخري
جملة شمال سيناء	15,936	444	5,304	297	23,932	2,433
جملة جنوب سيناء	22,755	432	2,249	88	15,178	417
جملة سيناء	38,691	876	7,553	1,177	39,101	2,85

المصدر / هيئة التعبئة والإحصاء المصرية

بالنسبة للهجرة الوافدة، فيتضح أن إقليم سيناء يعد إقليمًا جذابًا بصفة عامة، وبخاصة في التعداد الأخير (2006م) حيث بلغت ما يقرب من (89%) من حجم الهجرة الكلية الداخلية في الإقليم في نفس العام.

تتفاوت نسبة مساهمة كل من محافظتي شمال وجنوب سيناء في حجم الهجرة الوافدة ومعدلاتها، إذ تستحوذ محافظة شمال سيناء على ما يزيد عن (48%) بينما محافظة جنوب سيناء سيطرت على النسبة المتبقية للهجرة الوافدة إلى الإقليم في عام 2006م وقد سجلت حوالي (41%) بالمقارنة مع نظيرتها محافظة شمال سيناء، ويرجع سبب ضخامة الهجرة والمهاجرين إلى التنمية السياحية والتعدين بالإضافة إلى حداثة عهد التنمية (أنظر الشكل رقم 2.8).

شكل (2.8): جملة أعداد المهاجرين في شبه جزيرة سيناء.



المصدر: أطلس سيناء: (2011)م ويتصرف من الطالب

ويتبين مما سبق أن تيارات الهجرة الوافدة إلى سيناء أقوى بكثير من العهود السابقة وخاصة بعد الاستقرار في الأوضاع السياسية والأمنية وعودة سيناء إلى السيادة

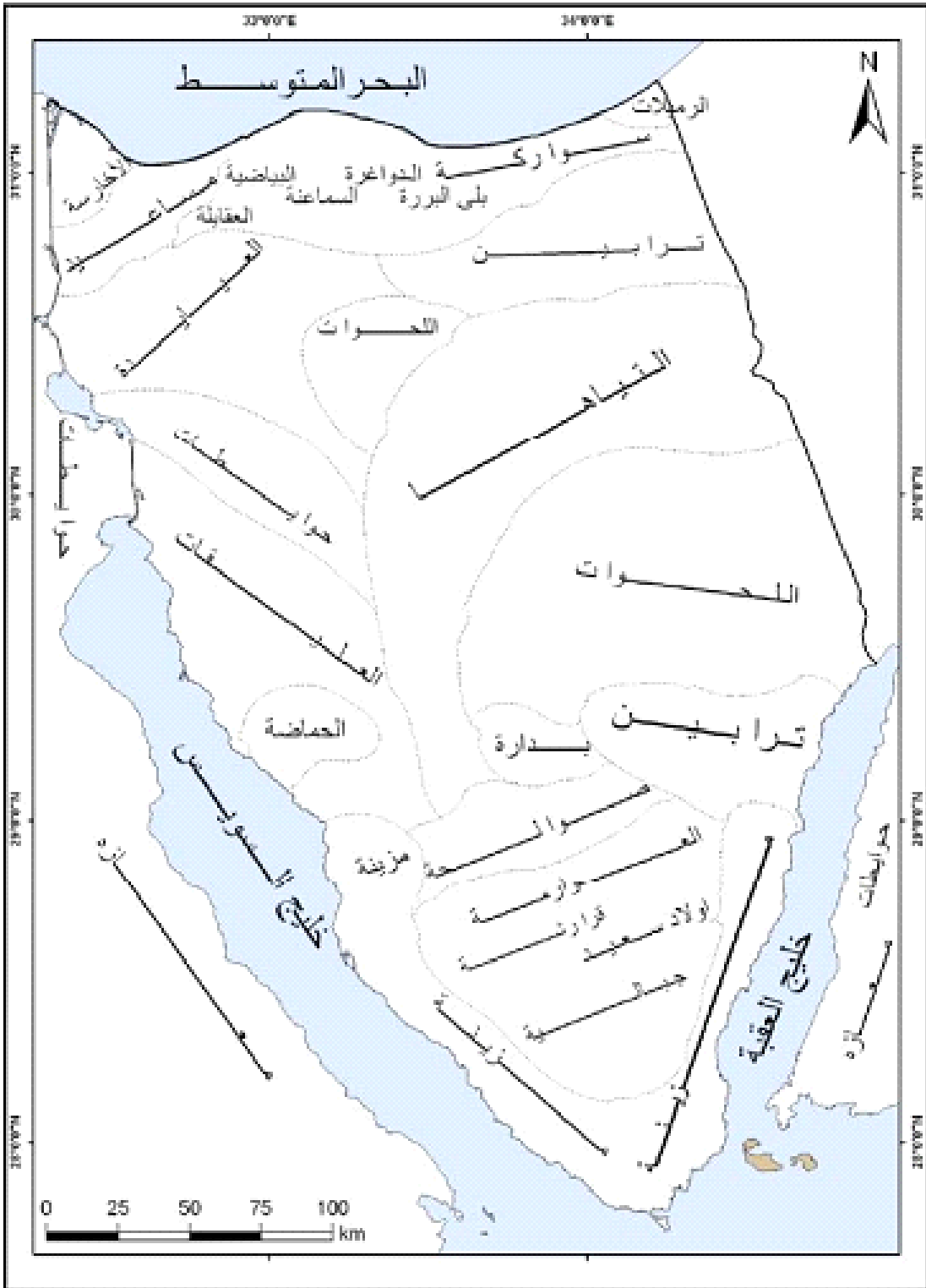
المصرية، وهو ينعكس بدوره على تطور غطائها البشري، وهذا ما تتمناه السيادة والسياسة المصرية وكذلك الجغرافيا السياسية في تنمية المقومات البشرية لشبه جزيرة سيناء كونها موقع جيوسراتيجي والبوابة الخطير لأفريقيا وآسيا.

سادساً: التكوين القبلي والديني:

تُعتبر شبه جزيرة سيناء من أعلى المحافظات الصحراوية في نسبة البداوة بين السكان، غير أن سيناء مثلها في ذلك مثل بقية مناطق البدو تتشكل من عدد من القبائل وهي التي تمثل تركيبها وبنيتها الاجتماعية والقبلية، وعادةً وحدتها الاجتماعية والاقتصادية وهي تضم عدد من البطون والعشائر، ويحرص السكان عادة على تأكيد انتمائهم القبلي (إسماعيل: 1985، ص 65).

ولا بد من الإشارة إلى أن التوزيع الحالي للقبائل لا يمثل الصورة الدائمة لتوزيع القبائل، هذا إذا وجدت أصلاً صورة دائمة للتوزيع في المجتمعات البدوية، ومع ذلك فهناك بعض القبائل التي ارتبط ذكرها بمناطق معينة وأصبحت أميل إلى الاستقرار والثبات بها، وقد مارست بعض هذه الجماعات إلى جانب الرعي نشاط الزراعة، وارتبطت في توزيعها بموارد المياه الدائمة وحفر بعضهم آباراً واستقروا إلى جانبها وأقاموا لأنفسهم مساكن دائمة، وتقدر أعداد السكان البدو في شبه جزيرة سيناء بحوالي (80%) (هيئة التهيئة العامة والإحصاء: مصر)، ويمكن إيجاز هذا التوزيع على النحو التالي بالنسبة للقبائل الكبيرة الرئيسية:

شكل (2.9): توزيع القبائل البدوية في شبه جزيرة سيناء.



المصدر: أطلس سيناء: (2011م)

1- قبائل سيناء الشمالية:

تمتد على طول المنطقة الساحلية وعلى البحر المتوسط من قناة السويس غرباً حتى الحدود الفلسطينية شرقاً وبعث لا يتجاوز (50) كم إلى الجنوب من البحر، ومن أهم قبائل هذا النطاق: السواركة والرميلات والمساعد.

2- قبائل وسط سيناء:

وهم ينتشرون على أكبر مساحة من أراضي سيناء إلى الجنوب من النطاق الشمالي السابق وحتى المرتفعات الجبلية في سيناء الجنوبية، ومن أهم القبائل: الترابين والعيادة والاحيوات والتهات والصوالحة والعقيان.

3- قبائل جنوب سيناء:

تمثل نصف الجزيرة الأكثر وعورة، ويحدها شمالاً الخط الواصل بين الشط غرباً وطاباً شرقاً، وشرق خليج العقبة وغرب خليج السويس، وكان يطلق على هذه المنطقة قديماً بلاد الطور، وتضم قبائل مزنية والعلقات والفراسة والبدارة والصبيح وأولاد سعيد (مباشر: 1985، ص 20)، وتقع قبائل جنوب سيناء في موقع هام على النقاط الحساسة في المثلث الناري، حيث تصل نقطة الحدود مع الكيان الصهيوني، بالإضافة إلى أنها تطل على خليج العقبة والسويس والممرات التجارية والسياسية والعسكرية لسيناء والعالم (أنظر الشكل رقم 2.9).

سادساً: اللغة والدين:

يشير التركيب الأثنوغرافي إلى مدى رجوع سكان شبه جزيرة سيناء عريقاً إلى أصول واحدة ومدى تجانسهم من حيث اللغة، ومدى توافقهم وارتباطهم بدين واحد فاللغة والدين هما العناصر الأكثر حساسية في أي دولة وفي أي إقليم صغيراً أو كبيراً، وربما يعزف ذلك لما يمكن أن تشكل هذه العناصر من ترابط وتماسك وتعاطف بين السكان أو العكس من ذلك تماماً.

1- اللغة:

تُعد وحدة اللغة والدين عنصر هام من عناصر الوحدة القيمة الذي يولد في نفوس الناس إرادة الانتظام في أمة واحدة، والشعوب تميز بعضها عن البعض بأن لكل منها لغة خاصة تنكلم بها ومما لاشك فيه أن اللغة والدين هي أقوى رباط معنوي بين الأفراد، ومتي تفاهم الأفراد بلغة واحدة تقارب تفكيرهم ونشأ فيهم شعور التعاطف وقلما ينشأ ذلك بين أفراد يتكلمون لغات مختلفة (فؤاد: 2005، ص106).

وتُعد شبه جزيرة سيناء رسمياً إقليمياً يتحدث اللغة العربية وموحد اللغة وهذا مصدر من مصادر الوحدة والقوة في سيناء.

2- الدين:

سكان شبه جزيرة سيناء ينقسمون إلى قسمين في الديانة حيث أن قسم يعتنق الديانة الإسلامية وهم أغلبية السكان، حيث بلغ في إحصائيات 2010م للمساجد الإسلامية في سيناء ب (966) مسجد موزعين إلى (789) مسجد في شمال سيناء، و (177) مسجد في جنوب سيناء، ويشكل السكان المسلمين نسبة (98) %.

والفئة الأخرى وهي الفئة القليلة جدا من سكان سيناء التي تشكل حوالي (2) % من الذين يعتنقون الديانة المسيحية حيث بلغ عدد الكنائس في سيناء حوالي (8) كنائس في مواقع متفرقة في شبه جزيرة سيناء (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: 2010).

ومن الملاحظ أن سيناء تمتاز بتوحد اللغة والدين تقريبا، حيث أنها ذات سكان موحدين بالغة والدين والقومية وهي من مصادر قوة سيناء جيوسراتيجياً.

خلاصة الفصل الثاني

معدل سكان سيناء في زيادة مستمرة ومعدلات النمو تعطي مؤشراً بالارتفاع، وهذا من مصادر القوة الجيوستراتيجية التي تعمل على تحصين سيناء مستقبلياً من أي طارئ يحدث في المنطقة، وقوة بشرية تستخدم في التنمية البشرية والعمرانية والسياسية، وبالنسبة لتوزيع السكان وكثافتهم فقد ارتبط بالعوامل الطبيعية والسياسية بشكل صارم، وإن كانت العوامل الطبيعية متوفرة سنجد تركيز السكان في المناطق ذات الأمطار والمياه وخصوبة التربة، والابتعاد عن مناخ الصحراء القاحل في الوسط، وأما من الناحية السياسية فقد ارتبط توزيع سكان سيناء بعيداً عن الحدود الاسرائيلية، حيث تطبيق معاهدة السلام التي قسمت سيناء إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج)، وبالتالي توزيع السكان في المناطق التابعة للأمن المصري وقلة السكان على الحدود الاسرائيلية وعلى الحدود الفلسطينية أيضاً، وسيناء قد تكون طاقة سكانية وذات كثافة عالية في المستقبل، ويتبين هذا الأمر من مؤشرات الهجرة الوافدة إلى سيناء، وارتفاع معدلات الخصوبة بشكل ملحوظ، كما وأن سيناء موحدة اللغة والدين تقريباً، وهذا من مواضع القوة الجيوستراتيجية للموقع الجغرافي.

وتُعتبر سيناء غير متماسكة في تشكيل القبائل، والتي تنتمي إلى عاداتها وتقاليدها، ويكون خالص الانتماء إلى القبيلة وليس للوحدة الساسية، وهذا يعتبر ضعفاً في الكيان السياسي والجغرافي لسيناء، وأما من الناحية العسكرية سنجد أن حجم سكان شبه جزيرة سيناء ليس صالح سيناء عسكرياً، ويحتاج إلى الزيادة السريعة في عدد السكان في هذا الموقع الجيوستراتيجي الذي بدوره يعمل على تأمين المنطقة بالكامل.

الفصل الثالث

المقومات الاقتصادية لشبه جزيرة سيناء وأهميتها الجيوستراتيجية

أولاً: الزراعة

ثانياً: النقل والمواصلات

ثالثاً: الثروة المعدنية

رابعاً: السياحة وأهميتها الاقتصادية والسياسية

تُعتبر موارد الثروة الاقتصادية بشتى أنواعها أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في القوة السياسية للدولة، وقد يصبح في الإمكان المجازفة بخوض غمار الحرب إذا توفر حد معين للموارد في الدول، أما إذا لم يتوفر هذا القدر فلا بد وأن يتأخر اتخاذ القرارات السياسية الضرورية لصالح الدولة، ولكي تلعب الموارد دورها المتوقع في القوة السياسية الضرورية لصالح الدولة لابد من استغلالها وتنميتها والمحافظة عليها، والموارد في نظر الجغرافيا السياسية هي أي شئ تملكه الدولة، أو يمكنها الحصول عليه أو تتوصل إليه لدعم إستراتيجيتها (رضوان: 1999، ص69).

أولاً: الزراعة:

تمارس الزراعة دوراً كبيراً في بناء قوة الإقليم أو الوحدة السياسية، إذ يقاس من خلالها الاستخدام الأمثل لمواردها، وإمكانية تحقيق الأمن الغذائي الذي يؤدي إلى تحقيق جزء كبير من الأمن القومي، وتمثل الزراعة المرتبة الأولى في ترتيب المقومات الاقتصادية التي تحدد من خلالها قوة الدولة طبقاً لمفاهيم الجغرافيا السياسية (العاني: 2012، ص124).

لذا فإن الأرض الصالحة للزراعة يجب أن ينظر لها على اعتبارها مورداً أساسياً عند تقدير القوة الجيوستراتيجية، إضافة إلى الجهد البشري والتخطيط المُحكم، لأنها توفر الكميات الكافية من الغذاء نوعاً وكماً، حيث يقاس مدى تقدم الدول بمقدار ما يستهلكه الفرد من أسعار حرارية يومياً، ويعتبر تحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي للدولة هدفاً مرحلياً كما أنه يعتبر جزءاً من الأمن الغذائي للدولة (الظاهر: 2007، ص79).

وتتميز شبه جزيرة سيناء باتساع مساحة أراضيها الزراعية بنحو (16,000) كم²، مقارنة بالمساحة المزروعة والتي لا تزيد عن (35)% من جملة المساحة، ويختلط نمط الزراعة في سيناء عنه في الوادي والدلتا، حيث تتميز الزراعة في شبه جزيرة سيناء بأنها صحراوية تعتمد على مياه الأمطار والسيول، والبعض منها يعتمد على المياه الجوفية العذبة وشبه المالحة.

جدول (3.1): المساحة المزروعة والتركيب المحصولي بالآلاف فدان (2006م)

المحافظة	فاكهة ونخيل	خضر	محاصيل حقليّة	إجمالي المساحة المحصولية	جملة المساحة المنزوعة
شمال سيناء	114.8	54.9	83.8	253.5	204.9
جنوب سيناء	5.5	0.2	0.3	6.0	5.8
جملة سيناء	120.3	55.1	84.1	259.5	210.7

الهيئة العامة للتخطيط العمراني: (2008، ص 97)

وتُعد منطقة العريش ورفح من أهم المناطق الزراعية في شبه جزيرة سيناء لزيادة معدل سقوط الأمطار فيها، وما يترتب عليه من توفير المياه اللازمة للزراعة البعلية بالإضافة إلى توافر المياه الجوفية الصالحة للزراعة، وعلى الرغم من ذلك فإن المساحة المزروعة في سيناء محدودة للغاية نظراً لطبيعتها الجافة، بالإضافة إلى وعورة السطح وصعوبة العمليات الزراعية في المنطقة الوعرة، وتزيد مساحة الأراضي المزروعة قليلاً على (185,993)، وهي لا تمثل سوى (3,5%) من جملة المساحة المزروعة على المستوى القومي، وتقع معظم هذه المساحات في شمال سيناء، هذا وقد شهدت منطقة شمال سيناء طفرة زراعية كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك على الرغم من تذبذب المساحات التي تعتمد على مياه الأمطار، حيث زادت المساحة المزروعة في أوائل التسعينيات إلى ما يزيد عن (204,9 كم²)، في الوقت الراهن (الهيئة العامة والتخطيط: 2008، ص 79)، أما جنوب سيناء فإن الأراضي الزراعية تقع معظمها في سهل القاع ومناطق رأس سدر وغرنديل ووادي فيران، وتعتمد نحو (60%) من هذه المساحات على مياه الأمطار و (40) % على المياه الجوفية من حوالي (250) بئر موزعة في المحافظة، كما وتوجد مساحات تتراوح ما بين (3 - 3,5) مليون فدان من المراعي الطبيعية التي تتركز أساساً في وسط سيناء، وفي بعض المواقع الأخرى في سيناء، مثل بئر العبد ورأس سدر وأبو زنيمة وأبو رديس (دليل توظيف البيئة والتنمية: 2008، ص 71).

من الواضح تماماً أن شبه جزيرة سيناء تمتلك الإمكانية الزراعية إذا ما توفرت المقومات الزراعية من تربة ومياه، كما تقسم سيناء إلى منطقتين زراعتين في الشمال والجنوب كالتالي:

1- شمال شبه جزيرة سيناء:

وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة حوالي (174,558) فداناً، بنسبة (2)% من إجمالي مساحة المحافظة، وتبلغ مساحة المحاصيل الحقلية (38,256) فداناً، بنسبة (22)% من إجمالي الأراضي الزراعية فيما يبلغ مساحة الفواكه (963,06) فداناً، بنسبة (55)% وتقدر مساحة النخيل (840,8) فداناً، بنسبة (5)% من إجمالي الأراضي المزروعة، وتصل مساحة الأراضي المستصلحة إلى (300,000) فداناً، بنسبة (5)% من إجمالي محافظة الشمال، ويبلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي (18,1)% من إجمالي القوة العاملة (دليل وزارة البيئة محافظة شمال سيناء: 2008، ص11).

2- جنوب شبه جزيرة سيناء:

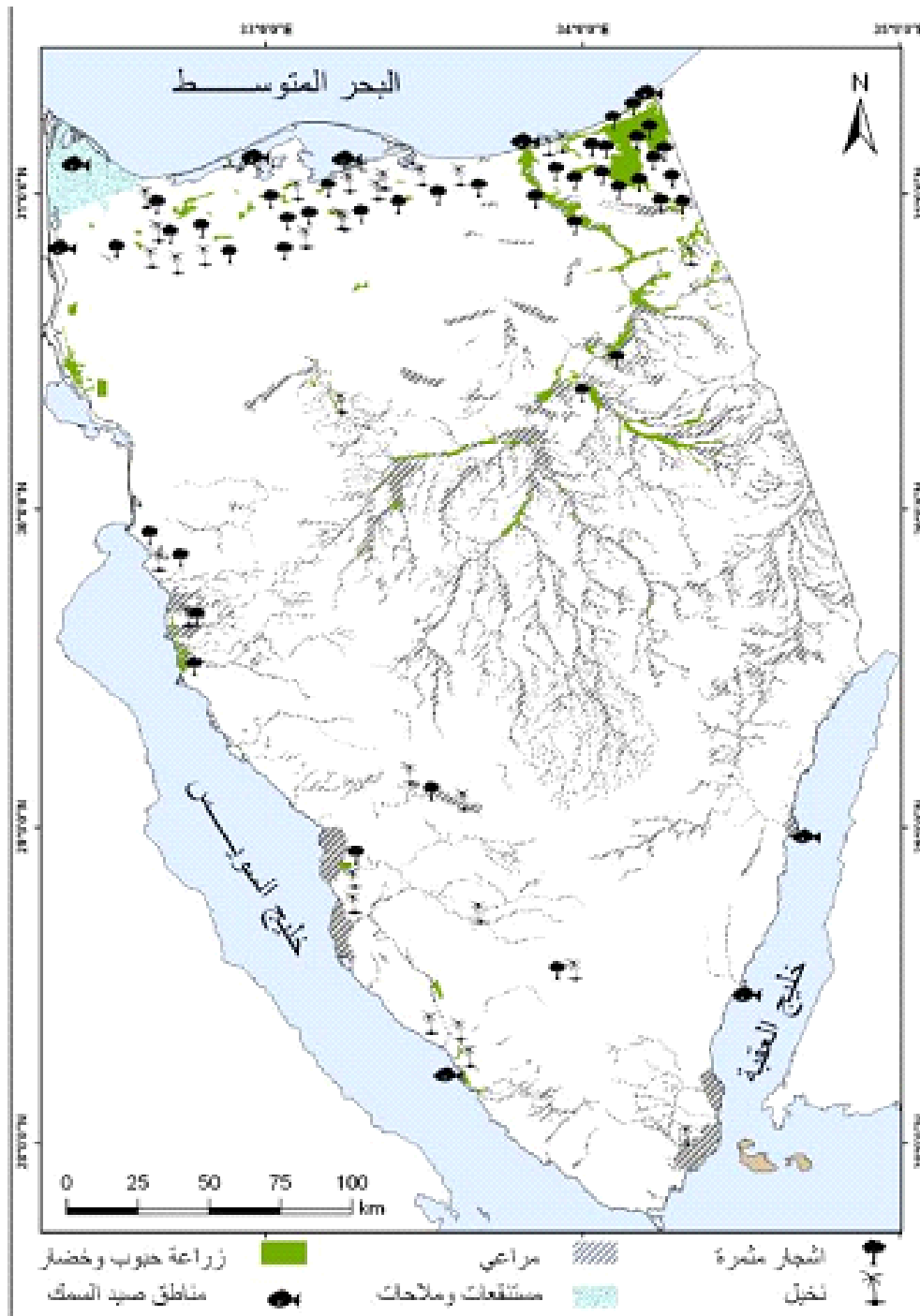
تتكون الزراعة في جنوب سيناء من قطاعين فرعيين: الأول وهو الزراعة التقليدية والقائمة على الري المتنقل أو شبه المتنقل، بالإضافة إلى زراعة محدودة تروى بمياه الأمطار، والنوع الثاني هو الزراعة غير التقليدية أو إنتاج المحاصيل باستخدام نظم الري الحديثة (رستم: 2000، ص139).

وتبلغ المساحة الكلية لجنوب سيناء حوالي (7,140,000) فداناً، منها (1,4) مليون فداناً، يصلح للزراعة، فقد بلغت الرقعة الزراعية (114,35) فداناً، خلال موسم الشتاء عام 2004/2003 م بزيادة (210)% منذ عام 1995م، على النحو التالي (268) فدان قمح، (82) فدان شعير، (242) فدان خضروات شتوية متنوعة، وزراعة (909,3) فداناً، وكذلك الأشجار في (250) فدان حول المدن الرئيسية، وبعد تصدير زيت الزيتون ذو الأهمية الاقتصادية، حيث توجد أشجار الزيتون حول رأس سدر وأبو زنيمة وأبو رديس والطور، وسانت كاترين، وعلى طول خليج السويس، ولا تزال

الإنتاجية الزراعية عامة حول مستوى (33%) من المتوسط القومي وينخفض إنتاج الموالح عامة بنسبة (15%) عن المتوسط القومي (أنظر الشكل رقم 3.1). (دليل توظيف البيئة والتنمية: 2008، ص71).

وفي تقدير القوة الجيوستراتيجية لقطاع الزراعة في شبه جزيرة سيناء التي هي كغيرها من المناطق تضم مساحات من الأراضي الزراعية، غير أنه من الواضح تماماً أن شبه جزيرة سيناء تواجه صعوبات ومعوقات تتعرض لها في إمكانية التنمية الزراعية والإنتاج الكافي إلى حد الأمن الغذائي للمنطقة الجغرافية، حيث أن المساحات الزراعية في سيناء لا تتجاوز (185,993) فداناً أي ما يعادل (35%) من إجمالي مساحة شبه جزيرة سيناء اللازمة لعدد من الصناعات التكاملية الهامة، وتعتبر الزراعة هي أحد الأنشطة الرئيسية في الاقتصاد القومي لشبه جزيرة سيناء حيث يعمل بها نحو (30%) من إجمالي القوى العاملة وهم مسئولون عن إعالة نحو (55%) من إجمالي السكان، ويساهم قطاع الزراعة بنحو (16,7%) من هيكل الإنتاج المحلي الإجمالي، وقد بلغت مساهمة الصادرات الزراعية بنحو (10,9) مليار جنيه من إجمالي الصادرات السلعية عام 2009 - 2010م وقطاع الزراعة هو المسئول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي (digital.ahram.org.eg).

شكل (3.1): توزيع الاراضي المزروعة في شبه جزيرة سيناء.



المصدر: أطلس سيناء (2011)م

وهذا يعني أن التوسع الزراعي والإكتفاء الذاتي في سيناء تقف أمامه معوقات كثيرة، ومن أهم هذه المعوقات: وعورة السطح في شبه جزيرة سيناء مما ساعد على تقطع وتبعثر المناطق الجغرافية التي تضم أراضي صالحة للزراعة، يضاف إلى ذلك أيضاً صعوبة الحصول على المياه وشحها في بعض المناطق الصالحة بالفعل للزراعة، لذلك تعتبر الزراعة في شبه جزيرة سيناء مصدراً من مصادر الضعف في القوة الجيوستراتيجية والأمن الغذائي، حيث أن التوسع الزراعي في سيناء أمامه (75)% من جملة الأراضي في سيناء وأنها تحتاج لتنمية زراعية واسعة النطاق حتي تستطيع الوصول إلى مستوى الأمن الغذائي للمنطقة.

ومن وجهة النظر أنه بالإمكان توسيع الرقعة الزراعية لسيناء، وذلك لأن هناك بعض الأنواع من الترب في سيناء قابلة للاستصلاح وأراضي زراعية صالحة للزراعة ولكنها لم تستغل بعد من قبل سكان سيناء، وهذا يقع على عاتق قطاع الزراعة في سيناء وهنا لابد من وضع الخطط الاستراتيجية التنموية في الدولة وتعزيز القوة الزراعية والإنتاجية حتى تضم الزراعة للقوة الاستراتيجية لشبه جزيرة سيناء، وتوفير الحد الكافي من الأمن الغذائي.

ثانياً: الثروة الحيوانية والسمكية:

1- الثروة الحيوانية في سيناء:

يُعد الإنتاج الحيواني ركيزة أساسية من ركائز التنمية الزراعية في شبه جزيرة سيناء، حيث يعتمد سكان البادية ونسبة كبيرة من سكان الحضر على الماعز والأغنام والجمال في الحصول على اللحوم والألبان، وتشكل الماعز والأغنام الغالبية العظمى من إجمالي الثروة الحيوانية، ثم تليها الإبل وأقلها الجاموس وتضم شبه جزيرة سيناء ثروة حيوانية لا بأس بها والتي إذا ما استغلت استغلالاً سليماً تعطي نتائج جيدة، وتسهم في حل مشكلة اللحوم في جمهورية مصر العربية، وتعتبر الثروة الحيوانية من المصادر الأساسية لأهل سيناء وأن الإهتمام بالثروة الحيوانية أصبح ضرورة ملحة لكي تواجه التزايد المستمر في أعداد السكان، وتعتبر الثروة الحيوانية عامل استراتيجي في

الأمن الغذائي لشبه جزيرة سيناء وتعتمد الثروة الحيوانية على المراعي في سيناء بشكل كبير (راشد: 2004، ص 58) .

جدول (3.2): تطور الثروة الحيوانية في سيناء

الثروة الحيوانية	1981م	1999م	2006م
أغنام	25097	113684	124719
ماعز	78145	150155	162280
جمال	4030	8963	9748
أبقار	158	1395	3629
لحوم حمراء	-	256	266
لحوم بيضاء	-	1409	1866
إنتاج ألبان	-	3228	3790
مشروعات الدواجن الكلي	-	136	183
مشروعات الدواجن العام	-	83	108
عدد الوحدات البيطرية	-	16	16

المصدر/ هيئة التعبئة العامة الإحصاء المصرية صفحات متعددة

ومن الواضح والمؤكد تماماً أن الأغنام والماعز من أنسب الحيوانات الملائمة للبيئات الجافة وشبه الجافة وذلك لإمكانية مضاعفة القطعان خلال فترة وجيزة لمميزاتها النسبية في ولادة التوائم، كما يتناسب تربيتها مع البيئة الوعرة صعبة التضاريس وإمكانية قيام صناعات تعتمد على إنتاج الماعز والأغنام، أما بالنسبة للجمال فلا يوجد كائن يتحمل ظروف الصحراء مثل الجمل، وفي العقدين الأخيرين بدأ الإهتمام يزداد بالجمال من أجل السياحة، وتقل في سيناء الجواميس نظراً لعدم إقبال البدو على تربيتها أو شرائها، وذلك بسبب العادات والتقاليد البدوية وطبيعة الصحراء التي لا تصلح لرعي الأبقار، فهذا النوع يحتاج إلى أراضي سهلة، ووفرة في المياه وهذا ما لا يتوفر في سيناء، كما ويتعرض الإنتاج الحيواني إلى العديد من المعوقات في شبه جزيرة سيناء مثل نقص الأعلاف وانخفاض قيمتها الغذائية وتدهور المراعي الطبيعية ونقص مياه الشرب في سنوات الجفاف وخاصة في وسط سيناء مما يؤثر على إنتاجية وتناسل الحيوانات الرعوية الموجودة بالمنطقة، ورغم كل هذه التحديات والمعوقات التي تقف

أمام الثروة الحيوانية في سيناء، إلا أنه من الواضح التزايد والتقدم في أعداد الحيوانات في شبه جزيرة سيناء من سنة إلى أخرى، حيث سجلت سيناء في عام 2005/2004 ثروة حيوانية تقدر بحوالي (209,245) رأس ماعز، و(148,167) رأس غنم، و(706,2) رأس جمل، و(502,4) رأس بقر، وهذا يعطي مؤشراً أنه من المحتمل تنمية وزيادة الثروة الحيوانية، وإضافة قوة جيوسراتيجية لصالح سيناء ولم يتبقي إلا القليل للتنمية الحيوانية في سيناء لتصل للحد الكافي للأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي.

1- الثروة السمكية في سيناء:

تُعتبر الثروة السمكية في شبه جزيرة سيناء من العوامل الاستراتيجية في الأمن الغذائي والأمن القومي، حيث أنها تسهم في رفع الناتج القومي لمصر، وتعزز النشاط الاقتصادي الذي بدوره يرفع الوزن الجيوسراتيجي لسيناء، وتضم شبه جزيرة سيناء مصادراً هامةً وعديده للثروة السمكية، متمثلة في بحيرة البردويل والبحر المتوسط والبحر الأحمر وخليجي العقبة والسويس، حيث أن المساحة المائية التي يمكن استغلالها في سيناء تزيد عن ضعف المساحة الزراعية والتي لم تستغل بعد، وتضم شبه جزيرة سيناء مجموعة لا بأس بها من المسطحات المائية الإستراتيجية الواسعة، والتي إذا ما استغلت تعطي إنتاجاً كافياً، وتوفر الحد المطلوب للأمن الغذائي في مجال الثروة السمكية، ويمكن تحديدها كما يلي:

أ- البحر المتوسط:

تُقدر مساحة البحر المتوسط بنحو (2.5) مليون كيلومتراً مربعاً، ويقدر طول الساحل المصري على البحر المتوسط بحوالي (1140) كم ممتدة من السلوم وحتى رفح، وأما شبه جزيرة سيناء فتطل على ساحل البحر المتوسط بمسافة تقدر بنحو (200) كم بداية من بور فؤاد غرباً، وحتى رفح شرقاً، ويبلغ عرض الرصيف القاري في مياه البحر المتوسط المقابلة لسيناء بنحو (50) كم، ويقدر المخزون السمكي لشواطئ شمال سيناء بحوالي (20) ألف طن سنوياً من أسماك السردين وغيرها، وكميات أخرى من القشريات، وهذا ما يدل على وجود مخزون سمكي وفير على طول

ساحل البحر المتوسط بأعماق تزيد عن (50) متراً، وعلى ذلك فإنه من الممكن جداً زيادة الإنتاج السمكي إلى (25) ألف طن/سنوياً (الهيئة العامة لتخطيط العمراني: 2001، ص132).

ب- بحيرة البردويل وملاحة بور فؤاد:

تمتد بحيرة البردويل على الساحل الشمالي لشبه جزيرة سيناء، وهي موازية للشاطئ تقريباً بطول (85) كم من الشرق إلى الغرب، ويتراوح عرضها ما بين (2-22) كم، وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي (80) كم²، وتنتشر بها بعض الجزر أهمها جزيرة الروميات، ويبلغ متوسط عمق البحيرة حوالي (1,25) متراً، وقد يصل إلى ثلاثة أمتار في بعض المناطق، ويصل إنتاج البحيرة في الوقت السابق إلى حوالي (2000) طن سنوياً، وقد وصل معدل الإنتاج خلال عام 2005م إلى حوالي (3250) طن، وأغلب إنتاج بحيرة البردويل من عائلة الدنيس والعائلة البورية ذات القيمة الاقتصادية العالية (أنظر الجدول رقم 3.3).

أما عن ملاحة بورفؤاد فتقع بمنطقة سهل الطينة شرق بورسعيد، ومساحتها تقدر بحوالي (7) كم²، وتقدر طاقتها الإنتاجية بنحو (2000) طن من الأسماك البحرية ذات القيمة الاقتصادية العالية.

ت- قناة السويس والبحيرات المرة والتمساح:

تحد قناة السويس شبه جزيرة سيناء من ناحية الغرب بطول (162) كم من بور سعيد شمالاً وحتى بورتوفيق جنوباً، ويتراوح عرض القناة ما بين (195) م إلى (270) م، أما مساحة البحيرات المرة والتمساح فتبلغ مساحتها (1) كم²، وتعتبر إمكانية استغلال هذه الموارد المائية محدودة في الإنتاج السمكي، نظراً لكون البحيرات تقع في وسط ممر مائي (قناة السويس)، وتقدر الإمكانيات الإنتاجية لهذه البحيرات بنحو (4000) طن/سنة.

ث- خليجي السويس والعقبة:

يبلغ طول خليج السويس نحو (230) كم، ويتراوح عرضه فيما بين (20- 50) كم ولا يزيد عمقه على (100) م، ويقع الشاطئ الشرقي في حدود محافظة جنوب سيناء، حيث تتواجد مدن الطور ورأس سدر وأبو زنيمة، وهي مراكز الصيد المطلية على الساحل الشرقي للخليج.

أما خليج العقبة فهو حوض ضيق عميق تصل أعماقه في بعض مناطقه إلى أكثر من (1500) م، ويقدر طوله على الأراضي المصرية بنحو (520) كم، وتسوده الشعاب المرجانية في بعض القطاعات، ويقع الساحل المصري لخليج العقبة في حدود محافظة جنوب سيناء، حيث تقع مدن شرم الشيخ ودهب ونويبع، والتي يتواجد بها مراكز الصيد (العثمان: 2011، ص244).

وبصفة عامة، تقدر الموارد السمكية المتاحة سنوياً من خليجي السويس والعقبة بنحو (7-10) ألف طن، وهي تكاد تكون مستغلة بالكامل، علاوة على ذلك، تنتشر بالشواطئ جونات وأخوار مختلفة المساحات والأعماق ذات فتحات متصلة بالبحر ويمكن استثمارها كمزارع طبيعية للأسماك والقشريات البحرية.

**جدول (3.3): إنتاج الاسماك البحريه في خليج السويس وخليج العقبة والبحر المتوسط)
(بالطن)**

السنة	خليج السويس	خليج العقبة	البحر المتوسط	الاجمالي (بالطن)
1985	130	-	-	130
1990	342	60	2765	3.146
2000	1.716	310	3744	5.770
2001	4.041	406	3941	8.388
2002	6.772	303	2612	9.687
2003	5.948	257	3800	10.005

المصدر / الهيئة العامة لتعبئة والإحصاء، صفحات متعددة

يبدو أن شبه جزيرة سيناء ذات المسطحات المائية الهائلة والكافية تمتلك ثروة سمكية استراتيجية، وأن الإنتاج السنوي للثروة السمكية ملحوظاً ومستمراً، حيث أنه يقدر إجمالي إنتاج شبه جزيرة سيناء من الثروة السمكية بحوالي (372,50) طن سنوياً، وهذا يدل على إمكانية سيناء السمكية، كما وأن الثروة السمكية تعتبر عامل من عوامل القوة الاقتصادية والسياسية لشبه جزيرة سيناء، ومن وجهة النظر تعتبر الثروة السمكية في سيناء أحد ركائز الأمن الغذائي للدولة، وهنا لابد من تطوير وتحسين أسطول الصيد والتنمية السمكية في سيناء، كما وأنه من المتوقع أن تصل إنتاجية الثروة السمكية إلى أكثر من الإنتاج الحالي لسيناء، وعلى أي حال فإن الثروة السمكية تعد قوة تعزز من النشاط الاقتصادي في شبه جزيرة سيناء.

ثانياً: النقل والمواصلات:

تتميز أهمية النقل بكونه يرتبط بصورة مباشرة ببقية أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي سواء كانت صناعية أو زراعية أو ثقافية، كما أن نجاح العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعتمد بشكل رئيس على مدى كفاءة قطاع النقل، ويعد قطاع النقل والمواصلات أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة، وعلى هذا الأساس فإن طرق النقل والمواصلات عنصر لقوة الدولة، ولا تقتصر أهميتها على تسهيل حركة البضائع أو الأشخاص بل تساهم في إزالة الفوارق وتوطيد الروابط الاجتماعية، حيث أن غياب طرق النقل والمواصلات أو ضعفها يعد من عوامل ضعف الدولة فهي التي تثبت الوحدة السياسية، لهذا يمكن القول بأن الاستقرار في الدولة يتوقف على حركة النقل والمواصلات فيها وما يترتب على ذلك بشكل كامل في نقل السلع والأشخاص، ولا جدال في أن الدفاع عن الدولة مستحيل دون توافر نقل الأفراد والمعدات من مكان إلى آخر على وفق المتطلبات العسكرية (التميمي: 2004، ص 139-140).

وقد بدأ الإهتمام بتطور قطاع النقل والمواصلات في شبه جزيرة سيناء عقب تحريرها مباشرة، من أجل توفير التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين سيناء وسائر مصر عبر قناة السويس وتوفير وصلات الربط مع المشرق العربي، وتحقيق الترابط

الداخلي بين مختلف أنحاء شبه جزيرة سيناء نفسها لخدمة متطلبات التنمية والتطوير، ففي عام 1982م كان إجمالي أطوال الطرق (6378) كم، غير أنها وصلت بعد عشرة سنوات فقط إلى ما يقارب (9,5) ألف كم، (وتضمنت الطرق المرصوفة بنسبة تزيد على (52) %، والطرق الممهدة حوالي (27) %، والنسبة الباقية للطرق الترابية، وتتضمن شبه جزيرة سيناء العديد من الطرق كالتالي:

أ - شبكة الطرق البرية:

يوجد بشبه جزيرة سيناء مجموعة من الطرق البرية الرئيسية تمتد إما على شكل محاور شرقية غربية أو شمالية جنوبية، وهي تخدم سيناء والأجزاء الواقعة شرق قناة السويس ومحافظات القناة وهي:

1- طريق القنطرة - العريش - رفح:

ويبلغ طوله نحو (220) كم، ويبدأ من القنطرة شرق إلى الشمال الشرقي حتي بالوطة ويسير بمحاذاة ساحل البحر المتوسط ماراً بمدينة بئر العبد إلى العريش ليصل إلى رفح عند منفذ الحدود السياسية مع الدولة الفلسطينية.

2- طريق الإسماعيلية - بئر الجفافة - العوجة:

ويبلغ طوله نحو (230) كم ويبدأ من الضفة الشرقية لقناة السويس بمواجهة مدينة الإسماعيلية، ويمتد شرقاً ماراً بالطاسة إلى بئر جفافة، ثم إلى وسط سيناء، ثم إلى الشمال الشرقي حتي أبوعجيلة، ومنها إلى العوجة بفلسطين.

3- طريق الشط - نخل - رأس النقب - طابا:

ويبلغ طوله نحو (236) كم، وهذا يبدأ من الشط شرق نفق أحمد حمدي، ويتجه شرقاً إلى صدر الحيطان، ثم إلى نخل ويمتد حتى رأس النقب ومنها إلى طابا، ومن رأس النقب يتصل بطول (116) كم إلى ميناء نوبيع من خلال وادي تيران.

4- طريق القنطرة شرق جنوباً إلى الشط وحتى شرم الشيخ - نوبيع - رأس النقب - طابا:

وهو يمتد بمحاذاة خليجي السويس والعقبة، وهو يمتد من القنطرة شرق بمحاذاة قناة السويس إلى شط، ثم يستكمل مسارة جنوباً على الساحل الشرقي لخليج السويس من شط إلى رأس سدر فالطور حتى شرم الشيخ عند التقاء خليجي السويس والعقبة، ويكمل المسار من شرم الشيخ على الساحل الغربي لخليج العقبة إلى ذهب ونوبيع وطابا، بطول كلي حوالي (694) كم.

5- طريق رأس سدر - القسيمة:

وهو طريق الحدود الشرقية والذي يبلغ طوله نحو (222) كم، وهو يمتد من رأس سدر على الساحل الشرقي بالجزء الشمالي من خليج السويس في اتجاه الشمال الشرقي لسيناء إلى صدر الحيطان فالحسنة ثم القسيمة.

6- طريق الحدود من رفح إلى رأس النقب:

ويبلغ طوله حوالي (245) كم، وهو يسير بمحاذاة الحدود الشرقية لمصر مع رفح شمالاً حتى شرق رأس النقب جنوباً، ويتقطع مع طريق الشط - رأس النقب.

7- طريق العريش-بئر لحفن إلى الحسنة ونخل:

يبلغ طوله حوالي (153) كم، وهو يمتد من العريش إلى بئر لحفن، ومنها جنوباً إلى الحسنة ماراً بجبل لبنى ثم إلى نخل، وهو من المحاور التي تربط شمال سيناء بجنوبها.

8- طريق بئر العبد-المغارة وبئر العبد - بئر تمارة:

ويبلغ طوله حوالي (85) كم، وهو يبدأ من مدينة بئر العبد بالشمال ويتجه جنوب شرق إلى جبل المغارة حتي يصل إلى بئر الحمة على طريق الإسماعيلية-العوجة،

ويمتد أيضاً من جبل البرقة وعلى بعد (38) كم جنوباً إلى مطار المليز ثم إلى تمارة (44) كم.

9- طريق الطور أبو زنيمة (وادي فيران) - سانت كاترين - مفرق دهب نوبيع:

ويبلغ طوله حوالي (205) كم، ويفترق هذا الطريق وادي فيران حتى يصل إلى مدينة سانت كاترين، ومنها يمتد شرقاً من خلال وادي مرة إلى وصلة دهب ونوبيع، ويرتفع الطريق حتى منسوب يصل إلى (1700) فوق سطح البحر.

10- طريق مفرق البحيرات على قناة السويس شرق ميت أبو الكوم الجديد إلى المليز وحتى مفارة 161:

ويبلغ طوله حوالي (122) كم وهو يمر بوادي الجدي، ويقطع مع طريق بالوظة- رأس سدر- والطريق بعرض (705) م (الهيئة العامة لتخطيط العمراني: 2011، ص154). (أنظر الخريطة رقم 3.2).

ب- السكة الحديدية:

حالياً لا يوجد سوى خط سكة حديد وحيد يمتد من شرق القناة ومحافظة الإسماعيلية ويتجه صوب الشمال ثم الشرق، ومن المخطط له أن يصل الخط مدينة رفح على الحدود المصرية الفلسطينية، ويبلغ طول سكة الحديد (255) كم من الإسماعيلية/العريش/رفح ويتضمن الخط 13 محطة، ثم الإنتهاء من إنشاء (6) محطات وهي القنطرة شرق/جلبانة/بالوظة/رمانه/نجيله/بئر العبد (مباشر: 1995، ص78).

ويمكن تحديد محاور الحركة الحديدية والتي من شأنها المساعدة الإستراتيجية في تنمية شبه جزيرة سيناء وهي:

1- محور الخط الساحلي القديم بشبه جزيرة سيناء من الإسماعيلية وحتى رفح بمسار مقارب لمساره السابق إلى القنطرة وبئر العبد والعريش ورفح.

2- محور أوسط من الإسماعيلية إلى بئر الجفجافة، ثم إلى بغداد ويمكن أن يتجه شمالاً إلى لحفن والعريش، وكذلك جنوباً إلى الحسنة ونخل.

3- محور شمالي جنوبي يربط شرق بورسعيد بالقنطرة، ومنها إلى كوبري السكة الحديدية إلى الإسماعيلية.

ت- الموانئ البحرية:

تمتلك شبه جزيرة سيناء جبهات متعددة من كل الاتجاهات تقريباً، فالبحر المتوسط وبحيرة البردويل تحدها من الشمال، وخليجي العقبة والسويس يحدها من الشرق والغرب ويلتقيان عند الرأس الجنوبي لشبه جزيرة سيناء وليكونا معاً البحر الأحمر، كما يحدها أيضاً من الغرب قناة السويس وبحيراتها المرة والتمساح.

وتتميز هذه الجبهات بتنوع خصائصها الجغرافية بدرجة كبيرة، مما يعطيها ميزة التنوع في وظائفها ودرجة الاستفادة منها كمواضع جيوسراتيجية في شبه جزيرة سيناء، فوقع سيناء على ساحل البحر المتوسط يفتح المجال أمام اتصالها بالعالم الخارجي وخاصة مجموعة دول البحر المتوسط، أما خليج السويس فهو الامتداد الطبيعي لخطوط النقل الحربي المار عبر قناة السويس ذهاباً وإياباً، وبالطبع فإن خليج العقبة يعتبر شرياناً حيوياً واستراتيجياً لعدة دول في مقدمتها تأتي الأردن ثم المملكة العربية السعودية، وأخيراً الكيان الصهيوني (الفرمان: 2003، ص73).

ويوجد في شبه جزيرة سيناء أربعة موانئ والكثير من الأرصفة البحرية الإستراتيجية والمتمثلة في:

1- ميناء نويبع:

يوجد في الميناء ثلاثة أرصفة بحرية وإجمالي أطوالها (255) م وبعمق (8) م، كما وأن الميناء مزود بصالات السفر والوصول وهو ميناء مجهز بكافة الخدمات.

2- ميناء شرم الشيخ:

يوجد في الميناء ثلاثة أرصفة وإجمالي أطوالها (710) م وبعمق (10) م، ويوجد أيضاً خط ملاحي سريع يربط الغردقة وشرم الشيخ ويقوم بنقل الركاب والسيارات.

3- ميناء الطور:

ويبلغ إجمالي مساحة الميناء (43000) م² تقريباً، ويعمل حالياً في إستقبال الوحدات العاملة مع شركات البترول الموجودة في منطقة البحر الأحمر، كما ويستقبل السفن السياحية والبضائع.

4- ميناء العريش:

ويبلغ إجمالي أطواله (242) م، ويقع شرق قرية أبو صقل ويستخدم لتصدير خامات الفحم والرمل والملح والأسمنت وغيرها، كما يستخدم في الوقت الحالي للصيد، ويستطيع إستقبال السفن ذات الحمولات حتى (15) ألف طن تقريباً (محافظات سيناء: خدمات النقل والمواصلات: 2009).

5- النقل الجوي (المطارات):

يُعتبر النقل الجوي أحدث أنواع النقل التي شهدتها شبه جزيرة سيناء، وقد ارتبط وجوده بالأهمية الجيوستراتيجية والعسكرية لسيناء، حيث أن النقل الجوي ظل قاصراً على الاستخدامات العسكرية منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية الستينات، فقد تم تشغيل مطار العريش لخدمة حركة النقل المدني منذ عام 1960م، ثم توقفت الحركة بالمطار في عام 1967م على أثر الإحتلال الإسرائيلي لسيناء، واستمر الحال إلى أن تم تحرير سيناء وما تبعه من تطوير لعدد من المطارات العسكرية وتحويلها إلى مطارات مدنية لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والسياحية التي زاد الطلب عليها بمرور الوقت، ويوجد في سيناء ثلاثة عشر مطاراً، وفيما يلي عرض أهم المطارات في شبه جزيرة سيناء:

1- مطار العريش:

يقع إلى الجنوب من مدينة العريش بحوالي (6) كم، وهو مخصص لخدمة حركة الركاب الداخلية والخارجية، وهو مجهز ليستقبل مختلف أنواع الطائرات، وقد شهد المطار تطوراً ملحوظاً في الفترة الأخيرة، كما ويتسع مطار العريش لـ (250) راكب، ويبلغ طول مدرج الهبوط والإقلاع حوالي (3) كم وعرضه (50) م.

2- مطار شرم الشيخ:

تبلغ الطاقة الاستيعابية للمطار (1200) راكب/ساعة، ويستوعب أيضاً (24) موقف للطائرات وبمختلف أحجامها، وهو من أهم المطارات السياحية في مصر، يستحوذ وحده على أكثر من (50)% من حجم النقل الجوي في سيناء، ومزود ببرج مراقبة متحرك ومعدات نظام هبوط آلي.

3- مطار الطور:

يبلغ طول ممره (3) كم وعرضه (45) م، والترمك يتسع لـ (6) طائرات مختلفة الأحجام، وفيه صاليتين مجهزتين للقادمين والمغادرين، ويعمل المطار من الشروق إلى الغروب، وتتركز خدماته في مجال طائرات الإنقاذ المروحية وحركة الطائرات الصغيرة العاملة في الشؤون الإدارية.

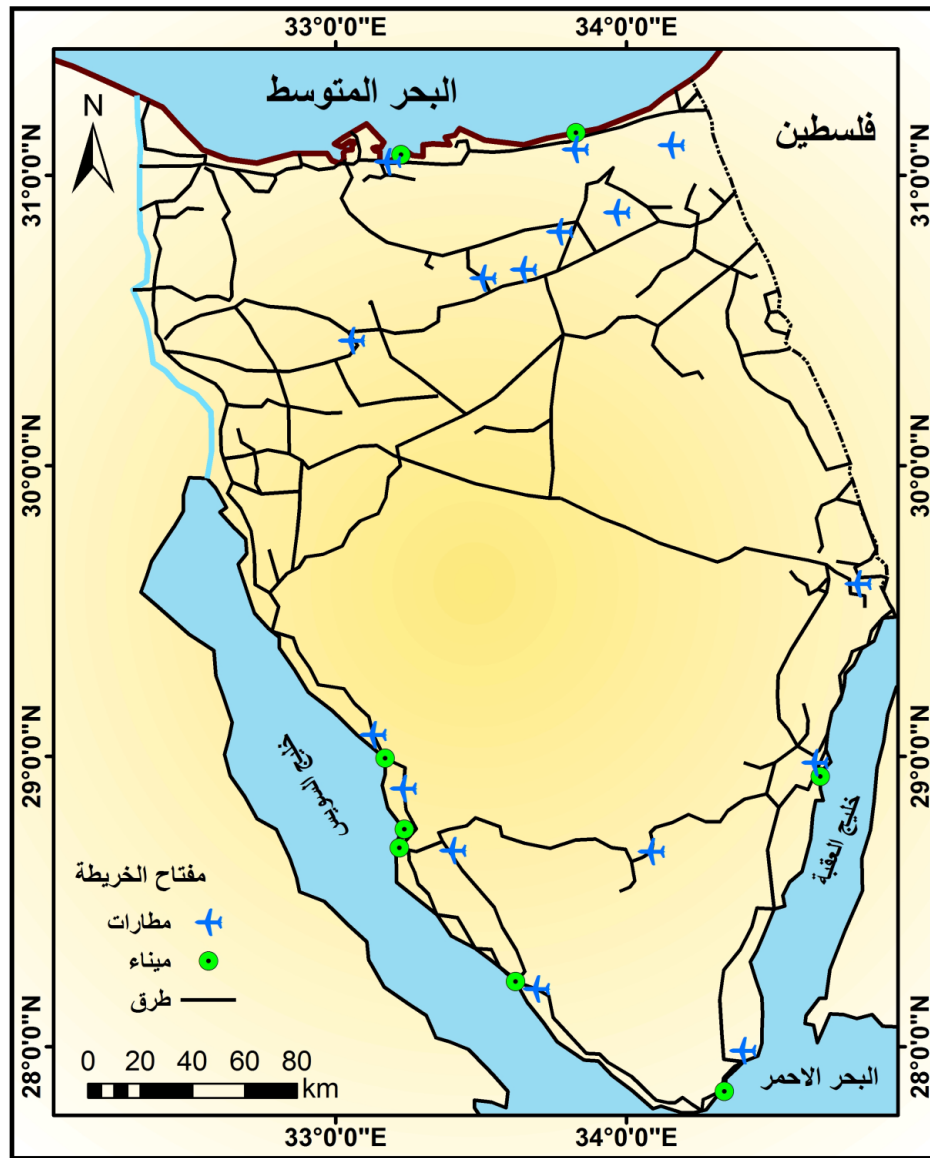
4- مطار سانت كاترين:

ترجع أهمية هذا المطار إلى الأهمية السياحية لمنطقة سانت كاترين التي تتمتع بالعديد من المزارات السياحية الدينية، ويواجه المطار منافسة واضحة من أنماط النقل الأخرى، وخاصة لما تتمتع به المنطقة من مظاهر طبيعية تجذب سياحة السفاري، ويعني ذلك تفضيل السائحين السفر بالمواصلات البرية إلى المنطقة، ويعمل المطار على الرحلات المحلية والدولية وبصفة غير منتظمة ويتسع المطار لـ (150) راكب.

5- مطار رأس النقب:

ولهذا المطار أهمية دولية، وذلك نظراً لموقعه الجغرافي الإستراتيجي بالقرب من الحدود الدولية لثلاثة دول هي: جمهورية مصر العربية والمملكة الهاشمية الأردنية وفلسطين، ويوجد في المطار صالة ركاب تتسع لـ (100) راكب، ويستقبل المطار الرحلات المحلية والدولية وبصفة غير منتظمة (العثمان: 2011، ص 241).

شكل (3.2): مواقع الطرق والمواصلات في شبه جزيرة سيناء.



المصدر: أطلس سيناء (2011)م ويتصرف من الطالب

ونظراً لما تقدم يمكن القول بأن النقل والمواصلات في شبه جزيرة سيناء في وضعية جيدة باستثناء الطرق البرية وذلك بسبب وجود مناطق الصحراء والكثبان الرملية في الوسط وعدم وجود سكان في هذه المنطقة، حيث أهمل إنشاء الطرق البرية إليها، على الرغم من أن هذه المنطقة لها أهمية عسكرية واستراتيجية، ولا شك أن التكوينات الرملية تؤثر بالسلب في إنشاء الطرق وتعبيدها، من ثم تكاليف إنشائها المرتفعة، يضاف إلى ذلك ضرورة متابعة حركات الرمال وخاصة مناطق الكثبان الرملية المتحركة في الوسط، ومع ضرورة التعرف على اتجاهات حركة الرمال وسرعتها وموسميتها، كذلك التعرف على اتجاهات حركة الرياح وسرعتها، وبالطبع فإن هناك حلول هندسية عديدة لحسم هذه المشكلة، أبسطها توفير كاسحات لإزالة الرمال حول الطرق، كما ويوجد معوقات تقف أمام قطاع النقل والمواصلات البرية في شبه جزيرة سيناء، وفي مقدمة هذه المعوقات طبيعة الأرض والتضاريس الوعرة وخاصة جنوبها، ومنطقة خليج العقبة تعد من أكثر المناطق تعرضاً للزلازل، وذلك لوجودها عند حدود الفيلق العظيم، وقد تعرضت المنطقة لهزات زلزالية أثرت على ميناء نوبيع في المنطقة، وأما بالنسبة للطرق الساحلية في الشمال فقد أثر عليها ظاهرة تآكل السواحل وهذا يمكن حله بوضع مصدات صخرية تحمي الطرق والمواصلات على ساحل سيناء.

ومن وجهة النظر أن هنالك مواطن قوة ومواطن ضعف في عامل النقل والمواصلات في شبه جزيرة سيناء، حيث أن الطرق البرية تعتبر من مواطن الضعف وذلك لعدم تغطيتها لجميع مناطق سيناء الجغرافية، لدرجة أنها تكاد تنعدم في منطقة الوسط، وهناك مواطن قوة جيوسراتيجية في عامل النقل البحري والنقل الجوي حيث تعدد الموانئ والمطارات وتعدد خصائصها ووظائفها، ومن هنا فإن عامل النقل والمواصلات في شبه جزيرة سيناء من الممكن أن يكون مصدر قوة فعالة إذا ما أهتمت به الدولة المصرية، كون شبه جزيرة سيناء منطقة جغرافية استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لجمهورية مصر العربية بالدرجة الأولى.

ثالثاً: الموارد المعدنية:

تسهم الموارد المعدنية بأهمية إستراتيجية متميزة تفوق باقي موارد الثروة الأخرى، لطالما أنها تعد حجر الزاوية في تطور النشاط الاقتصادي وكذلك السياسي، وتعد الموارد المعدنية من العوامل المؤثرة في قوة الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما أن الثروة المعدنية المستخرجة من باطن الأرض وغير المستخرجة تعد من العناصر الهامة في تحديد رفاهية المجتمع وتحديد منسوب ومدى قوة الأمن القومي في الدولة (دويكات: 1999، ص79).

ولعل شبه جزيرة سيناء أول مناجم مصر القديمة، ولعلها أقدم مناجم العالم المعروفة في التاريخ، وبالرغم من توفر احتياطات مؤكدة للعديد من الخامات التعدينية إلا أن عمليات استغلالها مازالت محدودة، وفيما يلي بيان بالموقف الراهن للأنشطة الإستخراجية القائمة:

1- رمال الزجاج:

يتم العمل حالياً في ثلاثة محاجر لرمال الزجاج عالي النقاء، والذي يصلح لصناعة الزجاج الفاخر والبلور والعدسات الطبية، ويقدر الإنتاج السنوي لهذه المحاجر الثلاثة بنحو (90) ألف طن.

2- الجبس:

تنتشر خامات الجبس لمسافات طويلة على شاطئ خليج السويس، ويوجد حالياً ثلاثة محاجر كبيرة لإستخراج خام الجبس، ينتج أحدهما جبساً يستخدم في استصلاح الأراضي الملحية (جبس زراعي)، ويقدر الإنتاج السنوي للمحاجر الثلاثة بنحو (300) ألف طن.

3- الحجر الجيري والدولوميت:

تُعد المحاجر التي يتم استخراج الحجر الجيري والدولوميت منها محدودة في الوقت الراهن، وتتنحصر في تلك التي تغذي مصنع الفيرومنجنيز بأبو زنيمة، وتقدر الطاقة

الإنتاجية السنوية بـ (100) ألف طن، بالإضافة إلى محجرين في شمال مدينة طور سيناء بطاقة إنتاجية سنوية تقدر بـ (40) ألف طن.

4- الرخام والجرانيت:

يجري حالياً استخراج أنواع مختلفة من الرخام والجرانيت وبألوان متعددة في مواقع شتى في شبه جزيرة سيناء مثل وادي فيران ونوبيع وسانت كاترين، والإنتاج الحالي في هذه المحاجر بدائي وغير منتظم ويقدر الإنتاج السنوي بحوالي (22) ألف طن.

5- المنجنيز:

تتم عمليات الاستخراج في الوقت الراهن من أربعة مناجم ويقدر الإنتاج السنوي بـ (18) ألف طن، ويقوم مصنع الفيرومنجنيز حالياً بإنتاج سبيكة الفيرومنجنيز معتمداً على الخامات المحلية والمستوردة ويبلغ إنتاجه السنوي بنحو (30) طن.

6- الكاولين:

ويجري استخراج خام الكاولين من عدة مناجم، ويتم تسويق هذه الخامات لشركات الحراريات والخزف الصيني، بالإضافة إلى تصدير جزء من الإنتاج للدول العربية، ويقدر إنتاج سيناء السنوي من الكاولين بنحو (40) ألف طن، ويقدر الإحتياط بحوالي (9,5) مليون طن.

7- الفحم:

يُستخرج من منطقة جبل المغارة في شبه جزيرة سيناء، والاحتياطي المؤكد منه حوالي (27) مليون طن، ويستخدم في صناعة فحم الكولا لـلصناعة الحديد والصلب، وفي توفير الكهرباء.

8- الكبريت:

يوجد في منطقة العريش ورفح ويقدر الاحتياطي منه بـ (2) مليون طن، ويستخدم الكبريت في الصناعات الكيميائية والأسمدة.

9- الطفلة الكربونية:

تتواجد في منطقة جبل المغارة، ولبنى، وجبل الحلال، والبروك، باحتياطي يصل إلى (1805) مليون طن، وتمتاز بارتفاع نسبة الألومينا فهي من الأنواع عالية الجودة، ويستخدم في صناعة الأسمنت وعمليات حفر الآبار وتكرير الزيوت والطوب الطفلي.

10- كلوريد الصوديوم (الملح):

يُستثمر من الملاحات في شمال شبه جزيرة سيناء وخاصة من بور فؤاد ومن السبخات التي تنتشر حول بحيرة البردويل، كملاحه الروضة ويبلغ متوسط إنتاجها بـ (700) ألف طن سنوياً، ويستخدم كملح طعام وفي الصناعات الغذائية والكيمائية.

11- النحاس:

ويوجد في وادي السمرة والرقطة والرحية وفيران، ويوجد في صورة كربونات النحاس أو سليكات النحاس في خطوط التهشيم ومع العروق التي تقطع الصخور المتحولة والصخور الجرانيتية والديورينية، وتبلغ نسبة النحاس الفلز من (4-8,9) % (الهيئة العامة لتخطيط العمراني: 2011، ص93).

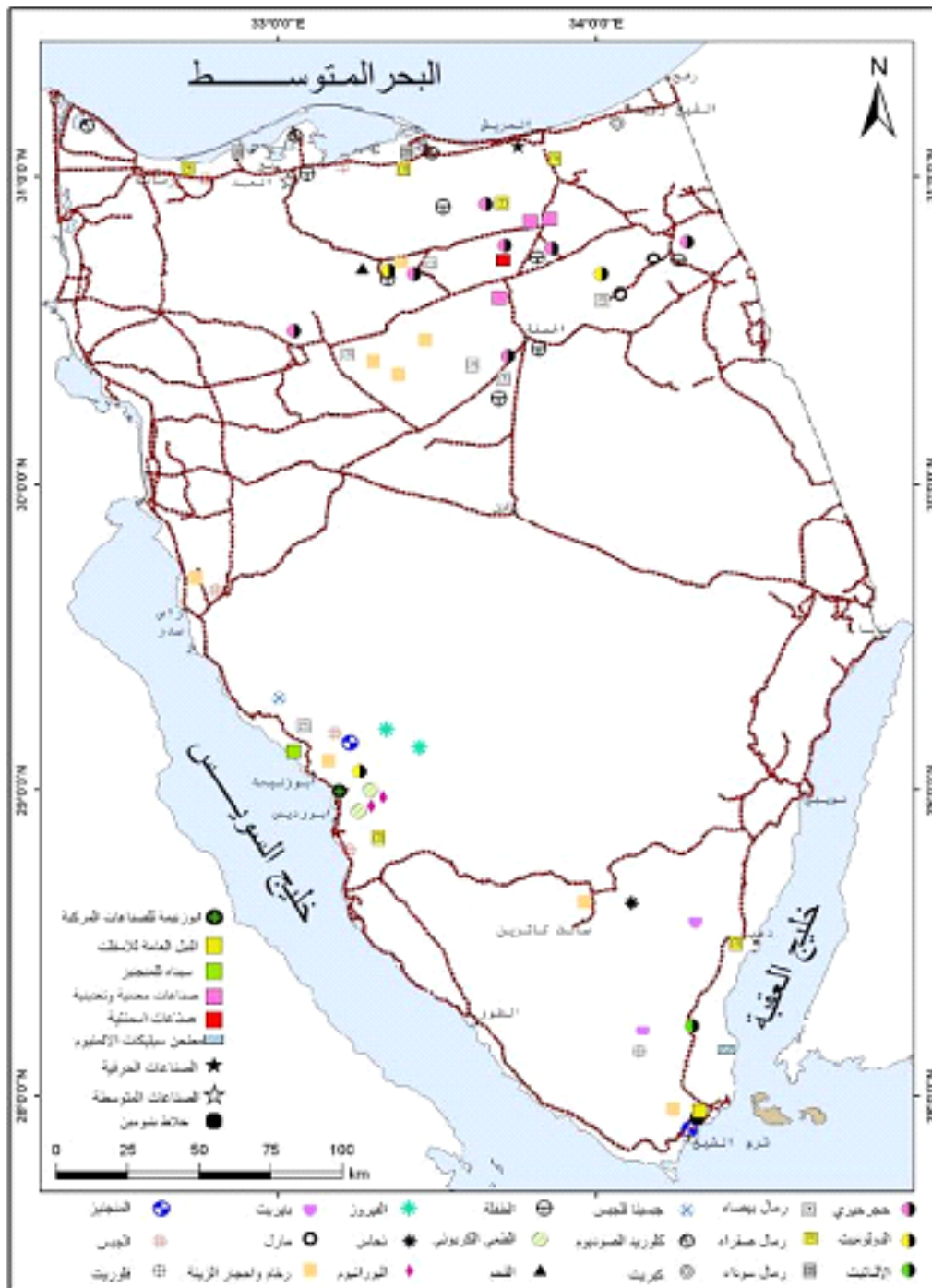
أ- خامات مواد البناء:

تُعتبر شبه جزيرة سيناء من أهم مناطق مصر الجيولوجية بالرغم من صغر مساحتها مقارنة بمساحة الصحراء الشرقية والغربية وذلك لتنوع صخورها واحتوائها على العديد من الثروات المعدنية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة، والتي تشتمل على خامات ذات طابع استراتيجي اقتصادي، ومنها على سبيل المثال الأحجار الجيرية والدولوميتية والرملية والطفلات الصحراوية والزلط والتربة الزلطية، كما توجد خامات مواد البناء بسيناء بكميات ونوعيات كثيرة على هيئة طبقات سمكية ذات امتداد كبير أو على هيئة طبقات سطحية تختلف في سمكها على حسب اتساع الأودية التي تحتويها مثل: التربة الزلطية أو على كتبان ومسطحات واسعة الانتشار مثل الرواسب الرملية، أما البازلت

فتتواجد على هيئة سدود طفالية قاطعة في صخور الأقدم وتظهر على سطح الأرض في كثير من المواقع.

وتستخدم هذه الخامات في أغراض البناء والتشييد، إما بحالتها أو بعد تحويلها إلى مواد أخرى تخدم هذه الأغراض، فالخامات التي تستخدم بحالتها هي أحجار الدبش الجيرية والدولوميتية والرملية والبازلت والزلط، ومن الخامات التي يتم تحويلها الطفلة الصحراوية وتستخدم في تصنيع طوب البناء والأحجار الجيرية، والطفلة الرملية في تصنيع الأسمنت، وتقدر كمية الإنتاج السنوي في سيناء من الحجر الجيري بـ (300,000) م³، والطفل الصحراوية (50,00) والرمال (3,500,000) م³، والزلط والتربة الزلطية (800,000) م³، ويقدر مستوى الدخل السنوي بـ (9173) مليون جنيه مصري (أنظر الخريطة رقم 3.3) (بشاي: 2001، ص 22) .

شكل (3.3): توزيع المعادن في شبه جزيرة سيناء.



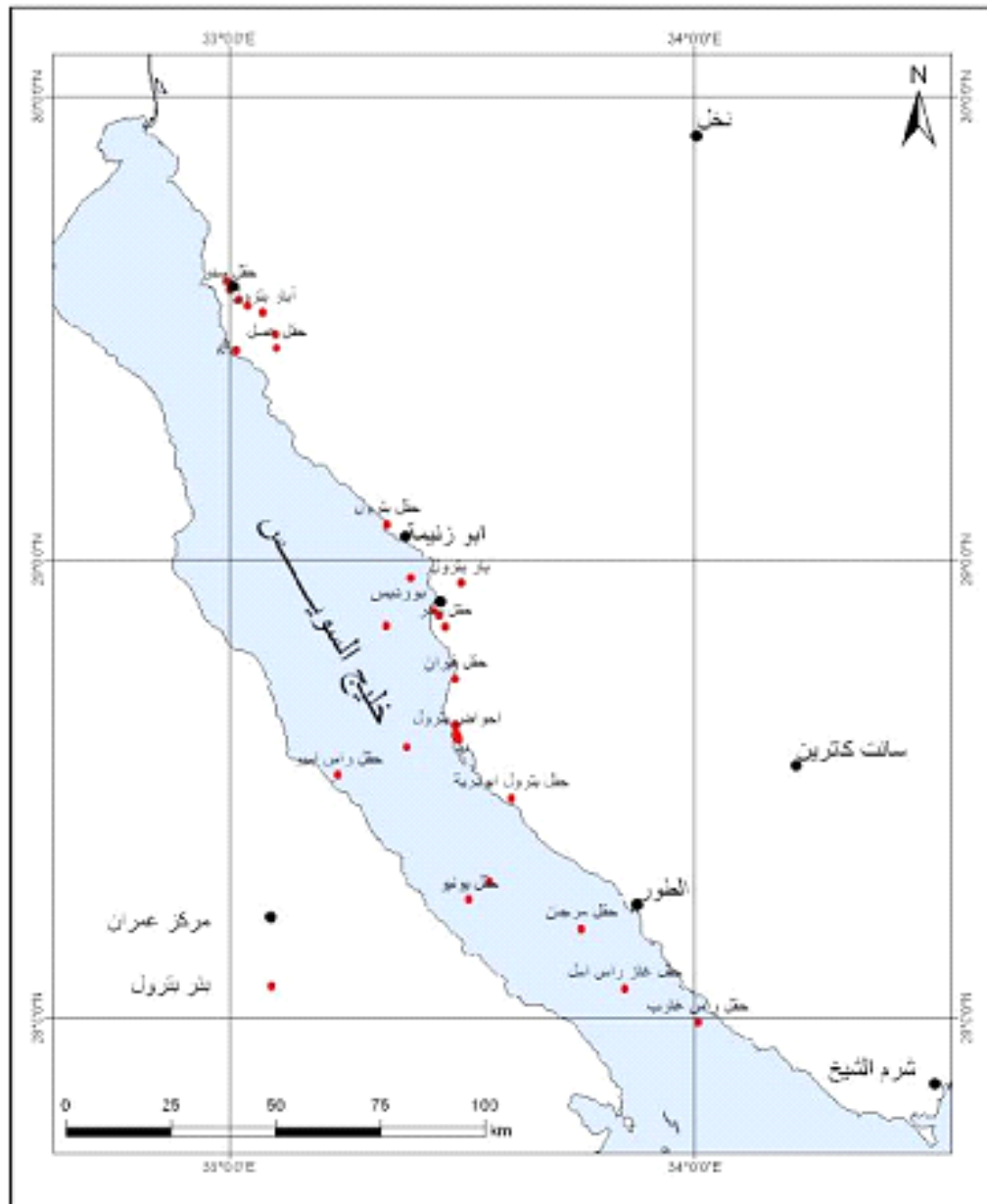
المصدر: أطلس شبه سيناء (2011م)

ب- الثروة البترولية:

ليس هناك من شك في أن النفط مدفون في صخور شبه جزيرة سيناء وفي المناطق السطحية عند الشاطئ، وكان أول اكتشاف للنفط في سيناء عام 1946م في خليج السويس، ومنذ ذلك الوقت تم التحقق أن خليج السويس بأكمله والمناطق المجاورة للأحزمة الساحلية تشكل مخزون استراتيجي من النفط، وهناك الآن عدد من المنصات البحرية لآبار البترول (أنظر شكل رقم 3.4) والتي تنتج كميات كبيرة من البترول الخام تصل إلى (60%) من إجمالي إنتاج مصر من البترول الخام، وتوجد حقول مرجان وأكتوبر في المناطق الجنوبية والغربية من خليج السويس، وتوجد حقول بلاعيم البحرية والبرية بالقرب من البحر الأحمر في شبه جزيرة سيناء، وتوجد عمليات دعم النقل الخاص بشركات البترول، وإلى الجنوب من أبو رديس يتم تخزين البترول الخام ثم يضخ من خلال خطوط برية إلى السويس لتغذية شركة النصر لتكرير البترول التي تصل طاقتها إلى (146) ألف مليون برميل في اليوم، وفي جنوب سيناء يوجد معمل تكرير وادي فيران الذي تبلغ إنتاجيته بحوالي (8500) بليون برميل في اليوم، وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية للبترول إلا أن البترول على طول خليج السويس يوفر فرص عمل قليلة في جنوب سيناء، ففي عام 2006م مثلاً، أوضح تعداد السكان في جنوب سيناء وجود (358) عامل فقط يعملون في مجال استخراج البترول، و(450) عامل في تكريره (الهيئة العامة للإستعلامات: قطاع الاقتصاد المصري 2008) (أنظر الخريطة رقم 3.4).

ومما سبق يمكن القول بأن شبه جزيرة سيناء تنعم بمكانة مميزة في مجال الثروة البترولية، فهي تهيمن على نحو (60%) من إجمالي الاحتياطي المؤكد للنفط الخام المحلي، وإجمالي (1%) من النفط الخام العالمي، وحسب الشركات البترولية المعتمدة في سيناء تقدر كمية الإنتاج اليومي للبترول في شبه جزيرة سيناء بـ (146) ألف مليار برميل/يوم في شركة النصر و(8500) بليون برميل في شركة وادي فيران، هذا النفط يشكل محور الصراع الاقتصادي السياسي الدائر في المنطقة الجغرافية لشبه جزيرة سيناء.

شكل (3.4): أماكن توزيع آبار النفط والغاز الطبيعي في شبه جزيرة سيناء.



أطلس سيناء (2011م)

ونظراً لهذه الأهمية للنفط فقد نلاحظ بأن السياسة الاستعمارية في العالم قد تأثرت إلى حد بعيد بالتوزيع الجغرافي للموارد النفطية، وأنه ليس غريباً أن نسمع الكثير من التصريحات الإسرائيلية التي تؤكد بأن شبه جزيرة سيناء تمثل بعداً للأمن القومي الإسرائيلي، وهذا يعني أن الاحتلال أو السيطرة على منطقة شبه جزيرة سيناء من أي

جهة أخرى يشكل خطراً على المصالح الإسرائيلية ويهدد أمنها، ولهذا فإن شبه جزيرة سيناء جزءاً مهماً من المعادلة الاقتصادية والسياسية العالمية.

وعموماً يمكن القول بأن الثروة البترولية في شبه جزيرة سيناء لعبت دوراً كبيراً في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، كما وأن العوائد النفطية لها تأثير مباشر على زيادة القوة لسيناء، هذا ويعد البترول مصدراً من مصادر القوة الجيوستراتيجية لشبه جزيرة سيناء.

ت - الغاز الطبيعي:

يُعد الغاز الطبيعي المصدر الثاني للطاقة المنتجة بعد النفط من حيث الأهمية في شبه جزيرة سيناء، ويوجد الغاز الطبيعي في سيناء مصاحباً للنفط أو موجود في حقول مختلفة، ويستخدم الغاز الطبيعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مصدراً للطاقة ويساهم أيضاً بصورة رئيسية كوقود في محطات توليد الكهرباء ومصافي تكرير النفط، وأستخدم الغاز الطبيعي في كثير من الصناعات البتروكيميائية (سيان: 2011، ص 133).

وتملك شبه جزيرة سيناء نحو (1%) من إنتاج الغاز الطبيعي العالمي، كما أن مساحة استكشاف الغاز الطبيعي في سيناء تبلغ حوالي (19) كم² على طول خليج السويس، ويقدر الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في شبه جزيرة سيناء خلال العشر سنوات الماضية بـ (57) تريليون قدم مكعب، ليرتفع إجمالي احتياط سيناء من الغاز الطبيعي إلى ما يقارب (78) تريليون قدم مكعب، وتصدر (24%) من الكميات المستخرجة (وزارة النفط والبترول: 2011).

وانضمت مصر لنادي مصدري الغاز الطبيعي في القرن الحالي لتحتل المركز السادس عالمياً في هذا المجال الهام، هذا وقد بلغت قيمة صادرات الغاز الطبيعي والمسال خلال عام 2008/2007 حوالي (3,3) مليار دولار أمريكي وتمثل (21%) من إجمالي صادرات قطاع الغاز الطبيعي، ويتم تصديرها إلى الأردن والكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا وفرنسا واليابان والهند وكوريا الشمالية

والمكسيك واليونان وتايوان والصين، وقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية في صناعة البترول والغاز الطبيعي لعام 2008/2007 حوالي (55) مليار دولار، كما بلغ إجمالي الاستثمارات الوطنية والمحلية خلال تلك الفترة حوالي (30) مليار جنيه (الهيئة العامة للاستعلامات، قطاع الاقتصاد المصري: 2004).

ويعتبر إنتاج الغاز الطبيعي من أهم الثروات الاستراتيجية لشبه جزيرة سيناء، وهذا يزيد من أهمية موقع سيناء في الأمن القومي المصري، وكذلك الأمن الاقتصادي الإقليمي للمنطقة، كما وأن الخط الموحد للغاز الطبيعي الذي عبر قناة السويس وشبكة خطوط الغاز الطبيعي التي امتدت ويمكن أن تمتد لأي مكان في سيناء، تعمل على رفع منسوب الصناعات الثقيلة بسيناء.

ونظراً لما تقدم نلاحظ أن شبه جزيرة سيناء هي نواة استراتيجية للغاز الطبيعي في الوطن العربي، مما يزيد الأهمية الجيوستراتيجية المحلية والإقليمية وحتى العالمية لشبه جزيرة سيناء، والتي تعتبر نقطة استراتيجية ومصدراً هاماً من مصادر الطاقة العالمية.

رابعاً: السياحة وأهميتها الاقتصادية والسياسية لسيناء:

يُعتبر السياحة في شبه جزيرة سيناء من أهم مصادر الدخل القومي في جمهورية مصر العربية، حيث تشغل (11%) من إجمالي الناتج القومي، كما ويعمل بها بصورة مباشرة حوالي (1,2) مليون عامل، بالإضافة إلى أنها تعتبر مصدر أساسي لتمويل مصر بالعملية الصعبة، لهذا تعد السياحة عامل من عوامل القوة الاقتصادية والسياسية لشبه جزيرة سيناء، التي يقدر الدخل القومي فيها حوالي (3,4) مليار دولار، وتقدر أعداد السياح الوافدة إلى سيناء في عام 2002/2001 بـ (4) مليون سائح (الحوامة: 2006، ص 64)، وقد اجتمعت على أرض سيناء كل مقومات السياحة حتى نكاد أن نقول أنه لا يوجد إقليم في العالم فيه عناصر الجذب السياحي كما هو الحال على أرض سيناء. ويمكن تلخيص أهم أنماط السياحة في شبه جزيرة سيناء.

جدول (3.4): التوزيع العددي والنسبي للإسكان السياحي والطاقة الاستيعابية بسيناء
عام(2003م)

المنطقة السياحية	الفنادق السياحية		الغرف السياحية		الأسرة السياحية		نسبة (*) الأشغال %
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
العريش	8	3.4	547	1.5	1094	1.5	16.1
شرم الشيخ	109	46.8	20881	56.8	41762	56.9	48.7
نبق	12	5.2	3762	10.3	7524	10.3	6.8
الطور	5	2.1	227	0.6	454	0.6	5.4
دهب	21	9	1331	3.6	2662	3.6	24.9
سانت كاترين	7	3	438	1.2	876	1.2	63.1
رأس سدر	16	6.9	1234	3.4	2468	3.4	4.8
طابا ونويبع	55	23.6	8271	22.5	16542	22.5	43.4
جملة سيناء	233	26.9	36691	31.2	73382	31.2	56.0

المصدر: (محمود: 2005، ص250)

ورغم الامكانيات السياحية غير المستغلة وتلك الامكانيات السياحية المقيدة والتسهيلات السياحية العامة في مناطق النمو السياحي العشوائي إلا أنه مازالت الامكانيات السياحية العاملة تجذب أنشطة سياحية وتحقق طلباً يفوق عرض التسهيلات السياحية بسيناء إذا ما قورنت بالمناطق السياحية الأخرى بالجمهورية، كما تختلف موازين العرض والطلب السياحي بين محافظتي الإقليم، ويظهر ذلك في أن الطلب السياحي أكثر من عرض التسهيلات السياحية بمحافظة جنوب سيناء، مما يؤثر على إمكانية استمرار التنمية بها، وإنشاء تسهيلات للسكن السياحي في إطار أنماط الطلب غير المتاحة، بينما تظل موازين السوق السياحي بشمال سيناء شبه متعادلة بين الطلب السياحي من جانب وعرض تسهيلات السكن السياحي من جانب آخر، ويمكن تلخيص أهم أنماط السياحة في شبه جزيرة سيناء (أنظر الخريطة رقم 3.5).

1- السياحة الدينية:

تُعتبر دير سانت كاترين والمقام في وسط شبه جزيرة سيناء من أهم الآثار الدينية والتي أمر بتشيدها الإمبراطور الروماني "جون ستتيان" ليحمي الرهبان في داخله، وهي

تقع في منطقة جبلية وعرة المسالك ومن حولها المناظر الطبيعية الجميلة، ويوجد بها مياه عذبة على بعد (130) كم من أبو زنيمة، وهو أشبه بحصن من حصون القرون الوسطى، وفي داخل صورها توجد الكنيسة الكبيرة التي يحفظ بداخلها الأيقونات والصناديق والأواني الذهبية والفضية وغير ذلك من النقائش والحلي، كما يوجد أيضاً مسجد مواجه للكنيسة وتوجد أيضاً مكتبة الدير المليئة بالمحفوظات.

ويوجد أيضاً من المعالم الدينية الوادي المقدس وبئر شعيب وعيون موسى وجبل موسى ومقام النبي هارون في سهل الراحة بوادي فيران، كما ويوجد أثر النبي صالح عليه السلام الذي يقع عند نقطة اتصال وادي مرة مع وادي الشيخ، وعلى بعد كيلو متر واحد بوجود قبر النبي صالح عليه السلام، وأيضاً من المعالم السياحية الدينية في سيناء طريق الخروج الذي سلكه نبي الله موسى وأتباعه من بني إسرائيل وطريق العائلة المقدسة الذي سلكه المسيح عليه السلام برفقة مريم العذراء ويوسف النجار في رحلته إلى مصر عبر شبه جزيرة سيناء، كما يوجد أيضاً طريق الحج السريع ويعرف باسم طريق المحامل والذي يمتد بين غرب السويس والعقبة عبر سيناء.

2- السياحة التاريخية والثقافية:

تضم شبه جزيرة سيناء العديد من الآثار والمناطق التاريخية التي تعود إلى عصور مختلفة: الرومانية والإغريقية والبيزنطية، مثل منطقة سراييط الخادم وتضم مجموعة من النقوش والآثار التي تعود إلى الأسرة الثامنة عشر، كما يوجد معبد شيدته سنوسرت الأول وهيكل للملوك، كما وتوجد الآثار التاريخية للعصر المملوكي، وقلعة صلاح الدين، وقلعة الجندي، وقلعة نوبيع، وجزيرة فرعون، كما ويوجد على أرض سيناء الآثار الأغريقية والرومانية والبيزنطية مثل (تل المخزن - تل الكنائس - تل الشهيد - تل المعمديات - تل كوثر - تل رفح - قلعة العريش) (الهيئة العامة للتخطيط العمراني: 2010، ص166).

3- السياحة الترفيهية والرياضية:

تتمتع شبه جزيرة سيناء بوجود مئات الكيلو مترات من الشواطئ ذات الرمال الناعمة والمياه الدافئة صافية الزرقة بكل ما تزجر به من أحياء مائية نادرة ومجموعة فريدة من الشعاب المرجانية، والإمكانيات العالية التي تلائم الاستجمام وممارسة الرياضة البحرية مثل رياضة الغوص والسباحة، ويوجد في سيناء شواطئ سياحية ذات شهرة عالمية، لذا فهي تضم إمكانيات الجذب السياحي مثل: القرى السياحية والفنادق والمحميات التي تناسب كافة المستويات، وتشتهر أغلب وإن لم يكن كل المدن السياحية في شبه جزيرة سيناء بهذا النوع من السياحة، وخاصة شرم الشيخ ودهب ونويبع (الغماز: 1997، ص 237).

4- الساحة العلاجية:

تمتاز منطقة سيناء بالهدوء، وانخفاض درجة الرطوبة، ووجود المياه الكبريتية التي تصلح للعلاج وأهم أماكن السياحة العلاجية هي: (العثمان: 2011، ص 236).

أ- **حمام فرعون:** وهو نبع كبريتي يقطع شمال أبو زنيمة بحوالي (22) كم، وهو عبارة عن مغارة في قلب الجبل طولها (30) متر، حيث العيون الكبريتية الساخنة التي تخرج من باطن الأرض بدرجة حرارة تتراوح ما بين (70) إلى (80)، وهي تستخدم في الاستشفاء من الأمراض الروماتيزمية والأمراض الجلدية.

ب- **حمام موسى:** يقع على مسافة (3) كم شمال مدينة الطور وهو عبارة عن نبع كبريتي يتدفق من جبل حمام موسى ويمكن استغلاله عالميا للاستشفاء وتبلغ حرارة العين (35) م°.

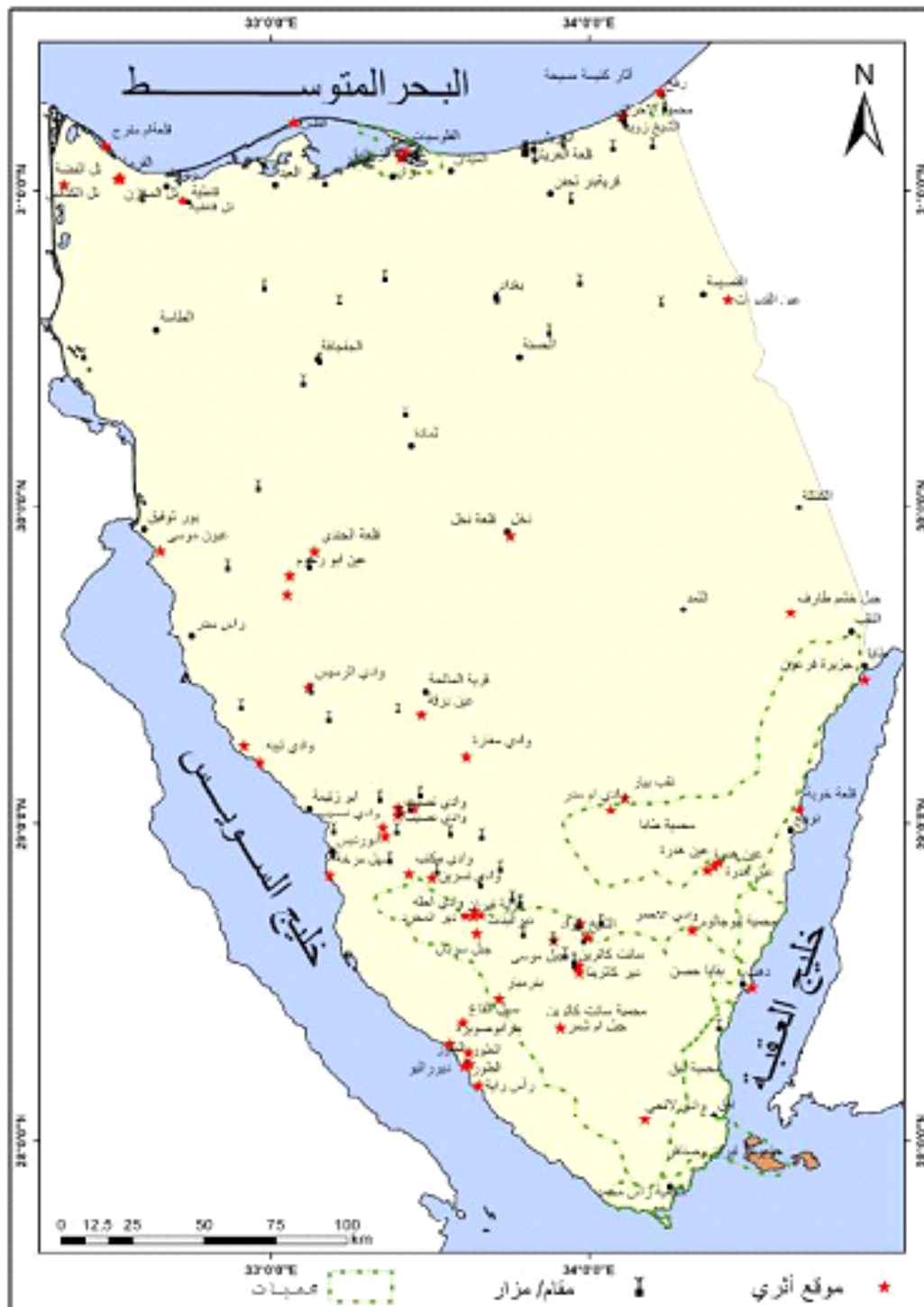
ت- **الأعشاب الطبية:** وتزخر أرض سيناء بالعديد من النباتات والأعشاب البرية ذات الفوائد الصحية الكبيرة، والتي يقبل عليها ويسأل عنها السياح.

تبين من دراسة الوضع الراهن مجموعة من المؤشرات التي تشكل محاور رئيسية للتنمية، منها ضرورة تشجيع سياحة الترانزيت للعابرين بقناة السويس كإحدى نوعيات السياحة الرئيسية السائدة بالإقليم، وتدعيم زيارة اليوم الواحد وبخاصة لسكان المحافظات

المزدحمة بالسكان في مناطق الاضططاف والشواطئ على طول قناة السويس كبديل شرقى لمنطقة الإسكندرية، والحفاظ على البيئة الطبيعية من التدهور وبخاصة في منطقة قناة السويس، وضرورة النهوض بخدمات المرافق والبنية الأساسية بسياء وبخاصة في الجنوب، والتي تشهد طفرة سياحية كبيرة وتوسعاً غير مسبوق في الإنشاءات الفندقية الأمر الذي يثير قضية النمو المتوازن للمرافق وأعمال البنية الأساسية، ولاسيما ما يتعلق بمحطات تحلية المياه والمعالجة ومحطات توليد الكهرباء وأعمال المطارات والمنافذ البرية والبحرية، بالإضافة إلى تطوير الخدمات السياحية للارتقاء بمستوى النشاط، كما تشير إحدى الدراسات إلى أن ما يقرب من 90% من الاستثمار السياحي المصري يتركز في المنتجعات والمراكز السياحية في جنوبى سيناء (Shackley, M.1999, P. 543)

تمتلك شبه جزيرة سيناء مقومات سياحية فريدة جعلتها قبلة أنظار الكثير من السياح على مدار العام، ولا يمكن لأحد أن يزور مصر إلا وتكون سيناء في جدول نشاطته، وتشغل السياحة مكاناً رائداً في الإقتصاد القومي لسيناء، حيث بلغ في عام 2008م عدد السياح القادمين إلى سيناء بـ (4,3) مليون سائح، وهذا يدل على أهمية شبه جزيرة سيناء السياحية، وأن السياحة هي عامل من عوامل القوة الإقتصادية التي تزيد من أهمية سيناء الجيوستراتيجية.

شكل (3.5): توزيع المواقع الأثرية والسياحية في سيناء.



المصدر: أطلس سيناء (2011م)

خلاصة الفصل الثالث

تُعد شبه جزيرة سيناء موقعاً جغرافياً متميزاً اقتصادياً، وذلك لتعدد الموارد الاقتصادية الاستراتيجية باستثناء قطاع الزراعة الذي يظهر مواطن الضعف المحتملة لعجز القطاع الزراعي عن توفير أهم السلع الاستراتيجية خاصة القمح، لهذا تضطر جمهورية مصر العربية لاستيراد القمح من الخارج مما يجعلها عرضة للقيود السياسية الخارجية، لكنها في مجال استزراع وإنتاج الأسماك تظهر سيناء بمظهر القوة الاستراتيجية حيث التنوع في إنتاج الأسماك ذات القيمة الغذائية والإقتصادية العالية والوصول إلى حد الاكتفاء الذاتي والأمن الإقتصادي في المنطقة.

تتمتع شبه جزيرة سيناء بأهمية جيوسراتيجية متميزة في مجال الثروة المعدنية بالأخص النفط والغاز الطبيعي احتياطياً وإنتاجياً وعائدياً، حيث أنها تنتج حوالي (1)% من الغاز الطبيعي والبتروال العالمي.

تتميز شبه جزيرة سيناء بقوة استراتيجية في مجال النقل والمواصلات وخاصة البحرية والجوية، حيث تعدد الموانئ الهامة والمطارات الاستراتيجية باستثناء قطاع النقل البري الذي يظهر مواطن الضعف وخاصة في وسط شبه جزيرة سيناء.

تتميز شبه جزيرة سيناء بالمواقع السياحية العديدة سواء كانت سياحة دينية أو علاجية أو ترفيهية، والتي بدورها تعود بالدخل الاقتصادي وجلب العملة الصعبة وبذلك تظهر جوانب القوة الجيوسراتيجية لعامل السياحة.

الفصل الرابع

الحدود السياسية لشبه جزيرة سيناء ومشكلاتها

أولاً: الحدود المصرية مع الكيان الصهيوني

ثانياً: نظرية الأمن الحدودي لإسرائيل وأثرها على الحدود السياسية لسيناء

ثالثاً: الحدود المصرية مع قطاع غزة

رابعاً: مشكلة الانفاق الواقعة على الشريط الحدودي بين قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء

تُعد الحدود السياسية الممتدة بين الدول، ظاهرة بشرية من الظواهر المدنية الحديثة حتى عندما تكون هذه الحدود مطابقة لحدود أقاليم طبيعية واضحة، والحدود السياسية تظهر على الخرائط كخطوط رفيعة تحدد الدول ولكن الواقع ليس كذلك فالحد السياسي: هو عبارة عن مسقط رأسي يقطع الغلاف الجوي والتربة وما تحت التربة للدول المتجاورة، والحدود السياسية تعني الفصل بين الدول والدول المجاورة وفي إطار هذه الحدود السياسية تمارس الدولة سلطتها ويكون لها حق الانتفاع بها واستغلالها وقد كانت الحدود من قبل عبارة عن نقط معينة تنفذ من خلالها التجارة وتقوم عندها محطات لتحصيل الضرائب (هارون: 2003، ص 184).

ونظرياً فإن وظيفة الحدود السياسية هي تقليل الاحتكاك والمنازعات بين الدول على أساس أن سيادة كل منها تتخذ بدقة وفق هذه الحدود، ولكن الواقع غير ذلك حيث تتميز خرائط العالم السياسية بالعديد من المشكلات التي ترتبط بالحدود السياسية بين الدول المجاورة (الدويكات: 1999، ص 122). ولشبه جزيرة سيناء حدود سياسية ذات طابع جيوسراتيجي، والتي تطل على دول مهمة سياسياً، وأهم هذه الحدود السياسية هي الحدود الشرقية والتي تتصف بالحدود البرية الوحيدة لشبه جزيرة سيناء، والمتمثلة بالتالي:

أولاً: الحدود المصرية مع الكيان الصهيوني:

تُعتبر الحدود المصرية مع الكيان الصهيوني من أخطر الحدود المؤثرة في دولة الكيان الصهيوني وهي الحدود التي تمر بين منطقتي سيناء والنقب، كما وأن الخطر الحقيقي على شبه جزيرة سيناء ومصر يأتي من حدودها الشرقية بالدرجة الأولى حيث يمثل الحد الشرقي لمصر عمقاً أمنياً مترابطاً مع التكوين السكاني والثقافي للدولة المصرية، لكن وجود الكيان الصهيوني كعامل طراً على الحدود الشرقية في مرحلة ما بعد الاستعمار ضاعف من حجم الخطورة التي تمثلها هذه الحدود، ويمتد هذا الخط الحدودي من خليج العقبة جنوباً حتى نقطة التقاء مصر مع قطاع غزة في آخر مدينة رفح، وهذا الحد يكاد يتماشى في قطاعه الجنوبي مع الحافة الإنكسارية الغربية للأخدود العظيم، وأهم قمم هذه الحافة والتي يمر بها خط الحدود هي العصافير،

نيشف، سحوب، ويتراوح ارتفاعها بين (300-800) متر فوق سطح البحر، كما يتميز القطاع الجنوبي من منطقة الحدود بشدة وتعقد تضاريسه، وتتعدد تكويناته الصخرية المتمثلة في الصخور النارية، والجرانيتية، والجيرية، والطينية، والحصوية، ويبدأ السطح في الانخفاض التدريجي كلما اتجهنا شمالاً حيث لا يزيد المنسوب عن (200) متر، وعلى الرغم من طول الحدود المشتركة بين شبه جزيرة سيناء و (الكيان الصهيوني)، فإن امتداد منطقة الحدود داخل نطاق صحراوي جاف قد قلل الضغط على الحدود، وأضعف من فرصة الاحتكاك عبرها.

وتتلخص الحدود المصرية مع الكيان الصهيوني في اتفاقية السلام التي أبرمت بين الطرفين في عام 1979، والتي يتكون محتواها الخاص بنقطة الحدود.

والتي تبدأ بمسافة (40) كم من العلامة الدولية رقم (72) بمنطقة النقب وحتى العلامة الدولية رقم (91) عند مدينة طابا، وقد تناولت المادة الثانية من بنود الاتفاقية أن الحدود الدائمة بين مصر والكيان الصهيوني هي الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين كما هو واضح بالخريطة رقم 4.1، وذلك دون المساس بقطاع غزة (اتفاقية السلام: palestineinarabic.com)، وقد تم تقسيم شبه جزيرة سيناء على أثر هذه الاتفاقية إلى أقاليم أو مناطق (أ، ب، ج) وكل منطقة لها خصائصها الاستراتيجية الخاصة.

شكل (4.1): الحدود السياسية المصرية مع الكيان الصهيوني.



أطلس سيناء: (2011م) ويتصرف من الطالب

وبهذا الترسيم للوضع الاستراتيجي والحدود مع الكيان الصهيوني إستحدث وضع غير متوازن في سيناء يجافي ما هو معروف في العالم بين الدول المتجاورة التي انخرطت في الحرب، ثم توصلت إلى اتفاق سلام، وبهذا الوضع لا تملك مصر اليوم

على أرض سيناء التي تتجاوز مساحتها حجم الدلتا، ويعيش فيها ما يقارب نصف مليون نسمة، والعدد مرشح للتزايد خلال السنوات القادمة، حيث تحتوي مساحتها على أقل من (25) ألف عسكري و (150) دبابة و (200) سيارة مدرعة، تتمركز غالبها في منطقة (أ) الملاصقة لخط قناة السويس، والمنطقة (ب) التي تشمل وسط سيناء بممراتها الاستراتيجية وتعمل كقوات حرس حدود، في حين تخلو المنطقة (ج) الممتدة بمساحة السهل المحصور بين خط شرم الشيخ والعربي وخط الحدود مع الكيان الصهيوني إلا من قوى الأمن المحدودة، وهذا الحجم ضعيف مقارنةً بمساحة شبه جزيرة سيناء ومطاراتها البحرية وإشرافها على المدن الاستراتيجية بطول خط القناة وموانئ مصر الرئيسية في السويس وبور سعيد، وحجم التسليح العسكري فيها أصبح لا يفي باحتياجات التأمين الراهنة.

كما وأن المادة الخامسة من معاهدة السلام والتي تتحدث عن بندين مهمين استراتيجياً على نقاط الحدود لشبه جزيرة سيناء كالتالي:

"تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتوجهة من دولة الكيان وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888م".

"يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي، كما ويحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى مضيق تيران وخليج العقبة" (اتفاقية السلام: palestineinarabic.com).

ويوضح هذه البند من اتفاقية السلام أن المواضيع الجيواستراتيجية لسيناء والمتمثلة في خليج العقبة ومضائق تيران والتي بدورها لها الأهمية العظمى لشبه جزيرة سيناء واتصالها بالعالم الخارجي، قد طالتها المصالح الاسرائيلية على الحدود المشتركة بين شبه جزيرة سيناء والكيان الصهيوني، وهنا ندلل على أهمية الحدود الشرقية مع دولة الكيان الصهيوني المتمثلة في هذه الممرات الاستراتيجية، وهنا أيضاً يتضح أن هناك

مشكلات حدودية لسيناء مع الكيان الصهيوني، وهذا الأمر قد يضعف من قوة سيناء الجيواستراتيجية على الحدود حيث إن هذه النقاط هي خاصة بشبه جزيرة سيناء فقط ومشاركة دولة الكيان الصهيوني لهذه الحدود يولد ضعف جيواستراتيجي لسيناء، ومن وجهة النظر أن اتفاقية السلام قد تهدد مسار القوة الجيواستراتيجية لشبه جزيرة سيناء على الحدود.

ثانياً: نظرية الأمن الحدودي للكيان الصهيوني وأثرها على سيناء:

الحدود الآمنة من وجهة نظر الكيان الصهيوني لا تقف عند حد المفهوم القانوني السياسي للحدود، بوصفها إطار تماس الدولة داخل سيادتها الإقليمية بل تتعدى ذلك إلى المفهوم الجغرافي الكامل للحدود، ويمكن تسميته بالحدود من الداخل، بحيث تعني الحدود الآمنة عمق جغرافي كبير تغلقه وتحميه حدود وعقبات طبيعية، ومن هنا فإنه يمكن القول بأن التوسع الإسرائيلي لا تفره قوانين نمو الأراضي الجغرافية، وأن مناطق التوسع لا تزيد عن كونها مجرد مناطق تدخل ضمن المنطقة الدفاعية للكيان الصهيوني، وأن حدودها مجرد خطوط دفاع ليست حدود سياسية دائمة.

وعلى الرغم من أن نظرية الحدود الآمنة قد فشلت مع أول تجربة عملية حقيقية في تحقيق الضمان الكافي لأمن الكيان الصهيوني، فإن ذلك لا يعني هدم فكرة الأمن الجغرافي من أساسها، كما كشفت عمليات أكتوبر سلبات نظرية الحدود الآمنة، فإنها وبنفس القوة أثبتت أن هناك إيجابيات لا ينبغي تجاهلها لفكرة الأمن الجغرافي.

وللدلالة على أن هناك إيجابيات لفكرة الأمن الجغرافي، فإنه يمكن أن نختار الحدود الطبيعية التي اختارتها (إسرائيل) كحدود آمنة لها مع مصر، كنموذج مثالي لفكرة الأمن الجغرافي، وهذه الحدود تركز على مانع مائي يتمثل في خليج وقناة السويس من ناحية، وعمق إقليمي شاسع يتمثل في شبه جزيرة سيناء، المفرغة عمرانياً وبشرياً من ناحية أخرى، ولا جدال في أن خليج السويس الذي يتراوح اتساعه بين (10-46) كم، قام بدوره تماماً كعائق من الدرجة الأولى أمام تقدم القوات المصرية؛ ولذا انحصرت امكانية العبور أمام القوات المصرية في قطاع قناة السويس والتي تعتبر من

الناحية الجغرافية مجرى مائي ضيق نسبياً يتراوح اتساعه بين (180-220) متراً، إلا أنها تعتبر من وجهة نظر الخبراء العسكريين والجغرافيين من أصعب الموانع المائية نتيجة لعمقها النسبي الذي يصل إلى (20) متراً، وانخفاض سطح مائها عن الشاطئ مما يشكل صعوبة أمام عبور الآليات العسكرية، بالإضافة إلى سرعة التيارات المائية بها والتي تصل إلى (1,5) متر في الثانية الواحدة.

ولا شك أن هذا المانع المائي قد عرقل تقدم القوات المصرية نحو الضفة الشرقية من القناة، مما أعطى الفرصة للكيان الصهيوني بالتضامن مع الظهير الصحراوي الشاسع الذي يركز عليه المانع المائي لتعبئة الاحتياط وامتصاص صدمة الهجوم المباغت.

وهنا من الممكن أن يضاف لشبه جزيرة سيناء قوة جوستراتيجية في جانب الحدود السياسية مع الكيان الصهيوني، وهو الاستفادة من نظرية العمق الجغرافي للحدود السياسية الآمنة، حيث أن كل العوامل متاحة أمام شبه جزيرة سيناء فهي تتمتع بظهير شاسع والتي بدورها تعتبر خط الدفاع الأول عن جمهورية مصر العربية، ونظراً لوجود العوائق المائية أمام القوة المباغته وهي خليج وقناة السويس وخليج العقبة أيضاً، والذي يقوم بدوره في إعاقة القوات البرية المباغته لشبه جزيرة سيناء، حيث أنها تتيح الفرصة أمام القوات المصرية من امتصاص الضربة وإعادة تنظيم القوات والخطط الاستراتيجية، كما وأن هناك نقطة جيوسراتيجية قد تزيد من وزن القوة الجيوسراتيجية لشبه جزيرة سيناء والتي تتعلق بنقطة البعد الديموغرافي للأمن المصري، فهناك اعتبار لعامل السكان، فخطوط وقف إطلاق النار التي انتهت إليها حرب يونيو 1967 أدت إلى زيادة حجم السكان العرب دخل المنطقة الإسرائيلية، مما يزيد قوة السكان من عرب إسرائيل ومد جسر للوصول بين عرب إسرائيل في صحراء النقب وسكان صحراء شبه جزيرة سيناء العرب، وهذا يعتبر مصدر قوة لشبه جزيرة سيناء في تأمين الحدود الشرقية بشرياً وعمرانياً، والتي تقف عائقاً أمام التقدم المباغت لشبه جزيرة سيناء.

ثالثاً: الحدود المصرية مع قطاع غزة:

يعتبر الخط الحدودي بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية بطوله البالغ (12,6) كم جزء لا يتجزأ من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين الانتدابية والبالغة (210) كم، والتي رسمت طبقاً لمعاهدة 1906م بين الدولة العثمانية ومصر، حيث أن هذه الحدود تمتد من نقطة على رأس طابا على الساحل الغربي لخليج العقبة جنوباً حتى رفح شمالاً بالقرب من قرية تل الخرائب على ساحل البحر المتوسط، عند دائرة عرض (9-99-31-17) شمالاً خط طول (20-14-34) شرقاً (الذيب: 1979، ص6).

شكل (4.2): خط الحدود المصرية الفلسطينية (قطاع غزة)



المصدر: أطلس سيناء: (2011م) ويتصرف من الطالب

وتُعتبر المنطقة التي يمر فيها الخط الحدودي من المناطق الفقيرة نسبياً بمواردها الطبيعية، فالخط الحدودي يسير في منطقة شبه مستوية يتدرج فيها الارتفاع من الشمال إلى الجنوب حيث تبدأ الحدود من نقطة صفر على شاطئ البحر في الشمال وتسير بارتفاع تدريجي كلما اتجهنا جنوباً حتى تصل إلى ارتفاع نحو (90) متر عند نقطة التقاء الحدود بين قطاع غزة ومصر والكيان الصهيوني، وتسود هذه المنطقة تربة رملية إلى مختلطة وهي في مجملها تربة فقيرة في مواردها العضوية وإنتاجية الأرض فيها محدود (ar.wikipedia.org)، أما عن أهمية هذا الخط الحدودي الواقع بين شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، فله أهمية عظمى لسيناء وهو الرابط الذي يربط شبه جزيرة سيناء ومصر بقارة آسيا عبر الحدود المصرية الفلسطينية بل هو أشد خطراً على مصر وسيناء من الناحية السياسية والعسكرية والناحية الاقتصادية أيضاً.

فمن الناحية السياسية فإن تلك الحدود هي المصدر الأساسي في الأزمات المصرية وفي مقدمتها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما وأن هذه المنطقة الحدودية هي مسألة من شأنها أن تشكل قلقاً للحكومة المصرية، ومن الناحية العسكرية تعتبر هذه الحدود من أخطر الحدود على سيناء، فإنه من السهل تنفيذ العمليات العسكرية على حدودها، وتشكل مصدر ضعف يهدد سيناء عسكرياً، ومن الناحية الاقتصادية فهذه الحدود المعبر الوحيد لقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، ومن معبر رفح تتم المعاملات التجارية والاقتصادية الواردة إلى قطاع غزة من سيناء، كما أنه من الناحية الأمنية فإن مصر هي المسؤولة إقليمياً ودولياً في الحفاظ على الأمن الخارجي الحدودي مع قطاع غزة و شبه جزيرة سيناء ليس فقط من الجهة المصرية بل أيضاً من الجهة الفلسطينية، وبذلك فإن الحدود الفلسطينية المصرية تشكل مصدر قلق لشبه جزيرة سيناء ودولة الكيان الصهيوني، وذلك للأهمية الجيوستراتيجية للحدود المصرية، فالحدود المصرية الفلسطينية من أشد الأخطار على الكيان الصهيوني، حيث توريد السلاح إلى قطاع غزة ومعدات عسكرية قد تؤدي إلى ضرب العمق الاستراتيجي للكيان الصهيوني، ومن هذا المنطلق فإن الحدود المصرية الفلسطينية لها أهمية عظمى على المستوى الإقليمي والدولي.

رابعاً: مشكلة الأنفاق الواقعة على الشريط الحدودي بين قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء:

عند خروج المحتل الاسرائيلي من قطاع غزة في سبتمبر 2005 تزايد إغلاق المعابر والحصار وصولاً إلى أحداث حزيران 2007م وتفرد حماس بالسيطرة على قطاع غزة، ثم اشتد الحصار العدواني الإسرائيلي، بما في ذلك منع تجار قطاع غزة من استيراد آلاف السلع والبضائع والمواد الخام وحصر الاستيراد فقط ضمن قائمة لا تتجاوز العشرين سلعة من المواد الغذائية والأدوية، وبسبب هذا الحصار والاجراءات المرتبطة به، فقد تحول قطاع غزة إلى سجن كبير لسكانه، رافقه انهيار اقتصادي شل كافة القطاعات الصناعية والخدمات والإنشاءات والزراعة مما دفع أهل قطاع غزة إلى التوسع في إنشاء أنفاق تحت الأرض، على الشريط الحدودي بين قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ليتمكنوا من سد حاجاتهم الاقتصادية عبر هذه الأنفاق، ولكن سرعان ما تحولت هذه الأنفاق إلى تهريب جميع الموارد إلى كلا الجانبين المصري و الفلسطيني، سواء كان تهريب السلع والمواد اللازمة للسكان أو التهريب الممنوع مثل تهريب المخدرات والأسلحة وما شابه ذلك (الصوراني: 2008، ص4).

كما وأن هناك آثاراً اقتصادية أدت إلى إنتعاش الاقتصاد في مصر وخاصة شبه جزيرة سيناء حيث أنها أصبحت سوق سوداء يدعم قطاع غزة بجميع مستلزمات الحياة من مواد بناء و سلع وغذاء، هذا قد عاد على شبه جزيرة سيناء بالنفع الوفير وأصبح قطاع غزة سوقاً حراً لتسويق المنتجات المصرية عبر الأنفاق إلى قطاع غزة، وفي المقابل أخذت الأنفاق على الشريط الحدودي بتصدير بعض المنتجات الغير متوفرة في مصر وأصبحت الأنفاق ممراً تجارياً بلا رقابة وبلا ضرائب في بداية الأمر لكلا الجانبين.

أما من الناحية الأمنية والسياسية فالأنفاق تسببت بخطورة كبيرة سواء على الجانب المصري أو على الجانب الإسرائيلي، حيث أنها سببت مصدر قلق للكيان الصهيوني، حيث أنها تسببت على الشريط الحدودي بتوتر أمني وسياسي لجمهورية مصر العربية والكيان الصهيوني، حيث أن للأنفاق قضية شائكة ووسيلة إمداد لوجستي حيوي للمقاومة الفلسطينية قد ينفذ إلى قطاع غزة الأسلحة والمعدات والصواريخ الحربية التي تهدد العمق الإسرائيلي في المنطقة، وهذا عنصر إستراتيجي للمقاومة في قطاع

غزة، كما ويمكن التسلل عبر الأنفاق إلى شبه جزيرة سيناء وتنفيذ هجمات عسكرية على الحدود المصرية الإسرائيلية في عمق الكيان الصهيوني وعلى الميناء الوحيد في الجنوب، الذي يعتبر الميناء الاستراتيجي للكيان الصهيوني وهو ميناء إم الرشاش (إيلات) الذي يقع على ساحل خليج العقبة في أقصى جنوب فلسطين بين مدينة العقبة الأردنية ومدينة طابا المصرية، وهو الميناء الذي يوصل الكيان الصهيوني بالشرق الأقصى، مما يخلق جواً من التوتر على الحدود في منطقة طابا الحدودية، فالأنفاق تؤثر تأثيراً بالغاً على الحدود المصرية الفلسطينية وحتى الإسرائيلية وهي مصدر من مصادر القوة للجانب الفلسطيني، وقلق أمني سياسي للجانب المصري وتهديد للعمق الإسرائيلي.

خلاصة الفصل الرابع

تُعتبر حدود شبه جزيرة سيناء قنبلة موقوتة قد تتفجر في أي لحظة وتؤدي إلى نتائج لاتحمد عقباها، وخاصة إذا ظهرت خلافات اقتصادية أو سياسية أو أمنية مع دول الجوار، فمثلاً الحدود السياسية الواقعة بين شبه جزيرة سيناء والكيان الصهيوني هي في نزاع مستمر حول الممرات الاستراتيجية فيها والهيمنة الاسرائيلية عليها، كذلك بالنسبة للحدود الواقعة بين الجانب الفلسطيني في قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، في منطقة جداد يومياً وهي المنطقة التي ظلت مثار تنازع بين الجانبين إلى أن تم سُبُل استخدامها من قبل الطرفين بواسطة بروتوكول يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني القاطن في قطاع غزة، بحرية الحركة عبر هذه الحدود، أضف إلى ذلك مشكلة الأنفاق على الشريط الحدودي الذي زاد من توتر المنطقة سياسياً وأمنياً، ومن هنا ظهرت أهم المشاكل التي تواجه حدود سيناء السياسية كالتالي:

- 1- حدود شبه جزيرة سيناء والكيان الصهيوني رغم توقيع معاهدة السلام بينهما عام 1979م على اتفاق يقضي بالتسوية السلمية للنزاع فإن الحدود مع دولة الكيان تظل بؤرة صراع دائم.
- 2- إن اتفاقية السلام التي أبرمت بين الجانب الإسرائيلي والمصري في تقسيم حدود شبه جزيرة سيناء تعتبر اتفاقية هاضمة للحق المصري على الحدود من وجهة النظر، وهذا يعتبر ضعف جيواستراتيجي لمنطقة الحدود بين مصر والكيان الصهيوني.
- 3- حدود شبه جزيرة سيناء مع قطاع غزة منذ عام 1906م اعترفت قطاع غزة وسيناء المصرية بالخط الحدودي من حيث المبدأ وسارا على هذا الخط الفاصل بينهما إلى يومنا هذا، بالرغم من ذلك قد حدثت بعض المشكلات على معابر هذه الحدود المتمثلة في معبر رفح.
- 4- قد أثرت مشكلة الأنفاق على الشريط الحدودي بين قطاع غزة وسيناء على الوضع الجيوستراتيجي لسيناء وقطاع غزة تأثيراً بالغاً، كما وأثرت على حدود الكيان الصهيوني حيث أنها مصدر القلق الدائم في تلك المنطقة الحدودية.

الفصل الخامس

الجغرافيا السياسية والعسكرية لشبه جزيرة سيناء.

أولاً: محاور سيناء الإستراتيجية

ثانياً: خطوط الدفاع الإستراتيجية

ثالثاً: نقطة الارتكاز الجغرافي في سيناء

رابعاً: مستقبل سيناء المتوقع بعد انهيار النظام

السابق وفي ظل الربيع العربي

يُعد موقع شبه جزيرة سيناء ذو أهمية جيواستراتيجية كبيرة، حيث تعدد محاور الحركة الجغرافية على أرض سيناء، والتي تربط شرق العالم العربي بغربه من جهة، ولصعوبة مسالكها من جهة أخرى فهي تشكل موقعاً حصيناً للسيطرة عليها من الناحية الجغرافية والعسكرية، وكقاعدة جيواستراتيجية تتلخص أبعاد شبه جزيرة سيناء أساساً في ثلاثة محاور استراتيجية حيث تعتبر النقاط الرئيسية التي من خلالها يتم إختراق مثلث سيناء، وهي:

أولاً: محاور سيناء الإستراتيجية:

لسيناء ثلاثة محاور رئيسية، وهناك ثلاثة مجموعات من الطرق الشريانية العرضية التي تستحيل الحركة الميكانيكية خارجها، وهذه المحاور هي محور الشمال الذي يوازي الساحل، ومحور الجنوب الذي يصل البحر المتوسط برفح ورأس خليج السويس، وبينهما محور الوسط الذي يمتد من البحر المتوسط وبين منتصف قناة السويس بالقرب من بحيرة التمساح (حمدان: 1993، ص12).

1- المحور الشمالي:

وهو المحور الموازي لساحل سيناء الشمالي على البحر المتوسط، ويبدأ من القنطرة شرق متجهاً نحو الشمال بموازاة سهل الطينة لينتهي شرقاً قرب بلوطة إلى أن يمر برمانة فتجمع قاطيته إلى بئر العبد بالقرب من بحيرة البردويل، ثم العريش مروراً بالشيخ زويد فرفح حيث يتصل بطريق ساحل فلسطين، ومنذ العصور السابقة كان لهذا المحور أهمية استراتيجية بالغة، إذ سارت من خلاله أغلب الحملات العسكرية إلى مصر وكذلك من مصر إلى الشام، أما في العصر الحديث ومع تطور الآلات العسكرية فقد هذا المحور دوره من الناحية العسكرية كمرحلي مع استمرار دوره الاستراتيجي، إذ أصبح يشكل عائقاً للحركة العسكرية بالآلات الحديثة الثقيلة لكثرة رماله الرخوة التي لا تتناسب مع الآلات الحديثة، وتعتبر هذه المنطقة كإقليم للحركة والمرور أكثر منطقة صحراوية في العالم شهدت حركات عسكرية (ستم: 2000، ص178).

2- المحور الأوسط:

يُعد العمود الفقاري بلا شك في محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة، والذي يُعد طريق الخطر الأول على شبه جزيرة سيناء، فهو المحور القاطع الذي يمتد بين الاسماعيلية وأبو عجيلة كما ركز عليه الكيان الصهيوني دائماً في كل عدوان على مصر ويعود السبب إلى كونه يصلح تماماً لتحرك الآلات الميكانيكية عليه إذ يترامى على طول السهول الهضبية الثابتة، هذا وأنه يؤدي مباشرة إلى قلب الدلتا في مصر عن طريق وادي الطميلات ويؤدي أيضاً شرقاً إلى قلب هضبة فلسطين الداخلية (حمدان: 1993، ص 15).

ويقطع هذا الممر بين جبل الختيمية شمالاً وجبل أم خشيب جنوباً، ويتجه شرقاً حتى يصل إلى مضيق جفجافة الذي يعتبر الفتحة الحاسمة بين جبل المغارة في الشمال وكتلته جبل يلقي في الجنوب، وبعد المضيق يتجه شمال شرق، وهناك تحده فتحة أخرى بين جبل ليزفي في الشمال وجبل الحلال في الجنوب، يصل بعدها إلى أبو عجيلة التي تعتبر من أهم النقاط الاستراتيجية إذ أنها تقطع وادي العريش الرئيسي، وفي نقطة الوادي يصل المحور الأوسط بالمحور الشمالي (رستم: 2000، ص 180).

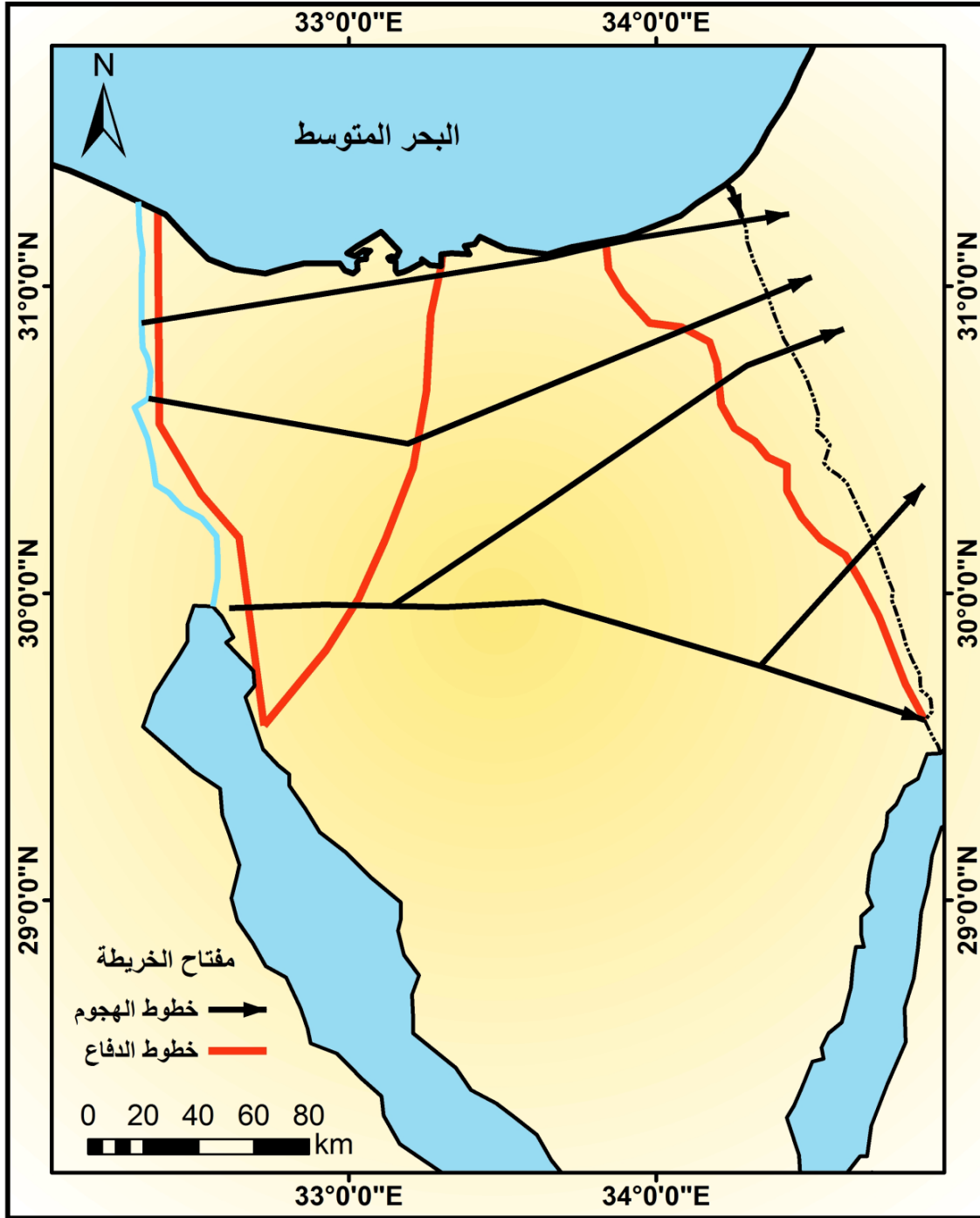
3- المحور الجنوبي:

يبدأ المحور إزاء السويس التي تستقطب كل الأهمية الاستراتيجية لرأس الخليج وذلك باعتبارها مدخل القناة ومركز عمراني وصناعي، فضلاً عن أنها تؤدي إلى طريق السيارات والسكك الحديدية المباشرة إلى القاهرة، ورأساً من السويس يتجه المحور إلى الكبرى والوسط وبعدها يصل إلى ممرات متلا الفتحة الجبلية الحاكمة للمحور بأسره والتي منها يمكن تحديد الحركة عليه، وإيقاف الزحف المعادي فوقه، ومن هنا تبرز أهمية الممر الدفاعية المتينة عن السويس فالقناة فالقاهرة، وبعد الممر يتجه المحور شمالاً إلى الشرق إلى أعالي وادي البروك الذي يستفيد منه المحور ويتبعه هو وأوديته المجاورة، ومنها يمضي إلى الجنوب من جبل الحلال إلى أن يصل القصيمة قرب

الحدود مباشرة وهنا من القصيمة يتصل المحور الجنوبي بالمحور الأوسط (حمدان:1993، ص17).

إلا أن هناك محوراً فرعياً يخرج من المحور الجنوبي متجهاً إلى رأس النقب على نهاية خليج العقبة عند ممر متلا، ويتجه إلى ناحية الجنوب الشرقي ماراً بنخل على وادي العريش الرئيس، وبعد ذلك يصل إلى التمد على وادي العريش وأخيراً إلى رأس النقب على الحدود السياسية قرب طابا المصرية والعقبة الأردنية، وبينهم أم الرشراش الفلسطينية والتي عرفها الكيان الصهيوني باسم (إيلات)، وهذا المحور بالطبع هو طريق الحج القديم، الذي فقد أهميته بعد تحول الحج إلى طريق السويس البحري، فضلاً عن الطريق الجوي، ومن الواضح أن هذا المحور بعيداً عن مركز الصراع الإسرائيلي - العربي لكنه وارد دائماً كبديل للاستراتيجيات العسكرية، والواقع أن أخطار هذا المحور العسكري يمكن أن تتزايد، وذلك بعد استغلاله من قبل العدوان الاسرائيلي في حرب يونيو إلى أبعد حد.

شكل (5.1) المحاور الإستراتيجية وخطوط الدفاع لسيناء



مقاتل في الصحراء (2012م) ويتصرف من الطالب

تلك هي محاور سيناء الاستراتيجية الأساسية الثلاثة التي لها الأهمية الجيوستراتيجية البالغة في الحرب والسلام، فإن المحور الشمالي كان يعد المحور الاستراتيجي في العصور القديمة، ولكن في عصر التقدم والتكنولوجيا الحديثة التي

طرأت على المعدات والآلات العسكرية، فقد هذا المحور مركز صدارته، وتحولت الأهمية الاستراتيجية الأولى للمحور الوسط الذي يمتد بين الاسماعيلية وأبو عجيله، وهو المحور الأهم في محاور شبه جزيرة سيناء الاستراتيجية الثلاثة، ويعد هذا المحور الخطر الأول على سيناء، فقد كان محور تحرك القوات البريطانية في حروبها مع مصر وفلسطين، كما ركز عليه الكيان الصهيوني في كل عدوان على مصر، وهذا يرجع إلى أنه صالحاً تماماً لتحرك المعدات العسكرية الميكانيكية الثقيلة عليه، إذ يرتكز هذا المحور على أرضية صلبة وثابتة، هذا وأنه يؤدي إلى قلب مصر مباشرة عن طريق وادي الطميلات في الجنوب من سيناء، ومن الممكن التصدي إلى أي عدوان خارجي وذلك عن طريق الفتحات الحاسمة في هذا المحور، مثل مضيق الجفافة بين جبل المغارة في الشمال وجبل يلقي في الجنوب وأيضاً في الشمال الشرقي حيث هنالك تتواجد فتحة ثانوية أخرى تتحصر بين جبل لبنى في الشمال وجبل الحلال في الجنوب.

فأما المحور الجنوبي والذي يُعد من أهم المحور الإستراتيجية والاقتصادية فضلاً عن أهميته السياسية والعسكرية، المتمثلة في منطقة رأس خليج السويس والتي تعتبر من وجهة النظر أقرب الممرات التي تهدد المدن الرئيسية في جمهورية مصر العربية وهي مدينة السويس وعاصمة مصر القاهرة مركز الدولة المصرية.

ومن وجهة النظر أيضاً ومن الوارد جداً أن يكون المحور الفرعي الرابع محوراً استراتيجياً عسكرياً يهدد جمهورية مصر العربية، رغم أنه يسير على أرض صعبة وطريقاً بعيداً للغاية، لكن الاستراتيجية العسكرية المتقدمة قد تجعل منه ممراً سهلاً للعدوان، وغير متوقع وهذا من الممكن في حالات الحرب، كما وأن من المتعارف عليه عسكرياً أن الحرب خدعة وقد يكون هو الخدعة التي لم تخطط لها القوات العسكرية المصرية في تأمين مركز الدولة المصرية.

هذه محاور الحركة العسكرية والإستراتيجية التي من خلالها يتم وضع الخطط الدفاعية والهجومية على أرض شبه جزيرة سيناء، التي لها الأهمية الجيوسياسية البالغة في تأمين الخطوط الأولى عن جمهورية مصر العربية.

ثانياً: خطوط الدفاع الاستراتيجية:

تتوزع خطوط الدفاع الاستراتيجية في سيناء على ثلاثة خطوط دفاعية أساسية بوضوح كامل، تتعاقب من الشرق إلى الغرب من الحدود، حتى القناة على الترتيب، الخط الأول قرب الحدود ويكاد يوازيها، والثاني خط المضائق من السويس إلى بحيرة البردويل، والثالث هو قناة السويس بذاتها.

1- خط الدفاع الأول:

يقع قرب الحدود السياسية بدرجة كبيرة، ويمتد أساساً من رأس خليج العقبة حتى زاوية البحر المتوسط في منطقة العريش، يبدأ الخط بطابا ورأس النقب على الخليج في منطقة حرجة استراتيجية، إذ أنه يتواجد في دائرة صغيرة تتقارب حدود أربعة دول عليها وهي: (مصر، فلسطين/كيان الصهيوني، الأردن، السعودية)، وتمثل رأس النقب مجمع مروحية الطرق الطبيعية والأودية التي تبدأ من العريش ومن رفح ومن جنوب فلسطين، ثم يمتد الخط إلى الكونتيتلا التي تقع على هضبة عالية مشرفة على المنخفضات والطرق والأودية المحيطة، وهي بهذا نقطة حصينة للغاية، كما تمتلك مصادر المياه الوحيدة في منطقتها. وبعد الكونتيتلا يستمر الخط نحو الشمال الغربي حتى يصل إلى القصيمة إلى الداخل قليلاً من حدود سيناء السياسية، ومنها يتتبع جذور وادي العريش ماراً بأبو عجيلة وبعدها يحفه جبل لبنى من الغرب، ثم يمر ببئر لحفن التي يصل بعدها مباشرة إلى العريش، والقطاع الأخير متوسط الارتفاع إلى منخفض، ويبدو كالرقبة العريضة بين سلسلة مرتفعات وهضاب الضهرة الداخلية وبين البحر المتوسط، ومن ثم يميل إلى الممر الطبيعي بين سهول سيناء وسهل فلسطين (حمدان: 1993، ص 21).

والجزء الأكبر منه يخترق نطاق الكثبان الرملية مما يحدد مسارات الحركة بشدة ويحصرها في خطوط ضيقة على الساحل أو في الداخل، ورغم أن هذا القطاع الشمالي المنخفض لا يتجاوز نحو ثلث الخط الدفاعي كله، فإنه يعد بصورة مطلقة مركز الثقل والخطر فيه، لأن هناك تجتمع نهايات محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة على المحور

الشمالي، وأبوعجيلة على المحور الأوسط، والقصيمة على المحور الجنوبي، وهي نقطة ارتكاز استراتيجية لسيناء، ولم يكن غريباً لذلك أن يعتبره بعض العسكريين القاعدة الاستراتيجية الحقيقية للدفاع عن مصر (حمدان: 1993، ص 22).

2- خط الدفاع الثاني:

هو خط المضائق أو الممرات ويمتد من السويس حتى بحيرة البردويل ويقع في قلب سيناء وقطباه ممثلاً في: ممرات متلا في الجنوب ومضيق الجفاجفه في الشمال وبقيته ليست أكثر من امتداد لها (رستم: 2000، ص 185).

ويتميز هذا الخط بالوعورة الجبلية في قطاع الجنوب ومن ثم يتحول إلى بحر من الرمال المفككة والمستنقعات السبخية في القطاع الشمالي، وهو بكامله غير صالح للاختراق أو عبور القوات الميكانيكية على الإطلاق إلا من خلال فتحته المحددة بصرامة، وبهذا تحكمه تلك الفتحات الجبلية بدرجة مطلقة فيحكم هو بدوره حركة تقدم الجيوش أو الغزو سواء من شرق سيناء إلى غربها أو من غربها إلى شرقها، وبهذا الوضع يعتبر المحور الأوسط من محاور الحركة الاستراتيجية وبالفعل يتحدد عند تقاطعها واحد من أخطر مواقع سيناء الاستراتيجية وهو مضيق جفاجفه الذي يعتبر مفتاح سيناء الاستراتيجي الحاكم، حيث أن المسيطر على هذا المضيق يحدد نتائج المعركة التي يمكن أن تنشأ، وربما يحسمها سواء على يمينه أو يساره ومن يسيطر عليه يجد الطريق مفتوحاً إلى قناة السويس كما تصبح المعركة إلى الشرق منه عبارة عن بقايا مقاومة، وبالمقابل فإن من يخسره لا بد أن يتوقع الهجوم منه على الفور على قناة السويس (حمدان: 1993، ص 25) في الغرب، حيث يعتبر هذا الخط بإجماع الاستراتيجيين والعسكريين أهم خطوط الدفاع الثلاثة وأن السيطرة عليه تحسم المعركة (قدي: 1999، ص 186).

3- خط الدفاع الثالث:

والذي يتضمن قناة السويس والتي تمتد بطول (190) كم، ويبلغ عمقها (19) متراً وعرضها (92) متراً عند القاع، و(226) متراً عند السطح، وهو ما يسمح لها

بمرور السفن الكبيرة، وهي حاضرة مصر الاستراتيجية كلها بلا استثناء، حيث يتقارب بحرهما أشد ما يتقارب إلى عنق زجاجة (حمدان: 1993، ص 25).

وهذا الخط يتمثل في قناة السويس من بورسعيد في الشمال إلى السويس في الجنوب ماراً بالقنطرة فالإسماعيلية، إذ تبدو سيناء هنا بمثابة المدخل إلى مصر كما تعتبر البوابة الغربية لسيناء ومعبر الوصول إلى فلسطين، وبعد حفر قناة السويس تغيرت الخريطة الطبيعية للمنطقة ومعها تغيرت الخريطة الجيوستراتيجية، إذ تحول برزخ السويس إلى مضيق صناعي وبتوسعها أصبحت خندقاً مائياً بالغ الطول مانعاً من الدرجة الأولى ولهذا الخط أهمية حربية وعسكرية خاصة، ذلك وأن من يسيطر عليه يهدد أرض مصر الوادي بشكل كامل، وكان هذا واضحاً أثناء حرب 1976م، وبعدها حيث تمركزت قوات الكيان الصهيوني على شاطئ القناة الشرقي وهددت جميع المدن المجاورة للقناة، ومن يسيطر على هذا الخط يسيطر على جنوب سيناء تماماً بما فيها خليج السويس، وكان هذا ملاحظ خلال وما بعد حرب حزيران 1976م جيواستراتيجياً، حيث أن قناة السويس تشكل خطراً استراتيجياً على مصر بكاملها (رستم: 2000، ص 187).

ثالثاً: نقطة الارتكاز الجغرافي في سيناء:

كما قال الجغرافي البريطاني (هارفورد ماكندر) أول من نبه إلى أهمية نقطة الارتكاز الجغرافي في محاضراته في الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في يناير 1904م، حيث وضع اصبعه على شرق أوروبا نقطة الارتكاز الجغرافي التي أطلق عليها عام 1919م قلب اليابس في أوراسيا، والتي كان الاتحاد السوفيتي يسيطر عليها وطرح نظريته المشهورة التي أثرت في الفكر الاستراتيجي في أوروبا وأمريكا خلال القرن العشرين، وحتى الآن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب اليابس ومن يسيطر على قلب اليابس يسيطر على جزيرة العالم القديم، ويقصد ماكندر بجزيرة العالم القديم، آسيا وأوروبا وأفريقيا، فإذا ما نظرنا إلى مفهوم ماكندر من الناحية التاريخية أن نقطة الارتكاز الجغرافي العربي هي مصر وشبه جزيرة سيناء التي هي محور الثلاث قارات في العالم القديم آسيا وأوروبا وأفريقيا، ولذلك كان الهدف

الاستراتيجي الاسرائيلي عند (مناحيم بيغين) في كامب ديفيد هو اخراج مصر من معادلة الصراع العسكري بين (الكيان الصهيوني) والعرب في الشرق الأوسط، ولذلك أيضا طبق معاهدة السلام وفرض القيود على شبه جزيرة سيناء التي هي بمثابة نقطة ارتكاز جغرافية جيواستراتيجية وإذا أخذنا التاريخ الحديث فإن نابليون عندما قام بحملته على مصر والشام عام 1798م - 1801م كان يريد اضعاف الامبراطورية البريطانية من خلال قطع اتصالها مع الهند درة التاج البريطاني، وكان عبقرية المكان المصري في ذهن نابليون وبعدها تحيت بريطانيا إلى أهمية مصر وسيناء الاستراتيجية للسيطرة على الشرق الأوسط (البرصا: 2007، ص 122).

رابعاً: مستقبل سيناء المتوقع بعد انهيار النظام السابق وفي ظل الربيع العربي:

شهدت الجبهة المصرية مع الكيان الصهيوني منذ توقيع اتفاقية السلام بين الجانبين وضعاً مستقراً، وعلى الرغم من الهدوء النسبي فقد كانت شبه جزيرة سيناء تتحول تدريجياً بفعل غياب الوجود الأمني المصري الملائم، ومحدودية القدرة على استخدام السلاح، وتطبيقاً لاتفاق السلام، إلى دفيئة (الإجرام المنظم) من جهة، وملجأ للتنظيمات الإسلامية الجهادية من جهة أخرى، وتشير التقارير المتواترة من مصر إلى بعض مناطق سيناء التي تبلغ مساحتها مرتين وثلاث مساحة فلسطين، وأغلب سكانها بدو، تحولت إلى مناطق لتهريب السلاح والمخدرات.

وهذا يعني استراتيجياً، أن الشروط التي وضعت في معاهدة كامب ديفيد من أجل ضمان أمن (إسرائيل) من خلال تقييد الوجود الرسمي العسكري والأمني المصري في شبه جزيرة سيناء تحولت إلى شروط جيدة لنمو تهديد غير رسمي مختلف يمتاز بكونه موزعاً ومنتشعباً وبلا رأس، تصعب مواجهته (معاريف: 2011، ص 19).

ولم تشكل الأوضاع في شبه جزيرة سيناء مصدر إزعاج استراتيجي (لإسرائيل) قبل انهيار نظام مبارك، غير أن انهياره وعدم استقرار الحال الأمني في مصر وشبه جزيرة سيناء إلى اللحظة، بالإضافة إلى صعود التيار الإسلامي والسلفي، وما أوضحتها أحداث السفارة الإسرائيلية في مصر من عداوة في الشارع المصري (لإسرائيل)، وأدى

إلى تغيير النظرة، وفي السياق تعبر جهات (إسرائيلية) عن خشيتها من أن تتحول شبه جزيرة سيناء إلى مصدر للتهديد الاستراتيجي، ولا تقتصر مخاوف (إسرائيل) من تغيير الواقع في مصر على الخوف من مستقبل شبه جزيرة سيناء وقدرة الدولة علي فرض سيطرتها عليها، إذ أن إنهيار نظام مبارك يعني عملياً خسارة "زعيم متفهم ووسيط قادر على أخذ دور في حل الإشكاليات مع الفلسطينيين"، والأهم خسارة الهدوء الذي ميز الجبهة المصرية وخاصة في شبه جزيرة سيناء محور المخاوف (الإسرائيلية)، ويمكن في هذا السياق رصد مخاوف إسرائيلية من أن تتحول مصر إلى دولة معادية تدريجياً، وأن يتم إلغاء اتفاقية كامب ديفيد، وهو ما يعني عملياً أن تعود إسرائيل إلى الظروف الأمنية التي سادت ما قبل حرب 1967م (haaretz.co.il).

وهناك خطر استراتيجي محتمل من الجانب المصري في شبه جزيرة سيناء إزاء (إسرائيل)، وذلك جراء الثورة التي اندلعت فيها منذ أكثر من عام، وأدت إلى إطاحة سلطة الرئيس السابق حسني مبارك، وتنتظر إسرائيل بعين القلق أكثر من البرنامج النووي الإيراني إلى ما يحدث في مصر وسيناء بالتحديد، وذلك كون مصر الدولة العربية الأكبر التي لديها حدود مشتركة مع إسرائيل عن طريق شبه جزيرة سيناء، التي تمتد على طول مئات الكيلومترات، فضلاً عن كونها وقعت اتفاقية سلام منذ أكثر من 30 عام، كما تشدد إسرائيل في هذا الوضع على أنه في أثر التطورات، يجب إنشاء الفيلق الجنوبي في المنطقة العسكرية الجنوبية، والذي تم تفكيكه عقب توقيع اتفاق السلام، وأن تنشئ أربع فرق عسكرية جديدة لنشرها على طول منطقة الحدود الجنوبية، وأن ترصد الميزانيات المطلوبة لذلك، وأن تجهز ردة الفعل الإسرائيلية على أي سيناريوهات محتمل حدوثها في المستقبل (مايشيل: 2011، ص23).

وتشير (إسرائيل) أيضاً إلى أن مصر أدخلت سبع كتائب عسكرية إلى شبه جزيرة سيناء بحجة فرض سيطرة الدولة على هذه المنطقة، ومحاربة الخلايا الإرهابية فيها، غير أن هذه الكتائب لا تقوم بدورها، ويضاف هنا أنه من غير المستبعد أن تخرق مصر بعد حل مشكلة القضاء فيها اتفاق السلام بصورة فظة، وأن تقدم على إدخال قوات كبيرة إلى شبه جزيرة سيناء، ويعتقد أنه على الرغم من الوضع الاقتصادي

الصعب لمصر وتعلقها بالمساعدات الغربية إلا إن ذلك لا يمنح (إسرائيل) أي ضمانات في كل ما يتعلق باستقرار اتفاقية السلام، كما ويعتقد أن الأوضاع في مصر ازدادت خطورة بعد مرور أكثر من عام على الثورة، الأمر الذي من شأنه أن يولد ضغطاً كبيراً على القيادة المصرية كي تعمل على توحيد الشعب من خلال افتعال أزمة مع عدوان خارجي، وستكون إسرائيل هي المرشحة الطبيعية لأن تلعب دور العدو الخارجي على أرض شبه جزيرة سيناء (Ehudyaari: 2012, 9p).

لست بحاجة إلى أن تكون ثاقب البصيرة كي تتوقع ما يمكن أن ينجم عن الثورة المصرية، فمن المثير للدهشة رؤية سرعة تحقيق التوقعات (الإسرائيلية) المتشائمة، مثل السرعة التي سيطر فيها الإخوان المسلمون على البرلمان المصري، واستولوا فيها على اللجنة المكلفة بتعديل الدستور، وقدموا مرشحهم لرئاسة الجمهورية، كذلك يمكن أن نرى كيف تحولت السفارة (الإسرائيلية) في مصر إلى هدف لأعمال الشغب واعتداءات الجمهور المصري، وكيف تحولت إسرائيل بسهولة إلى موضوع يتوحد حوله المتظاهرون، لقد رأينا أيضاً سهولة التي نشأ بها التحالف بين الإخوان والجيش المصري، وكيف تحول أنبوب الغاز الذي يربط شبه جزيرة سيناء (بإسرائيل) إلى هدف للهجمات، والسرعة التي أعلن فيها المصريون إلغاء إتفاق الغاز مع (إسرائيل)، هناك من يقول أن سبب إلغاء الاتفاق هو تجاري محض، وهذا موقف متقائل يحتاج إلى إثبات، في حين أن ما حدث يدعو إلى التشاؤم، وإذا استمرت التغيرات على هذه الوتيرة فإن جمهورية مصر العربية قد تتحول إلى دولة معادية في أقصر بكثير مما كنا نتوقع، لقد جرى توقيع اتفاق الغاز بين مصر وإسرائيل في سنة 2005، وشكل جزءاً من اتفاق السلام بين الدولتين، وبموجب هذا الاتفاق تقوم شركة ENG، والتي يملك (21%) من أسهمها رجل الأعمال الإسرائيلي يوسي ميمان وهذا الرجل يؤمن بالسلام، بشراء الغاز من مصر وبيعه إلى زبائنها في إسرائيل، لكن بسقوط حسني مبارك تحولت شبه جزيرة سيناء إلى منطقة غير خاضعة تقريباً لسيطرة الدولة، وقد تعرض أنبوب الغاز لـ (14) عملية تفجير قام بها البدو من سكان سيناء، والواقع أنه منذ أن كان مبارك في الحكم تعرضت صفقة الغاز بين مصر وإسرائيل لانتقادات كبيرة

كونها تراعي اقتصادياً إسرائيل على حساب المصلحة المصرية، وتبيع الغاز المصري بأسعار أقل من تلك المطروحة في السوق (صحيفة نيويورك تايمز 2011/4/15).

ومما لا شك فيه أن الأجواء السياسية التي تسود مصر في الفترة الأخيرة قد سهلت كثيراً من اتخاذ القرار بوقف اتفاق الغاز مع إسرائيل، الأمر الذي ستكون له انعكاسات بعيدة المدى.

الخاتمة

وعليه، فإن الدراسة التي تناولت الأهمية الجيوستراتيجية لشبه جزيرة سيناء (دراسة في الجغرافيا السياسية) توضح مجموعة من الحقائق وتبين الأوزان الجيوستراتيجية المؤثرة في قوة شبه جزيرة سيناء السياسية، والتي من شأنها تأمين خط الدفاع الأول لجمهورية مصر العربية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي كما يلي:

أولاً/ النتائج:

فيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- أظهرت الدراسة من جانب التركيز على المقومات الطبيعية لشبه جزيرة سيناء من حيث الموقع الجغرافي والشكل والمساحة والتضاريس، تمثل عوامل قوة جيوستراتيجية كبيرة، بالنظر لما تزخر به من خواص إيجابية في بناء القوة السياسية فضلاً عن العمق الجغرافي التي تتمتع به شبه جزيرة سيناء، فيما ظهر الخلل الجيوستراتيجي في عامل الموارد المائية التي لا توفر الحد الكافي للنشاط الزراعي في سيناء.

2- أما في مجال التحليل الجيوستراتيجي لعامل الديمغرافيا والسكان، فقد ظهر أن حجم السكان لا يتناسب مع إمكانيات شبه جزيرة سيناء المساحية والاقتصادية العالية، وأن قلة عدد السكان من وجهة نظر الجغرافيا السياسية لا تهيئ فرصه مناسبة لكي يتم تأمين خط الدفاع الأول عن مصر ديمغرافياً، إلا أن القوة البشرية لشبه جزيرة سيناء تكمن فيما يمتاز به السكان من خصائص دينية وإجتماعية تتسجم تماماً مع القوة الاستراتيجية.

3- تبين من خلال تحليل القوة الاقتصادية لسيناء، أنها تمتلك موارد اقتصادية صُنفت بأنها استراتيجية، متمثلة بالحديد والنحاس والنفط والغاز الطبيعي الذي جعل سيناء تتميز بخواص إقتصادية ترقى بها إلى مصاف الدول الكبرى، ولا سيما بعد أن حل

العامل الاقتصادي محل العوامل الأخرى لقياس قوة الدولة وفي ترتيب منزلتها الدولية.

4- أوضحت الدراسة أن لشبه جزيرة سيناء حدود سياسية لها أهمية سياسية واقتصادية، ذلك لأنها تقع على نقطة جيوسياسية تطل على طرق التجارة العالمية في البحر الأحمر، ألا أن الحدود السياسية بينها وبين دولة فلسطين وخاصة الحدود السياسية مع قطاع غزة والتي تسبب مصدر قلق سياسي وأمني، وذلك بعد تطور ظاهرة الأنفاق، التي من الممكن أن يتسلل من خلالها مجاهدي قطاع غزة، وتنفيذ عمليات عسكرية ضد الكيان الصهيوني، وضرب الممرات الاستراتيجية وميناء أم الرشراش (إيلات) الميناء الوحيد في الجنوب.

5- أبرزت الدراسة القوة الجغرافية التي تتمتع بها شبه جزيرة سيناء، ومحاور الحركة الاستراتيجية، التي يصعب الدخول لسيناء والوصول إلى مصر الدلتا إلا من خلالها، كما أبرزت خطوط الدفاع التي تأمن سيناء عسكرياً وسياسياً.

6- لقد تغيرت النظرة الجغرافية والاستراتيجية الصهيونية لشبه جزيرة سيناء، وبأن الأمر بات خطيراً على الكيان الصهيوني بعد إنهيار النظام السابق، وظهور حكم الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية بعد ثورة 25 يناير المعادية للصهاينة.

ثانياً/ التوصيات

بعد عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن الإستفادة منها، وهي:

1- ثبت أن تنمية شبه جزيرة سيناء مطلب قومي أصيل، لذلك يجب الأخذ في الاعتبار خصائص المركب السكاني والاقتصادي للمجتمع البدوي في سيناء، وأن تتم التنمية بمشاركة المجتمع المحلي، ومن ثم إيجاد وسائل غير تقليدية لجذب وتوطين السكان الحاليين، إلى جانب الشرائح المستهدفة من سكان الوادي والدلتا لزيادة مساهمة سيناء في إعادة توزيع الخريطة السكانية والسياسية في مصر، وضرورة ربط المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية بمعايير حماية البيئة من التلوث، والتفكير

في وسائل منع وصول الأمراض التاريخية بأراضي الوادي والدلتا إلى الأراضي البكر في سيناء في ظل دعم الاعتماد على نقل مياه النيل إليها، وكذلك مراجعت مشروع تنمية سيناء (1994-2017) وكافة المخططات الإقليمية.

2- إيجاد محور تنموي رئيسي يضم ثلاثة أقطاب فرعية (العريش-الطور-نويبع) مع وضع قطب مركزي (نخل) بحيث يتوسط سيناء كنقطة مركزية مع تدعيم التنمية المحلية لضمان عدم تفريغ الوسط من النشاط والإنسان، والاعتماد على المحور التنموي الشمالي والغربي الذي يضم (قاعدة العريش وخليج السويس ومحمو العريش والطور) في إنشاء قاعدة لجذب الاستثمار والسكان من خلال القطاعات الفرعية، المتمثلة في السياحة الداخلية للساحل الشمالي، والترويج للمناطق الواقعة على خليج السويس، مع إيجاد مجتمعات صناعية، وجامعات إقليمية، واعتماد المحور التنموي الشرقي المتمثل في قطاع العقبة على دعم السياحة الدولية بصفة خاصة وإمدادها بكافة المقومات، وإقامة شبكة قوية من البنية الأساسية تشمل مطارات وموانئ ومحطات مياه وكهرباء وغير ذلك حتى يتم تأمين الخطوط الأولى لشبه جزيرة سيناء.

3- تدعيم الإنتاج الزراعي والمساهمة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية على المستويات الإقليمية والقومية، مع دعم الصادرات، باعتبار قطاع الزراعة أداة لجذب الزيادة السكانية من الوادي، وتوطين سكان سيناء الحاليين، بحيث يستوعب القطاع حوالي 165 ألف فرصة عمل تتضمن زيادة سكانية قدرها 775 ألف نسمة، وذلك بزيادة الرقعة الزراعية بمقدار 727 ألف فدان شاملة المساحات المستهدف زراعتها بعد تنفيذ مشروعات أعالي النيل وترعة السلام بالإضافة إلى ما هو قائم ويقدر بحوالي 175 ألف فدان.

4- بناء إسطول بحري لصيد الأسماك مع إقامة مزارع سمكية بالمياه المالحة على شواطئ خليجي العقبة والسويس وقناة السويس كمثيلها في دول المشرق العربي (السعودية-اليمن-عُمان-الإمارات) مع تطوير موانئ الصيد وإنشاء موانئ جديدة.

5- تشجيع الحكومة المصرية لشركات المساهمة المصرية لإقامة مشروعات إستثمارية وتنموية بسيناء، والتنمية الصناعية في صناعة مواد البناء والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية والصناعات الغذائية والصناعات الصغيرة والحرفية، وإقامة مناطق صناعية ومناطق حرة بمواقع في العريش والقنطرة شرق وبئر العبد ورأس سدر والطور وشرق البحيرات وسهل الطينة والشيخ زويد وشرق بور سعيد.

6- أقترح بتخطيط وإنشاء خطوط للسكك الحديدية على مراحل عاجلة وأجله طبقاً لتوفير رأس المال وبالتعاون مع المستثمرين العرب لربط جميع مدن وأقاليم سيناء وخاصة خط سكة حديد (نويبع- العريش) الدولي لنقل حمولات السفن العملاقة الغير قادرة على عبور قناة السويس العاملة في مجال التجارة الدولية، كذلك إنشاء خط أنابيب لنقل البترول والغاز الطبيعي موازي لسكة حديد (نويبع-العريش).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: قائمة المراجع والكتب العربية:

1. إبراهيم، عصام. الجغرافيا السياسية (2011) المكتبة العربية للمعارف: القاهرة. مصر .
2. أبو عيانة، فتحي. الجغرافيا السياسية (1990) دار المعرفة الجامعية :الاسكندرية . مصر.
3. إسماعيل، أحمد. سكان شبه جزيرة سيناء (1985) الجمعية الجغرافية الكويتية: الكويت. الكويت.
4. آل ثاني، فهد. دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا تطبيقات على دول مجلس التعاون (2000) دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان.الأردن.
5. بدارنة، سريان. الأهمية الجيوبوليتيكية للأردن دراسة في الجغرافيا السياسية (2004) درار الكتاب الثقافي: عمان.الأردن
6. جاد الرب، حسام الدين. الجغرافيا السياسية (2008) الدار المصرية اللبنانية:بيروت. لبنان.
7. الجوهري، يسري. الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية (1997) مكتبة الاشعاع للطباعة. القاهرة:مصر
8. حسين، عدنان. الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر (1999) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع : بيروت .لبنان.
9. حمدان، جمال. سيناء في الإستراتيجية والسياسة والجغرافيا (1993) مكتبة مدبولي : القاهرة . مصر .
10. حمدان، جمال. شخصية مصر – الجزء الرابع (1982) مكتبة الشروق للطباعة والنشر: القاهرة.مصر.
11. حمدان، جمال. من خريطة الزراعة المصرية (1984) دار الشروق للطباعة والنشر: القاهرة.مصر.
12. حمدان، جمال. نحن وأبعادنا الأربعة (1990) مكتبة مدبولي للطباعة والنشر: القاهرة . مصر .
13. الحوامدة، نبيل والحميري، موفق. الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرون (2006) دار الحاق للنشر والتوزيع: عمان.الأردن.
14. الدويكات، قاسم وأبو عيانة، فتحي. الجغرافيا السياسية (1999) دار المعرفة الجامعية : القاهرة. مصر .
15. السعودي، محمد. الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية (2000) مكتبة الانجلو: القاهرة.مصر .
16. السماك، محمد. الجغرافيا السياسية المعاصرة (2010) دار الأمل للطباعة والنشر: عمان.الأردن.
17. رستم سهيل. سيناء الوضع العام (2000) دار مشرق-مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر: دمشق . سوريا.
18. سيان، عارب. الانعكاسات الجغرافيا السياسية لمشكلة التنمية الاقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (2011) دار صفاء للنشر والتوزيع.الأردن : عمان.

19. سيف، محمود. أسس البحث الجغرافي (1998) دار المعرفة الجامعية: السويس .مصر.
20. الشامي، صلاح الدين. الدولة دراسة في الجغرافيا السياسية (2001) منشأة المعارف بالإسكندرية: الإسكندرية. مصر.
21. الشمري، وفاء . الجغرافيا السياسية (2012) دار البداية ناشرون وموزعون : عمان . الأردن.
22. الظاهر، نعيم. الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد (2007) دار اليازوري للنشر والطباعة عمان. الأردن.
23. العاني، فارس. الأهمية الجيوبوليتيكية حبال القرن الأفريقي (2012) دار صفاء للنشر والتوزيع. الأردن: عمان.
24. الغريري، عبد العباس. البيئة والجغرافيا السياسية (2003) دار صفاء للنشر والتوزيع : عمان . الأردن.
25. الفرمان، محمد. مدخل إلى نهضة سيناء (1985) دار الكتاب للطباعة والنشر: القاهرة . مصر.
26. فؤاد، حسين. شعبنا المجهول في سيناء (2005) مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع: القاهرة. مصر.
27. قنري، العبد. سيناء في مواجهة الممارسات الإسرائيلية (1999) دار المعارف للطباعة والنشر: القاهرة. مصر.
28. مباشر، عبدو. سيناء الموقع والتاريخ (1998) دار المعارف للطباعة والنشر: القاهرة مصر.
29. سليم، محمد. جغرافية الصحاري المصرية الجوانب الطبيعية-شبه جزيرة سيناء (1998) دار النهضة العربية : القاهرة. مصر.
30. نعمان، فؤاد. شخصية مصر (1998) الطبعة الخامسة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.
31. هارون، علي. أسس الجغرافيا السياسية (1998) دار الفكر العربي: القاهرة. مصر.
32. الهيتي، صبري. الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية (2000) دار البداية لنشر والتوزيع: الرياض. السعودية.
33. يونس، محمود. قناة السويس ماضيها وحاضرها ومستقبلها (2006) دار أبو المجد للطباعة بالهرم: القاهرة. مصر.
34. نادية رمسيس، السكان والتنمية في مصر، مركز البحوث العربية، (1994) دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

ثانياً: قائمة الأبحاث والمجلات والرسائل :

1. بدارنة، سريان (2004) "الأهمية الجيوبوليتيكية للأردن دراسة في الجغرافيا السياسية" جامعة عمان، عمان الأردن.
2. البرصا، أحمد (2005) "جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي"، مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 22 ص 117-126 عمان ، الاردن.
3. بشاي،أنور (2010) "منشآت التحكم والري ركيزة أساسية في ازدهار مصر"، مقالة، مجلة المهندسين، السنة 57، العدد 539، ص ص 22-24، القاهرة، مصر .
4. تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك) (2009) "تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية" ص56، الكويت، الكويت.
5. توفيق ، محمود (1977) : الجغرافية السياسية لإسرائيل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة. مصر .
6. التمامي، أيمن (2010) "التحليل الجغرافي لشبكة الطرق المرصوفة"، المؤتمر السنوى الثاني عشر لقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية ص24-25 قسم الجغرافيا، جامعة الاسكندرية، مصر .
7. راشد، رمزي (2004) "موارد الثروة السمكية من بحيرة البردويل وساحل البحر المتوسط لمحافظة شمال سيناء" المجلة الجغرافية العربية، العدد43، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة، مصر .
8. رؤوف، خلة (2000): "كينيا دراسة في الجغرافيا السياسية" رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، القاهرة مصر .
9. زكريا، طارق وسالم، إبراهيم (2007) " الموارد المائية في منطقة شبه جزيرة سيناء" المجلة الجغرافية العربية ،العدد49، الجزء الأول، الجمعية الجغرافية العربية، القاهرة، مصر .
10. الشيباني، كاظم وآخرون (2005) "الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافي دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة الخليج العربي للدراسات الاستراتيجية العدد 43، القادسية، بغداد، العراق .
11. الصواري، غازي (2008) " أنفاق رفح وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية.
12. الصوفي، عبد الجليل (2003) "جزيرة سقطره (طبيعياً بشرياً اقتصادياً)" مجلة جامعة دمار المجلد 1 العدد 4 ، صنعاء، اليمن .
13. الطائي، عدنان (2008) " أفغانستان وأهميتها الاستراتيجية في محيطها الإقليمي والدولي دراسة في الجغرافية السياسية" رسالة ماجستير، جامعة القادسية، العراق .
14. العثمان، نادين (2011) "أطلس شبه جزيرة سيناء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد" رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر .

15. الغماز، محمد (1997) "التنمية السياحية في محافظة شمال سيناء دراسة جغرافية" المجلة الجغرافية العربية، العدد 30، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، مصر.
16. فهد، آل ثاني (2001) "البلقان مفتاح السيطرة العالمية دراسة جيوبوليتيكية عن منطقة البلقان" رسالة ماجستير، جامعة 7 أكتوبر، قرطاج، تونس.
17. محسن، لمياء (2004) "لبنان دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكس" رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد العراق.
18. العجيلي، محمد (2004): "دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية" رسالة ماجستير، جامعة البصرة، البصرة، العراق.
19. محمود، أيمن عبد الحميد (2005) "مستقبل توزيع السكان في شبه جزيرة سيناء في ضوء خريطة التعمير حتى عام 2017م" رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الزقازيق، القاهرة، مصر.
20. المصري، عبد العزيز (2005) "المقومات الجيوستراتيجية لجمهورية الشيشان والصراع الشيشاني الروسي دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
21. الناطور، مركز للدراسات الاستراتيجية (2010) "مستقبل سوق الغاز الطبيعي في إسرائيل والانعكاسات الاقتصادية والاستراتيجية المتوقعة"، عمان، الأردن.
22. الهيئة العامة لتخطيط العمراني (2011) وزارة التنمية والتخطيط، تقرير سنوي بمنطقة سيناء، القاهرة، مصر.
23. وزارة البترول (2009) "مؤشرات الاداء ونتائج الأعمال": أنظر الرابط، <http://www.petroileum.gov.eg/ar/Pages/default.aspx>
24. وزارة الدولة لشئون البيئة جهاز شئون البيئة (2008) "خطة العمل البيئي لمحافظة شمال سيناء"، تقرير محافظ سيناء، مصر.
25. وزارة الدولة لشئون البيئة جهاز شئون البيئة (2010) "دليل توظيف البيئة والتنمية لمحافظة جنوب سيناء"، تقرير محافظ سيناء، مصر.

ثالثاً: مراجع الشبكة العنكبوتية:

1. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري: <http://www.capmas.gov.eg/>
2. صحيفة معارف العبرية باللغة العربية: <http://tags.akhbarway.com/>
3. صحيفة نيو تايمز الأمريكية باللغة العربية: http://masreltgheer.blogspot.com/2011/08/blog-post_4364.html
4. صحيفة هاريتس العبرية باللغة العربية: <http://www.masress.com/alkahera/3814>
5. معهد كنانة أون لاين: <http://kenanaonline.com/>
6. منتدى الجغرافيين العرب: <http://www.arabgeographers.net/vb/>

7. موسوعة مقاتل في الصحراء شبه جزيرة سيناء:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/index.htm>

8. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: <http://www.sis.gov.eg/Ar/>

9. وزارة البترول المصرية: <http://www.petroleum.gov.eg/ar/Pages/default.aspx>

10. ويكيبيديا الموسوعة الحرة سيناء:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1>

رابعاً: قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

- (1) Witherick M .E ., " Population Geography ", second Impression , Longman & Group U . K Limited , London , 1993 , P6
- (2) Shryoh, H.S., & Siggel, J.S., " The Methods and Materials of Demography" , op.cit., P.201
- (3) Shackley, M., " Tourism development and environmental protection in southern sinai", Nottingham trent university, U.K., 1999, P. 543
- (4) "United Nations Human Settlements Programme", U.K., 2001, p.1

قائمة الملاحق

ملحق (1) الكثافة السكانية في سيناء لعام (1996 - 2006) م.

الكثافة (نسمة/كم ²)		عدد السكان		المساحة الكلية (كم ²)	القسم أو المركز
2006	1996	2006	1996		
447.6	370.4	30884	25554	69	قسم أول العريش
630.3	642.5	40342	41121	64	قسم ثاني العريش
180.6	151.5	21851	18328	121	قسم ثالث العريش
104.5	30.5	53090	15479	508	قسم رابع العريش
9.3	7.7	32014	26457	3432	قسم بئر العبد
1.4	1.4	13121	12944	9079	مركز الحسنة
0.9	0.8	10170	8983	11034	مركز نخل
53.2	43.6	41652	34169	783	مركز الشيخ زويد
107.6	87.8	54469	44422	506	مركز رفح
34.7	29.8	14761	12656	425	قسم رمانة
					قسم القسيمة
11.8	9.2	326354	252160	27564	جملة شمال سيناء
3.2	2.8	16624	14148	5063	قسم الطور
1.2	1.1	5950	5607	5017	قسم أبو زنيمة
1.7	1.7	6947	6585	4003	قسم راس سدر
3.4	3.1	8234	7434	2426	قسم أبو رديس
6.3	5.2	5215	4219	819	قسم سانت كاترين
19.4	17.5	8215	7419	423	قسم شرم الشيخ
1.1	1.0	3570	3703	3647	قسم دهب
0.9	0.8	6080	5711	7013	قسم نوبيع
1.9	1.9	52620	54826	28411	جملة جنوب سيناء
33.1	26.9	76010	61655	2290	قسم الجنابين
10.5	8.8	25889	21558	2449	قسم القنطرة شرق
21.5	17.6	101899	83213	4739	جملة شرق القناة
7.9	6.4	480873	390199	60714	جملة سيناء

الهيئة العامة لتعبئة العامة والإحصاء

ملحق (2) توزيع سكان سيناء حضر/ ريف لعام (1996-2006)م.

ريف				حضر				المركز أو القسم
2006		1996		2006		1996		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
-	-	-	-	100	30884	100	25554	قسم أول العريش
-	-	-	-	100	40342	100	41121	قسم ثان العريش
-	-	-	-	100	21851	100	18328	قسم ثالث العريش
-	-	-	-	100	53090	100	15479	قسم رابع العريش
59.7	10231	69.1	18280	40.3	13734	30.9	8177	قسم بنر العبد
63.1	2691	86.1	11145	36.9	10253	13.9	1799	مركز الحسنة
42.6	5773	82.4	7404	57.4	3210	17.6	1579	مركز نخل
70.7	11231	63.4	21680	29.3	22938	36.6	12489	مركز الشيخ زويد
63.2	21739	44.6	19801	36.8	22683	55.4	24621	مركز رفح
-	-	100	12656	100	14761	-	-	قسم رمانة
-	-	100	12047	100	14000	-	-	قسم القسيمة
49.7	125032	40.9	103013	50.3	201322	59.1	149147	جملة شمال سيناء
65.9	3410	25.3	3585	34.1	13214	74.7	10563	قسم الطور
59.4	4063	52.2	2927	40.6	1887	47.8	2680	قسم أبو زنيمة
62.6	3736	78.4	5162	37.4	4211	21.6	1423	قسم رأس سدر
43.3	979	44.1	3282	56.7	6455	55.9	4152	قسم أبو رديس
68.9	3109	82.1	3465	31.1	2106	17.9	754	قسم سانت كاترين
38.1	1104	42	3113	61.9	7111	58	4306	قسم شرم الشيخ
28.4	1001	70.9	2624	71.6	2519	29.1	1079	قسم دهب
62.1	2862	57.2	3268	37.9	3218	42.8	2443	قسم نوبيع
36.8	3608	50	27426	63.2	49012	50	27400	جملة جنوب سيناء
56.2	32127	-	-	43.8	43883	100	61655	قسم الجنانين
27.9	8665	43.8	9442	72.1	17224	56.2	12116	قسم القنطرة شرق
47.3	10420	11.3	9442	52.7	91479	88.7	73771	جملة شرق القناة
49.9	230731	35.8	139881	50.1	250412	64.2	250318	جملة سيناء

الهيئة العامة لتعبئة العامة والإحصاء

ملحق (3) معدلات الهجرة إلى سيناء لعام (2006) م.

المرکز أو القسم	سبب الهجرة						جملة
	للعمل	للدراصة	للزواج	طلاق أو ترمل	مرفق	أخرى	
قسم أول العريش	4,549	92	1,016	101	6,694	279	12,731
قسم ثان العريش	1,516	75	414	34	1,987	111	4,137
قسم ثالث العريش	2,694	96	580	44	3,799	209	7,422
قسم رابع العريش	763	11	224	17	879	42	1,936
قسم بئر العبد	1,839	58	734	32	3,134	507	6,304
مركز الحسنة	267	5	5	1	166	3	447
مركز نخل	451	4	54	6	306	3	824
مركز الشيخ زويد	1,670	34	830	19	2,336	88	4,977
مركز رفح	1,140	26	407	6	1,388	15	2,982
قسم رمانة	1,040	43	1,038	37	3,233	1,176	6,567
قسم القسيمة	7	0	2	0	10	0	19
جملة شمال سيناء	15,936	444	5,304	297	23,932	2,433	48,346
قسم الطور	5,389	103	541	19	7,121	140	13,313
قسم رأس سدر	1,341	78	167	34	2,041	33	3,694
قسم أبورديس	4,269	73	334	7	1,601	27	6,311
قسم سانت كاترين	538	2	15	0	263	5	823
قسم شرم الشيخ	8,476	155	638	20	2,261	172	11,722
قسم دهب	1,572	13	219	5	1,008	16	2,833
قسم نويبع	1,143	8	326	2	867	24	2,370
قسم طابا	27	0	9	1	16	0	53
جملة جنوب سيناء	22,755	432	2,249	88	15,178	417	41,119
جملة سيناء	38,691	876	7,553	1,177	39,101	2,85	89,465

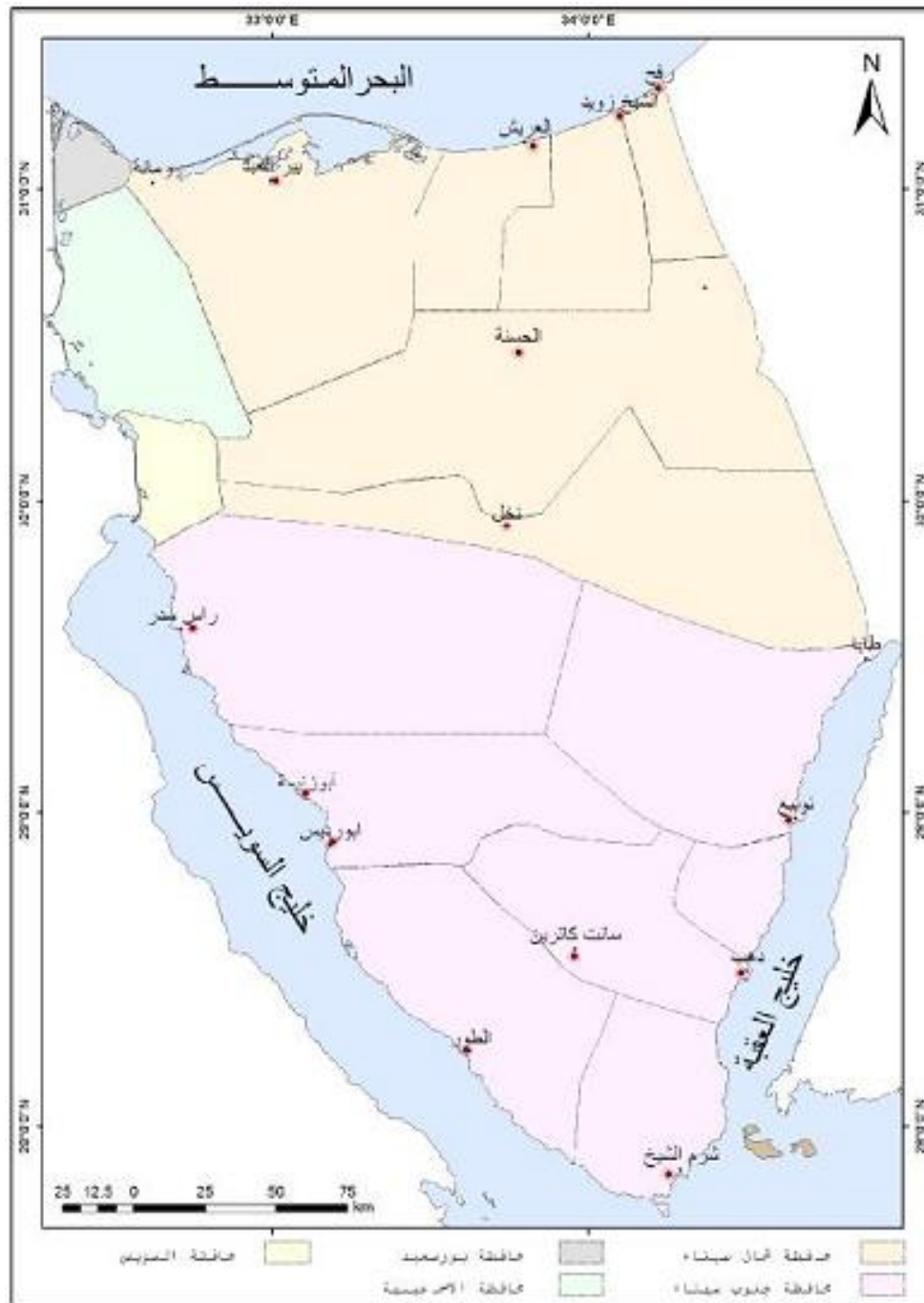
الهيئة العامة لتعبئة العامة والإحصاء

ملحق (4) التركيب العمري في شبه جزيرة سيناء.

الجمهورية	سيناء				فئات السن
	الجملة	شرق القناة	جنوب سيناء	شمال سيناء	
105	104	108	101	103	4-0
107	110	111	109	110	9-5
108	114	119	122	112	14-10
107	109	112	110	108	(14-0)
109	112	110	146	109	19-15
109	97	63	181	98	24-20
93	102	95	181	88	29-25
100	120	121	191	102	34-30
98	128	123	225	110	39-35
104	136	127	268	118	44-40
103	113	102	192	103	(44-15)
109	136	128	254	124	49-45
97	132	122	290	116	54-50
111	141	134	342	123	59-55
102	140	132	176	138	64-60
105	137	128	266	123	(64-45)
112	151	197	150	142	65 فأكثر
105	114	110	162	108	الجملة

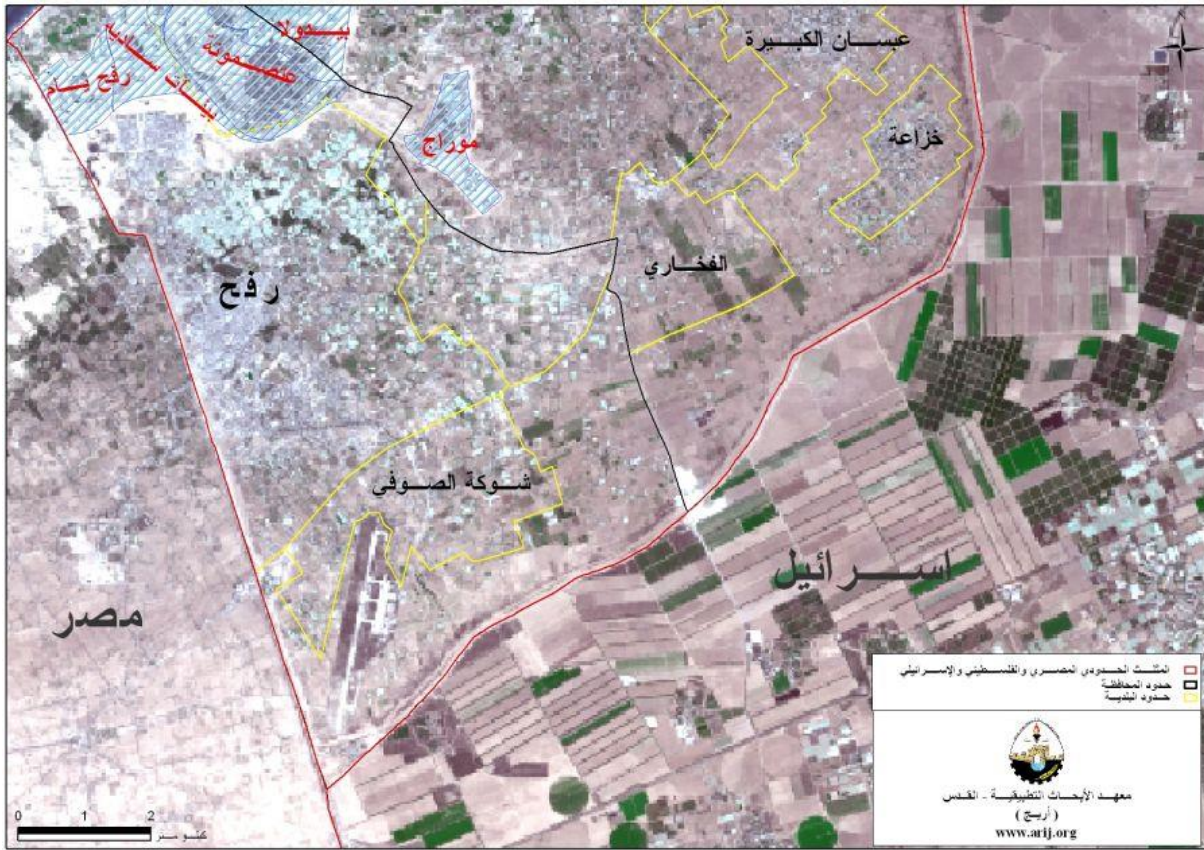
الهيئة العامة لتعبئة العامة والإحصاء

ملحق (5) التقسيم الإداري لشبه جزيرة سيناء.



أطلس سيناء (2011)م

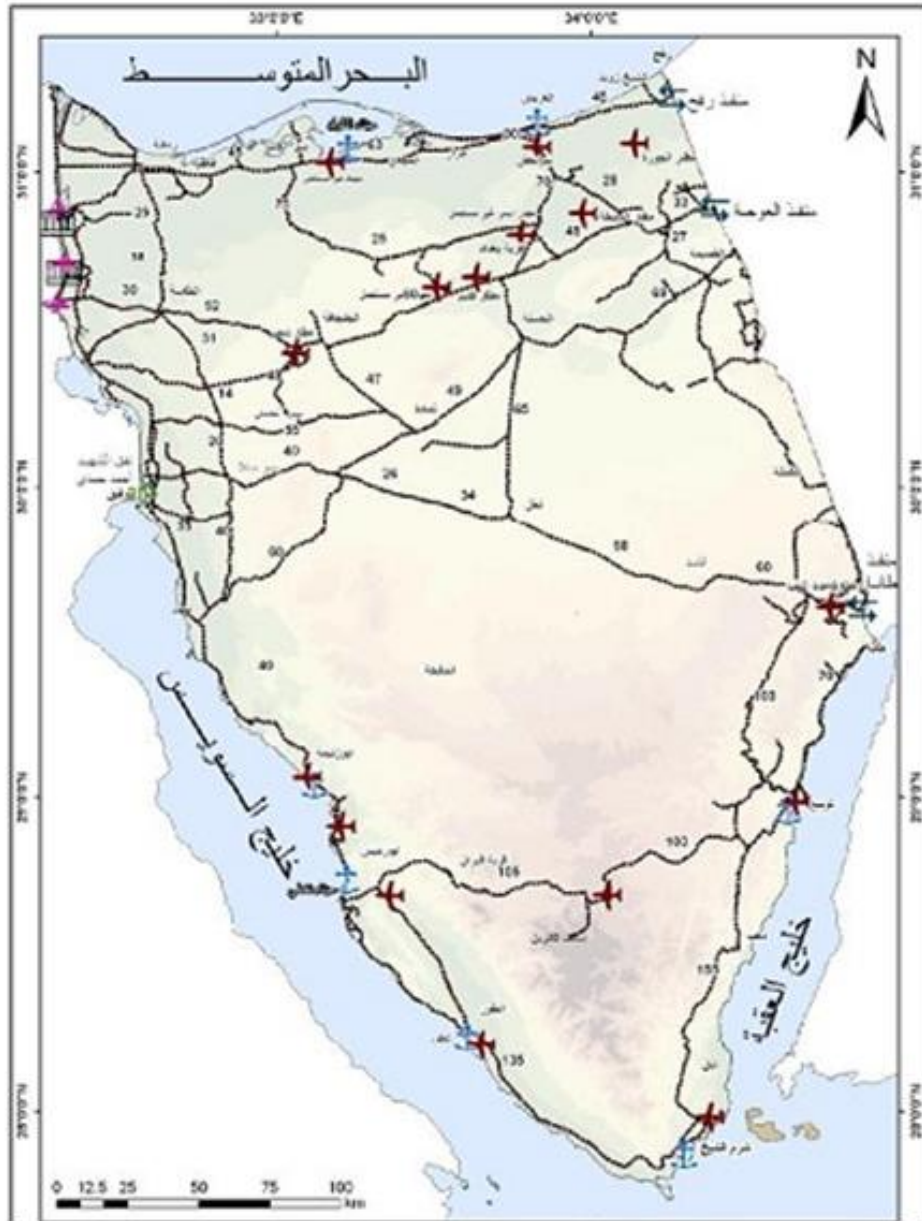
ملحق (6) خط الحدود السياسية بين مصر وقطاع غزة.



معهد الأبحاث التطبيقية - القدس

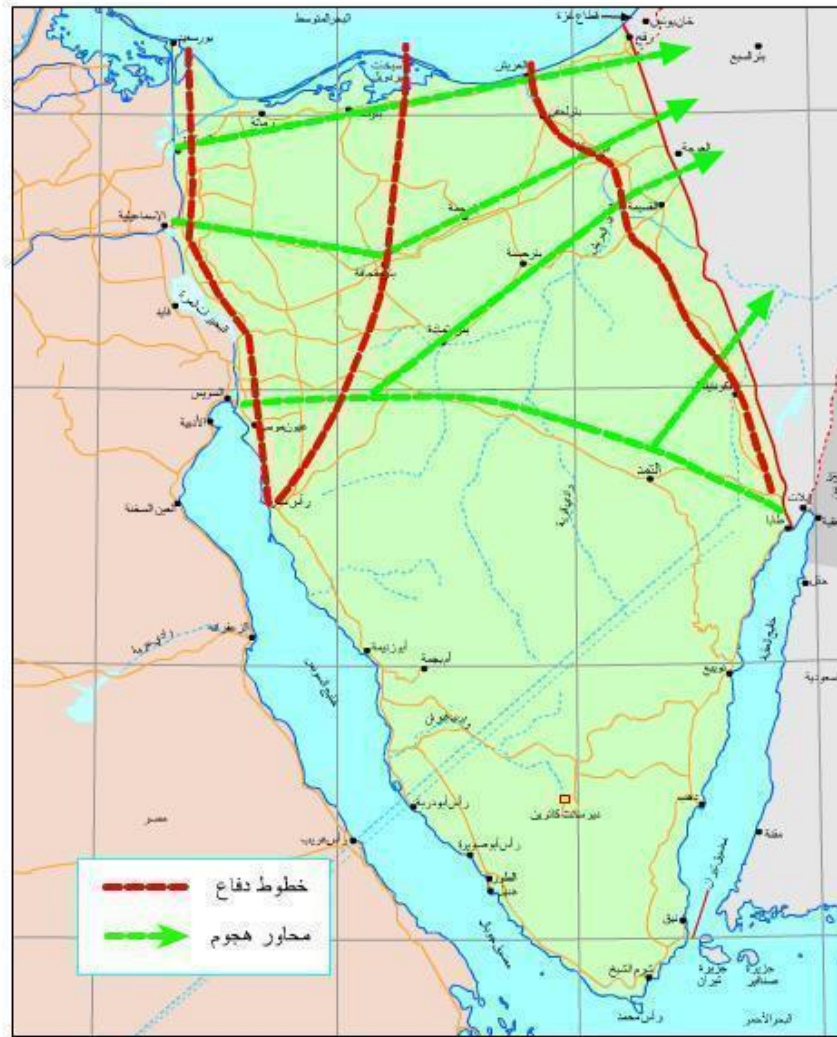
(أريج)

ملحق (7) مواقع الطرق والمواصلات في شبه جزيرة سيناء.



أطلس سيناء (2011م)

ملحق (8) المحاور الإستراتيجية وخطوط الدفاع لسيناء



"MAGELLAN Geographics (800) 929-4627 www.maps.com"

استراتيجية سيناء العسكرية: محاور الهجوم وخطوط الدفاع

موقع مقاتل في الصحراء

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sinaa/sec10.doc_cvt.htm